۲۸۷۱
۳۹۲۳

V 1991

بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه، موزه و مرکز اسناد مجلس شورای اسلامی
۴۲۹۱

کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
مؤسسهٔ ۱۳۰۲
نام کتاب اثبات جزء لایتجزی
مؤلف فخر رازی
موضوع تألیف
شمارهٔ قفسه ۲۹۹۱
شمارهٔ دفتر ۲۵۹۶۰
۲۹۴۴
۲۸۳۹

فهرست شده
۳۹۲۲

۱۸۷

لکاتبه عفی الله عنه

إن يكن فخر غيرنا وعلاه ... بمتاع الدنيا وقبح اليقين
نحن بالله لا يزال علانا ... ولنا الفخر في جمال الدين
لا نبالي مما تطره بابن سينا ... وديمقراطيس وافلاطون
قد مضى عصر هؤلاء وهذا ... عصره لا يزال في كل حين
سمما بالذي اجتباه اماما ... وحباه بالفضل والتمكين
ان يشاء يدع نبوة علم ... فله المعجزات كل الفنون

بازدید شد
۳۶

بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
نام کتاب اثبات جزء لایتجزی
مؤلف فخر رازی
موضوع تألیف
شماره دفتر ۲۹۹۸
شماره قفسه ۹۶۰
مؤسسهٔ ۱۳۰۲
۹۴۴
۸۳۹

۲۹۲۲

۱۸۷

لکاتبه عفی الله عنه

إن يكن فخر غيرنا وعلاه ... بمتاع الدنيا وقبح اليقين
نحن بالله لا يزال علانا ... ولنا الفخر في جمال الدين
لا نقل مما تطره بابن سينا ... وديمقراطيس وافلاطون
ة ومضى عصر هؤلاء وهذا ... عصره لا يزال في كاجين
سمّا بالذي اجتباه اماما ... وحباه بالفضل والتمكين
إن يشاء يدّعي نبوة علم ... فله المعجزات كل الفنون

بازدید شد
۳۶

کتابخانهٔ مجلس شورای ملی

بسم الله الرحمن الرحيم

النمط الاول في تجوهر الاجسام

الجسم اما ان يكون مركبا من اجسام مختلفة واما ان لا يكون ويسمّى البسيط واختلفوا في البسيط فمنهم من يرى ان له اجزاء بالفعل اما متناهية كابي الهذيل والنسا فراطيس واما غير متناهية كالنظام وانكساغورس ومنهم من يرى ان الجسم الواحد اني ليس في جوهره ان يتجزى بالفعل او يقبل الاثنينية اما اصلا بته عند بعضهم واما عند تجويفه الخلا عند اخرين كابي بكر الرازي وديمقراطيس وبلونيوس ومنهم من يرى انه يحتمل الانقسام ابدا وان كان لا يتجزى فلا سباب زايدة على معنى الجسمية كطبيعة الفلك او لغرض صغره وهذا مذهب جل الحكما المعتبرين ثم لما نظر مثبتو اجزاء غير متناهية بالفعل في حجج نفاة الجزء الغير المتجزي رأوا ان مذهبهم باطل ورأوا ان مذهبهم مقابل الباطل فهو الحق وسبب الغلط اخذهم ما بالقوة مكان ما بالفعل وذلك لأنهم لما رأوا ان الجسم لا ينتهي في قسمته والا فتركيبه من غير المتجزئة وذلك محال فاجزاؤه غير متناهية حق ولما نظر مثبتو تناهي الاجزاء في بطلان اثبات

الاجزاء الغير المتناهية ظنوا ان مقابل مذهبهم انتهاء الجسم في القسمة ولما تعذر عليهم التخلص من الشبه قال احدهما بالطفر من حد الى حد بحيث لم يتماذيا في الوسط لان الحركات لم تتخلل سكنات عندهم وقال الاخر بالتفكك اذ تتخلل سكنات عندهم وقال الثالث وظن اذا جعلت الحركة لصخته العليا وقع التخلص من الا التفكك شبه للضوم آلوكان للجسم اجزاء غير متناهية لكان المتحرك على مسافة في زمان متناه يتحرك انصافا لانهاية لها ولا يمكن ذلك فيجب ان لا يقطع المسافة ابدا ويجب ان لا يلحق السريع العدو البطئ حلها لوكانت فيه اجزاء موجودة بالفعل للزم القول بتاليف الجسم مقدورا عدامه ببقاء اجزائه متفرقة ليس فيها تاليف ولا فيها اجزاء وما لا تاليف فيه لا ينعدم وما لا ينقسم ليس بجسم فالجسم مؤلف من اجزاء غير جسم حلها ليس الجسم المفرد بمؤلف ولا فيه اجزاء متعددة ولا له فصل ما لم يفصل بل هو واحد في الوجود متكثر في الاحتمال ج تساوي الخرد له والجبل في الاجزاء والجسم اذا جزاؤهما غير متناهية بالاحتمال حلها لا يوجب ذلك تساويهما في الجسم فليس كل ذاهبين الى

غير النهاية لايكون بينهما تفاوت في الكمية واعتبر الآحاد
والعشرات والمئين فانّ فيها لاتناه ازيد من لاتناه د
لايمكن جسم متناه واجزاؤه غير متناهية لانه يمكن
ان يغشى اجزاؤه ادیم الارض حلّها لا يمكن ان كانت
موجودة بالفعل ولا ايضا بالاحتمال وهي متساوية ه
ان الكرة تماس البسيط بنقطة ثم تمسه بالحركة نقطة نقطة
فاذن تاليف الخط من نقط وهي لاتتجزى حلّها لانسلم
ان الآنات متشافعة وموجودة بالفعل حتى تكون المماسات
بالنقط كذلك بل النقطة اما موجودة عند السكون او
متوهمة عند توهم الآنات في الزمان وعند الحركة مماس
المنحني المستقيم و ان النقطة موجودة و ان النقطة ع
موجودة فلا تخلو من ان تكون جوهرا وهي بعض الخط
او عرضا وليست عرضا لانها ان كانت في بعض المحل فبعض
الجسم غير متجزئ او في كله فطابقت جسما فهو جوهر
ذو وضع وعنده اخر مثله مماس له ويكون الجسم متناهيا
لان كل موجود بالفعل ذي وضع ومقدار وعدد فله
نهاية حلّها الشبهة واقعة في لفظة في اذ ليس وقوع
الحمل على الاعراض انها في محل على سبيل التواطوء بل بالتشكيك
فما كان من الاعراض متغرقة كالسواد فهي في محل وما

كان

كان منها قارة ظاهرية فلا يكون في محل فان قيل لها في محل
فمعناه للمحل فوجود النقطة في الخط والخط في السطح والسطح
في الجسم اي انها نهايات له فاذا قلنا للنقطة انها في محل
فمعناه لمحل غير مباين له في الوضع فيكون نهاية للخط وفي
الخط بمعنى للخط لا في كله ولا في بعضه اذ عسى ان لايقال
للخط كل وجميع ما لم يكن له جزء بالفعل وحينئذ لايكون ٧
واحد ز قولهم ان جاز ان يكون الجسم من اجزاء
لانهاية لها جاز ان يتركب مع غيرها بلا نهاية الحلّ
لايكون لها اجزاء بالفعل ح لو فرضنا خطين منطقين
بحيث تقع النقطة على النقطة ثم تحرك خط فقط فزوال
المماسة بينهما في آن وصارت ملاقية لنقطة تالية
في ذلك الآن فالخط مؤلف عن النقط المتتالية حلّها
هذه مصادرة على المطلوب قالوا الزمان موجود فذلك
الزمان الموجود اما ان يكون ماضيا او مستقبلا
او آنا لكن الزمان الموجود ليس ماضيا ولا مستقبلا فاذن
لايكون الزمان الموجود الا آنا وهذا هو المقدم حق
لان مقابله يلزم محالات منها امتناع الحركة فاذن
الآن موجود والحركة فيه اما ان تكون متجزئة او لاتكون
متجزئة فان كانت متجزئة فالآن الذي يطابقها متجزئ

فالآن غير الآن فبقي ان تكون تلك الحركة غير متجزئة فذلك
الجوهر المتحرك اما ان يكون متجزئا واما ان يكون غير متجزئ
فان كان متجزئا فتلك الحركة تتجزأ بتجزئه هذا خلف فاذن
ذلك الجوهر المتحرك غير متجزئ وذلك هو المطلوب حجج
المحققين الوالفت المقادير من اجزاء لاتحتمل التجزية
فتداخلت لم تزدد حجما اوجب الوسط الطرفين عن التلاقي
اختص كل طرف بما يلقاه من الوسط دون الآخر فانقسم
الوسط ب لو حرك جزآن بينهما اجزاء عددها فزد الي الاول
الالتقاء معا لكان لقاؤهما على نصف الوسط ج اذا تحرك الثاني
متوجهان على خطين من اجزاء لاتتجزى عددها زوج الثالث
حركة متشابهة تحاذيا لا محالة ثم تفرقا ولم يجز الا بعد
ان يكون تحاذيهما عليهما فهما متحاذيان في وقت غير متحاذيين الرابع
البتة هذا خلف د وجوب جواز حركة جزء منهما على
حاشيتين بينهما واسطة الى ان يجتمعا فوجب ان يكون
كل واحد منهما لم يستوف القطع للواسطة والا فاحدهما
لم يتحرك او تداخلا وان يكون لم يستوف اخلاء الحاشية
وان يكون لم يستوف نقل ذاته عن الحاشية فينقسم
لذلك الاجزاء الخمس والخصم يقول على هذا البرهان
ان الجزء لما كان غير منقسم وجب بهذه القسمة

وهذا

وهذا ممتنع فهو غير مقدور عليه فهم يجعلون المطلوب
مقدمة في ابطال مقدمة القياس ٥ ان المتحرك من
جزء الى جزء ما لم يتحرك لم يصل فاذن عند ما يتحرك
يجب ان لايكون على الجزء الاول والا فهو كما كان ولا
على الثاني والا فهو واصل فهو اذن عند ما يتحرك بعضه
في بعض والجميع منقسم و انه اذا فرض جزء لايتجزى
واسطة وشمخت جهاتها باشعاعها حتى حصلت دائرة
مضرسة على زمرهم وحصل محيط مضرس فالخرج يملأوها
اقل من جزء اذ التضريس الاول اقرب الى الوسط من
التضريس الثاني ز لو نقصنا الزيادة التي لاحد
بعد الجزئين المتماسين واحدهما يوجب التضريس يوجب
انخفاضا عن المنخفض الاول وانكسر الجزء ح ان الجزء
المماثل للمتماسين في المحيط يقع منخرقا عن سمتهما
وانقسم لاشتراكه بين السمتين وانقسامه محال
عندهم فالتضريس محال فثبتت الدائرة وثبتت
الاشكال التي تبرهن على وجودها بوجود الدائرة
ط وثبت ان العظم غير متشارك للمضاع ك
وثبت ان كل خط مستقيم ياتي اقسام ازيد بل كل
مقدار ازيد يا وثبت ان وتر القائمة يقوى على

الخامس

٢ النسخ لتفيض وذلك على التفكيك

السادس

السابع

الثامن

التاسع والعاشر

الحادي عشر

الضلعين يب ووجب ان الاطواق الدورية داخلها
التي هي اقصر مساويا لخارجها الاطول يج ووجب ان يكون
ما يلي المحيط من الاجزاء في البعدين الملذين على سمتي جزأين
في المحيط متلاصقين اعظم مما يلي المركز فيكون جزأ ان
لا يتجزءان واحدهما اعظم يد ان كل ذي وضع فان
الذي يلي من ذاته جهاته المختلفه وهي مختلفة بالبديهة
مختلف متغاير يه للشمس مثلاً سمت على طرف
الشخص من الارض يزول مع كل زوال والا فالاستقامتان يتصلان في وسطها فان زالت الشمس جزأ
والسمت جزأ فالمقدار ان سواء هذا خلف اواحدهما
اقل فقد انقسم الجزء وبعبارة اخرى وجوب زوال
السمت بديهي ووجوب تقاصه عن مقدار زوال
الشمس دائما بديهي فوجوب وجود الاصغر مما لا يتجزء
انتاجي يو المستقيم اذا اسند طرفه الى جدار والآخر
على الارض وهما مختلفان لا يستوي زوالهما فان الجانب
الاقل زوالا يزول اقل من جزء مع زوال الآخر جزأ
يز السهم المرمي ضرورة ان كانت حركاته اكثر من سكناته
ان كانت فيكون قطعه المسافة اكثر من نفس قطع الشمس
في طلوعها وغروبها هذا خلف فاذن البطؤ قد يكون لا بسكون

فاذا قطع السريع جزأ فالبطئ يقطع اقل من جزء ع حركة
الجزء الواحد لا وقوف لها ثم اتصل به نقل فحركته اسرع من
غير تخلل سكون وثبت بمسئلة السموات انه لا يجب ان يكون
حركة لا اسرع منها في الجواز اولا ولا ابطأ منها في الجواز
وان ذلك ليس لتخلل السكنات بل ذلك للحركة بما
هي حركة وان الحركة الواحدة المتصلة وهي التي لا تنقسم
بالقوة فان تلك غير موجودة بل هي قد تكون اسرع
منها وابطأ منها في الاحتمال فاذن فرضت الحركة الفلكية
اسرع الحركات فان تلك كما يعرض للفلك اعظم الاجرام وذلك
لا لأجل انه لا يمكن ان يتوهم على جرميته زيادة في العظم
بل لأن الوجود كذا اشتمل عليه فكذلك القول في الحركة
وذلك يتبين في ادارة بركار ذي ثلاث شعب شعبة طرفية
منها ثبتت وشعبتان تتحركان دورا فما دامت الخارجة
تتحرك فان الواسطة تتحرك معها وهي ابطأ بلا تخلل سكون
واي بطئ فرض للخارجة فالواصلة ابطأ منها واي سرعة
فرضت للواصلة فالحاشية اسرع منها فتبين صحة الابطأ
عن الابطأ والاسرع عن الاسرع بلا تخلل سكون وحركة الواسطة
اقل من جزء اذا تحرك الحاشية جزء والتفكك منه في مثله

مأمون حتى تكون الخارجة تتحرك والواسطة لا تلزمه بل تسكن
كما ذلك في الرمح المهتز والرصاص مما يناقضون به ان طرفا منه
يسكن وطرف متصل به يتحرك فان ذلك لا يتوهم في الحديد
الذكر وان عرض فالامر لا يمس به ولا يكون مقتضاه من التفاوت
محسوسا يوجب اختلافا بين المدارين محسوسا بل ان وجب
فغير ذي قدر يعتد به كما ان طاعته للتفكك ليس لها قدر
يعتد به يط انه ان كان الجسم ينتهي الى جزء لا يتجزء
في القسمة فهو مركب من تماسها وهي غير منقسمة واذا كانت
كذلك ماس كل ممسوس بمسوسة بالغة بلغت ولم تنفصل
اوضاعها ولم يجتمع منها جسم اعظم منا قضات للمفهوم
على مسئلة المماسة ان الصفيحة الخارجة من اليد تماس
الهوى وتماس الصفيحة الداخلة لظنهم تاليف الجسم من الصفائح
وان الصفائح تماس كلا بل هي التي بها تتماس الاجسام وليس
لها جهة ولا وراء بل هي متقدمة للجهات لان الجهات تصير للاجسام
بها وليس لها افراد ذات وقوام جوهر ووضع حتى يكون
الامر كما يظنون ولو كان كما يظنون لكان منقسما ضرورة وما
هو الا كعرض غير متعرق للجسم ذي السطح مثلا كبياض يتوهم
تماس للجسم او للسطح وللهواء ايضا فيكون له ملاقيان من

جزئين من اجل انه قد يلاقيه شيئ بوجه من الوجوه باشتراك
الاسم اي لا يباعده في الوضع وليس كل غير متصل ولا مباين
بالوضع مماسا بل المتماسان هما اللذان طرفاهما
كذلك فما لا اطراف لها لا يتماسان فان قيل ذلك لها
فباشتراك الاسم على النحو الذي يقال لجميع الاعراض التي
لا بعد بينها واوضاعها التي تخصها بسبب الاجسام معا
او واحدا اما معا فللتي تتماس حواملها واما واحدة فالتي
هي في حامل واحد ب امر تماس النقطة التي على
زوايا مربعات اربع تماست فحصل منها مربع واحد
واجتمعت هذه الزوايا على الوسط فان كل نقطة تماسها
اثنان اولا بد وهي لا تنقسم فليعلم ان تلك الواسطة
لا تجب بين الحاشيتين ح ان كثيرا منها لا يزيد على حجم
واحد وهذا عجيب ومحال غنا الكل غنى الواحد فليعلم
ان العجيب كثير وض غير العجيب باطل واعجب من العجب ان
تجمع الاشياء التي لا يقع لها على المحسوس فضل ونهاية وتزيد
جميعها على حجم الواحد ثم ليس غناء الكثير منها غناء الواحد
على الاطلاق حتى تكون محالا بل غناء الكثير منها في ان لا يتولد
عنها حجم هو غناء الواحد ولا يكون ذلك محالا وغنا الف عرض
في جسم واحد في ان لا يزيد مقدارا غنا الواحد وليس بمحال

انما كان محالا ان يكون غناء الكثير والواحد واحدا في العدد
لا في المقدار لان الكثرة تقتضي العدد لا المقدار د الشيء
الذي له طرف ونهاية يمكن عليه الاتصال والتماس ومالا
طرف له فليس يوجد منه اتصال وتماس وبهذا يبطل الجزء
الذي لا يتجزى لان بين المتماسين فصلا مشتركا وواجب
ارتفاع الفصل المشترك بين المتصلين لان الاتصال هو
اتحاد نهايات المتصلين والمتماسان هما اللذان نهاياتهما
معا ولهذا لا يجوز التماس والاتصال على النقطة لانه
لا طرف لها الا ان النقطة اذا توهم عليها اجتماع فينبغي
ان يعلم انه خلاف الاتصال والتماس بل لنوع آخر معدوم
الاسم وكذا الخطوط والسطوح اذا اجتمعت لا من جهة
نهاياتها لم يزد شيء فالمقدار لا ينتهي الى اجزاء لا
تحتمل القسمة وايضا فليس فيه اجزاء غير متناهية
والا فيفنيها واحد وتتألف من الوحدات عند اجتماعها ما هو
فوق الذي لا يتجزى وهذا محال فيجب ان يكون في المقادير
ما لا جزء له بالفعل ما لم يجز تفصيل او بالتوهم او لعرض غير
مستغرق للجميع غير مضاف كالبياض او مضاف كذلك
كالملاسة واذا ثبت انه لا يتألف مسافة من جزء لا يتجزى
فقد ثبت انه لا يمكن ان يكون حركة غير متجزئة ولا متحرك

غير

غير متجزي ولا زمان غير متجزئ

تعريف جسم

مباحثة في حد الجسم

مفيدة

حد الجسم بانه الذي يمكن ان يفرض فيه ابعاد
على الصفة المذكورة الامكان العام الذي بمعنى غير الممتنع
سواء وجبت او لم تكن موجودة بل كانت بالقوة
التي تقارن العدم الذي اذا فرض موجودا لم يعرض منه
محال فليس كل ما يقال له امكان يعني به الامكان الذي
بالقوة المقارن للعدم ولو ان ذاهبا ذهب الى هذا الامكان
لكان الطعن عليه ممكنا عن كثب بان يقال انك جعلت
الامكان الذي من حد الجسم او رسمه فالجسم الذي
يفترض فيه شيء من هذه الابعاد او ثلثها بالفعل قد بطل
جزء حده او رسمه لان القوة لا تبقى مع الفعل فقد بطل ان
يكون جسما ومع ذلك فلينزل انه يعني بالامكان القوة
الصرفة وليسامح حتى يكون هذا الحد والرسم لاعم كل جسم
بل لجسم لم يقترن به ما يعرض فيه ثلاثية الابعاد من تعين
نهايات او قطوع او وقوع محاذيات او حركات او امور
اخر فنقول ان الطعن عليه غير لازم وقوله وافتراض
هذه الخطوط معنى طار عليه نقول ان عنى بقوله طار عليه
أتى بعده فقد اخذ الامكان القوة التي مع العدم وكان يجب
ان لا يقول عليه بل بعده او يقول طار على الشيء الذي

كانت فيه القوة وهو الموضوع للقوة والفعل وان عنى بقوله طار
عليه ان القوة باقية مع ما يطرأ عليها فقد اخذ الامكان
على احد الوجهين الاولين وذلك مما يمنع سياقه مناقضة
وكان معنى عليه بمعنى معه لا بمعنى طار على قابل فان القوة
غير المادة ذات القوة وقوله انما جعله جسما قبل الافتراض
لانه قال هو الذي يمكن ان يفرض فيه قد عاد ويدل على الامكان
يعني به الامكان الذي مع العدم الذي لا يطرأ عليه بل بعده
والرجل الحاذق لم يذهب اليه نقول ان ما قاله عليه لا يلزم

+

وقوله فلما لم يكن تحديده الا بما سيطرأ عليه في الثاني
دل على خلوه من الصور كلها هذا الثاني لا يلزم ولا يتصل
بهذا المقدم بل يجب ان يكون له مقدم اخر وهو انه لما لم يكن
تحديده الا بما سيطرأ عليه غير متنه الى طار عليه موجود
فيه دل على خلوه من الصور كلها فانه قد يمكن ان يكون الشيء
له صورة وكيفية او اي معنى وجودي كان غير ما له الاولي
ثم لا يمكن ان يدل على ذلك المعنى الا بفعل او انفعال وخصوصا
الكم المتصل وما يجب اليه الا ترى ان المتصل قد حده
ارسطو بانه الذي ينتهيا ان يوجد بين اجزائه حد
مشترك بالفعل ومعلوم ان المتصل ليس له في ذاته حد
مشترك بالفعل ورسمه بانه القابل للانقسام الى اشيا

منقسمه

منقسمة دائما ويرسمون المقدار الاعظم بانه الذي فيه مثل
ونزيادة وليس ذلك بالفعل والامكان منقسما بالفعل اليهما
والى كل زيادة على كل ما هو اصغر منه وذلك بلا نهاية ويحدون
الحادة بانها زاوية اصغر من قائمة وليس من شرط المقيس اليه
ان يكون موجودا بالفعل حتى يكون حيث حادة وهناك قائمة
بالفعل واذا لم تكن قائمة بالفعل لم يكن نسبة اليها بالفعل فلم
تكن حادة ولم تعن النهيو الامكان الذي بالمعنى القوي
الصرف ولكن على المعنى الاعم ومع ذلك فلم يدل ذلك على ان
الشيء المتصل هو صريح قوة لا فعل فيه وقد حد الرطب ايضا
بالقبول ولم يدل ذلك على انه لا صورة له اصلا انما هو صريح
قابل بل هذا الامكان ليستند الى صورة بها يحصل للمادة هذا
الامكان من حيث هو امكان قريب حقيقي فان الهيولى
المجردة لا قوة لها على فرض الابعاد فيها وعلى فرض الحدود
فيها وعلى قبول شكل وحفظه التي هي معاني الالفاظ المأخوذة
في تحديد الجسم او المتصل او الرطوبة الا القوة البعيدة واما
واما القوة القريبة فليس فيها البتة فليس يمكن ان يفرض في الهيولى
الاولى التي لا صورة فيها البتة لا تنقسم في جهات ولا حدود
مشتركة ولا قبول شكل او حفظ بسهولة او عسر الا بعد وجود
صورة ما فيه واذا لزمنا هذا الحاذق او الرسم ان يكون الامكان

الذي يذكره الامكان التدريجي الصرف فانه لايلزم ان يجعله القوي
الصرف البعيد بل له ان يجعله الامكان القوي الصرف القريب
فانه هو الامكان الذي تذهب اليه الاوهام وهذا الامكان
لا يوجد فيما لاصورة له لان ما لاصورة له اصلاً لايقبل فرض
خطوط فيه بالفعل ثلاثة على الصفة المذكورة بالقوة القريبة
والا لكان له وضع والهيولى المجردة لاوضع لها بل الهيولى اذا
تصورت بالجسمية امكن فيها ذلك وتكون الصورة الجسمية
علة قريبة لهذا الامكان ويكون هذا الامكان لازماً من لوازم
تلك الصورة يفتقر الى استحصاله في حده اورسمه ضرورة كما ان
جل الصور والكيفيات والقوي ترسم او تحد بلوازمها من
اضافاتها الى افعالها وانفعالاتها او الانفعالات التي تتم
للمادة بها ولا يتهيأ حصولها للمادة دونها بل نقول كما
تكون الرطوبة بحيث يتهيأ بها كذا اوكون المتصل بحيث يتهيأ
فيه كذا امر دال على صورته وان كان مشيراً الى الامكان كذلك
كون الجسم بهذه الصفة لان جميع ذلك حكم للجسم من جهة
صورته وجدت في مادته لا اسم لها فيدل عليها بامكانها ولولا
ذلك لكان الفيلسوف ايضاً حين حد الجسم اورسمه بقوله
انه المنقسم في جميع الاقطار لغواً اذ ليس منقسماً بالفعل
بل هو منقسم باحد الامكانات المذكورة واما ان جعلنا الاقطار

موجودة

موجودة فيه بالفعل فليس يمكننا ان نجعل الانقسام موجوداً فيه
بالفعل وقوله اذ لوكان له صورة تخصه نحده بها لا بما سيطرأ
عليه ونقول ان هذا قد بان انتقاضه عليه متوجه فانه قد يكون
للشيء صورة ولا يمكن لنا ان ندل عليها الا بانها الشيء الذي
بوجوده تصير المادة قابلة لكذا كما انا ندل على كثير من الصور
بانها الشيء الذي يكون عنه كذا فان في الوجهين جميعاً لولا تلك
الصورة لم يكن للمادة ذلك الحكم الا بقوة بعيدة كان الحكم فعلاً
او انفعالاً فانه ليس يدل من حيث ان حكماً من تيسر فعل او
انفعال التيسر القريب قد حصل وان زوال الامتناع الزوال
القريب لامتناع قد حصل لانه قد كان لايكون امر فلما طرأ
هذا الشيء صار بها لايكون غير ممتنع ان يكون سواء كان
ما يكون فعلاً او انفعالاً وهذا الاستعداد القريب اثر يصدر
عن تلك الصورة في المادة او عن تلك الكيفية او ما شئت
من المعاني الوجودية وههنا خلق من اهل العلم يجعلون الاستعدادات
القريبة صوراً فيجعلون التهيؤ القريب لفرض الحدود
صورة الاتصال والتهيؤ القريب لقبول التشكيلات صورة
الرطوبة وقوله فلا فرق اذن بين الجسم والهيولى الاولى
بحسب هذا التحديد والامر عند أرباب الصناعة بخلافه
نقول قد بان الفرق بين ما فيه الاستعداد القريب الذي

هو حاصل بعد للجسمية التي فيه والاستعداد البعيد الذي
يحتاج الى وجوده هيئة الجسمية ثم يحصل وهو الذي للهيولى
وبان انه ان كان هذا الطعن واجباً فانه يجب ان يقال
مثل ذلك في اشياء كثيرة حدت بالامكان حيث جعل الامكان
القريب فصلاً في الحد او كالحد وقوله لا يمتنع تحديد
ذي الصورة بما سيكون له في الثاني كتحديد الفرس
بالصهال والانسان بالناطق واعلم ان الصورة اذا
كانت معقولة ولم يكن عليها عبارة اشرنا اليها بالافعال
الصادرة عنها والانفعالات المتهيئة بها فان كثيراً
من الصور المحسوسة تحد او ترسم بالافعال الصادرة
عنها مثل الحرارة والبرودة وكثير من الصور والكيفيات
المحسوسة يرسم بالانفعالات المتهيئة بها مثل الكيفية
التي من باب الالوان ومثل الرطوبة واللين بل كثير
من الصور المعقولة يرسم بالانفعال المتهيئ بها عند
جماعة مثل العقل الهيولاني عند مثل الاسكندر فانه
عنده صورة ما لجسم بها يقبل ذلك الجسم المعقولات
اي بها يمكن لذلك الجسم ان يقبل الصورة المعقولة
واما عند غيره فهو صورة ما للنفس وعند غيره هو
نفس النفس الناطقة فهو محله محل الهيولى وقوله

والنطق

والنطق والصهيل وان كانا في الاصل عبارة عن اصوات
مخصوصة فالمراد بهما في التحديد العبارة عن القوتين
الفاعلتين للامرين المسموعين فنقول معنى قوله القوتين
الفاعلتين للامرين المسموعين اذا اريد ان يبين ما يعني
بالقوة احتاج ان يقول الذي من شأنه ان يكون كذا
وهذا تحديد بمعنى غير موجود بالفعل وقوله والفرق
بين هاتين القوتين وبين الامكان المشار اليه في حد الجسم
ان هاتين القوتين صورتان لما هما له بدلالة صدور
الافعال عنهما اذ الفعل لا يصدر عن الشيء الا بسبب الصورة
نقول ان الفعل قد يصدر عن صورة جوهرية وعن صورة
غير جوهرية فان كان قوم يقولون ان الفعل لا يصدر الا
عن صورة جوهرية فان الصورة لا يصدر عنها الا الفعل
وان المادة هي التي يحصل فيها جل الانفعالات عند قوم
دون قوم ولكن لا يمنع ان تكون الصورة شيئاً لان يحصل
به الانفعال على ان الحق هو ان كثيراً من الصور مرشحة
لاحوال تعرض لها وكذلك كثير من الاعراض التي ليست
بصور جوهرية فان كان قوم يأبون هذا وكما انه
يقول ان الصهال لا يدل على التصهيل بل على القوة التي
بها يمكن الفرض المذكور على ان هذا الامكان القريب

من تاثيراته كما ان تلك الصور من تاثيراته وقوله
فيلزم احد الامرين اما كون الوهم جسما او امتناع دلالة
افتراض الابعاد ومن الدليل على انه لا يلزم ذلك ان
الرطوبة واللين والكم المتصل وغيرها داخلة في الوهم
لم لا يجب ان يكون الوهم مشاركا لها في الحد المأخوذ
من القوة والقبول لانا لا نشير في الجسم المعين الى افتراض
امر من ذلك الا في ذاته عينا من الاعيان ونفي الجسم التعليمي
على قولهم الذي يظنون انه المتوهم الى افتراض امر من ذلك
فيه متوهما لا عينا وقوله لو لم يكن في الجسم بعد لما تمكن
فرض الابعاد فيه اذ المخطوط المتقاطعة على زوايا قائمة
انما توجد في ذي الجهات المختلفة المساوقة للمخطوط فوجدها
بها في النواحي المختلفة لعقول ليس يجب ان يكون عدد
الجهات بالفعل بسبب المخطوط التي يمكن

شيئ في الآن لما وجد في الماضي ولا في المستقبل ايضا
قوله لو لم يوجد شيئ في الآن ولا في الماضي ولا في المستقبل
لما وجد شيئ اصلا قلنا لا نسلم بانه لو لم يوجد في الآن
ولا في الماضي ولا في المستقبل لما وجد وبيانه من وجهين
الاول ان ذات الله تعالى موجودة مع انه يستحيل وصفها
بانها وجدت الآن او في الماضي او في المستقبل لان الزمان
معدد الحركة فما جل عن الحركة استحال تعلقه بالزمان
الثاني وهو ان نفس الآن موجود مع انه يستحيل ان يقال انه
وجد في الآن او في الماضي او المستقبل والا لزم كون الشيئ
في نفسه اوجز من انه غير متناهية دفعة واحدة
سلمنا ان الآن موجود في الاعيان فلما قلت ان عدمه
اما ان يكون دفعة او على التدريج بل هنا قسم ثالث
وهو ان يكون عدمه حاصلا في جميع الزمان الذي لجهة الاتصال
ليس كلامنا في عدم الآن في اول عدم الآن وعدم الآن
يستحيل ان يكون حاصلا في جميع الزمان الذي لجهة بل
لابد وان يكون اول عدمه اما دفعة او على التدريج لانا
نقول هذا التقسيم انما يصح ان لو كان لعدمه اول يكون
هو فيه معدوما وهذا ممنوع بل عندنا الآن الذي هو اول
زمان عدمه هو عين ذلك الآن الذي هو وجوده واما

وجود

وجود آن اخر يكون عدمه المبتدأ حاصلا فيه فهذا
غير الاشكالات هذا حاصل كلام اربسطاطاليس في دفع
هذه على ما قرره ابو علي ابن سينا في كتاب الشفا الجواب
قوله الآن له وجود في الذهن وذلك يكفي في قولنا
وجد الشيئ في الآن قلنا ما الذي اردت بقولك وجد
في الذهن تعني به وجد العلم به في الذهن ام تعني
ان حصول الشيئ في نفسه في الآن لا يحصل الا في الذهن
والاول لا نضرنا والثاني باطل لضرورة العقل لانه لو
عدمت الاذهان والاوهام فان الآن يكون موجودا
فليف ولو قدرنا عدم الاذهان باسرها فان آن عدمها
يكون متميزا عن آن وجودها فثبت وجوب حصول
الآن عند عدم الاذهان باسرها فثبت ان العقول بنفي
الآن في الآن في عيان باطل واما حديث الوجوب والامكان
فقد تقدم الجواب عنه اما قوله الباري موجود والآن
موجود مع انه لا يصدق على واحد منهما انه موجود في الآن
او في الماضي او في المستقبل قلنا نحن ندرك التفرقة
بين لا وجود وبين الذي كان موجودا وبين الذي سيصير
موجودا ونعني بكونه في الآن كونه موجودا حقيقة
لانه كان وسيكون ولا شك ان الله تعالى موجود والآن

آخر ٤

موجود قوله عدم الآن واقع لا دفعة ولا ليسيرا ليسيرا قلنا مرادنا ان اول عدمه اما ان يقع دفعة او ليسيرا ليسيرا قوله لا نسلم ان العدم الآن اولا هو فيه معدوم قلنا الدليل عليه هو ان الآن ما كان معدوما حال وجوده ثم صار معدوما فعدمه قد ابتدأ بعد ان لم يكن فعند حصول عدمه المبتدئ اما ان يكون موجودا او معدوما فان كان موجودا فهو بعد ما عدم بل هو بعد موجود فلم يكن ذلك الآن آن عدمه المبتدئ لان العدم جزء من العدم المبتدئ وحيث لا وجد الجزء لا يوجد الكل فثبت ان عند حصول عدمه المتكيف بكونه مبتدئا يكون معدوما وقد بينا ان ذلك لا يتحقق الا في الآن فلان آن العدم ملتصق بآن الوجود فيلزم تتالي الآنين وهو المطلوب

الوجه الثاني

الوجه الثاني في بيان تركب الزمان من الآنات المتتالية ان الفلاسفة ساعدوا على اثبات الحركة في الكيف وهو ان يتغير الشيء من صفة الى صفة ليسيرا ليسيرا فنقول تغير الجسم من صفة الى صفة ليسيرا ليسيرا يوجب العقل بتتالي انواع مختلفة في آنات متعاقبة بيانه ان الشيء اذا تغير في كيفيته فذلك التغير اما ان يكون بحسب الاشتداد او بحسب التنقص فان كان بحسب الاشتداد فعند ما يشتد اما ان يكون وقد حدث

فيه

فيه امر لم يكن حادثا او لم يحدث فان لم يحدث شيء البتة فهو بعد الاشتداد كهو قبل الاشتداد فهو لم يشتد في تلك الكيفية وقد فرضناه مشتدا فيها هذا خلف وان حدث بعد الاشتداد امر فذلك الامر غير الذي كان حاصلا قبل الاشتداد لامحالة فذلك الامر الحادث اما ان يكون ماهية مفردة في ذاتها او مركبة فان كانت مركبة فحدوث ذلك المركب بحدوث مفرداته وحدوث كل واحد من تلك المفردات دفعة اذ لو حدث لا دفعة بل ليسيرا ليسيرا لكان الجزء الذي حدث منها اولا غير الجزء الذي حدث منها ثانيا فكانت مركبة وقد فرضناها مفردة هذا خلف فثبت ان حدوث ذلك المفرد دفعة ثم ذلك المفرد ان بقي زمانا لم يكن الجسم متحركا في الكيفية وقد فرضناه متحركا في الكيف هذا خلف وان لم يبق زمانا لا وجود لتلك الكيفية المفردة الا آنا فقد حدث عقيبها كيفية اخرى مفردة آنية الوجود وان كانت الكيفيتان متلاصقتين وهما آنيتان كان الآنات متلاصقين وحينئذ يلزم تتالي الآنات وهذه الحجة قاطعة وابو نصر الفارابي قد تعرض لهذا الكلام في كتاب التعليقات الا انه قال ان تلك الآنات موجودة بالقوة

لا بالفعل وهذا ضعيف جدا لان تلك الكيفيات المتعاقبة لما كان كل واحد منها مخالفة للاخرى بالماهية كان تعاقبها تعاقبا بالفعل وتعاقبها بالفعل يوجب تعاقب الآنات بالفعل ضرورة كون كل واحد من تلك الآنات آنا للكيفية على حدة وهذا كلام قاطع فثبت بهذين البرهانين وجوب تتالي الآنات ويلزم من ذلك تركب المسافة من اجزاء لا تتجزى على ما تقدم تقريره في البرهان الأول

البرهان الثاني

البرهان الثالث على اثبات الجوهر الفرد وهو ان الكرة الحقيقية اذا لمست سطحا مستويا كان موضع الملاقاة غير منقسم وذلك يوجب القول بالجوهر الفرد وبيان ان موضع الملاقاة غير منقسم وجوه ثلاثة

الاول وهو ان موضع الملاقاة لو كان منقسما لكن ان يخرج من المركز خطان ينتهيان الى طرفي موضع الملاقاة فيصيران مع الخط المرتسم في موضع الملاقاة فاذا اخرجنا من مركز الدائرة الى قاعدة هذا المثلث عمودا كانت الزاويتان الحاصلتان عن جنبي العمود قائمتين وينتصف ذلك المثلث بمثلثين قائمي الزاوية ويكون الخطان وتر من لتينك القائمتين ويكون العمود وترا للزاويتين الحادتين ووتر القائمة اعظم من وتر الحادة فخط العمود اقصر

مثلثان

من

من الخطين الطرفين مع ان الخطوط الثلاثة خرجت من المركز الى المحيط هذا خلف فثبت ان موضع الملاقاة لو كان منقسما لكان ذلك الموضع منطبقا على السطح المستوي والمنطبق على السطح المستوي سطح مستو ومن الكرة سطح مستو فاذا تدحرجت الكرة فعند زوال تلك المماسة تحصل المماسة بجزء اخر منقسم ايضا فالجزء الثاني الذي حصلت به المماسة الثانية اما ان يتصل بالجزء الاول الذي حصلت به المماسة الاولى على زاوية او لا على زاوية فان اتصلا على زاوية كانت الكرة فصلية هذا خلف وان اتصلا على زاوية لزم كون الكرة جسما مسطحا مستويا هذا خلف

الثالث

الثالث ان اقليدس اقام البرهان في المقالة الثالثة على ان كل خط مستقيم فصل بين نقطتين من الدائرة فانه يقع داخلها فلو كان موضع الملاقاة منقسما لارتسم خط مستقيم على ظاهر الدائرة منطبق على السطح فيكون الخط داخل الدائرة وخارجها هذا خلف

الرابع

الرابع ان اقليدس برهن على ان احدى الدائرتين اذا كانت داخل دائرة اخرى اكبر منها فانهما لا يتلاقيان الا على نقطة واحدة ولو كان موضع الالتقاء منقسما لحصل الالتقاء على اكثر من واحد وهو محال فثبت بهذه الوجوه ان موضع الملاقاة غير

منقسم وانما قلنا ان ذلك يقتضي اثبات الجوهر الفرد وذلك انا
اذا ادرنا الكرة على السطح حتى تمت الدائرة فلا شك انه متى
زالت الملاقاة بنقطة حصلت الملاقاة بنقطة اخرى وليس
بين هاتين شيئ يغايرهما فان الكلام في النقطة التي حصلت بها
الملاقاة في اول زمان حصول الملاقاة بالنقطة الاولى فاذن
قد ارتسم الخط عن تلك النقطة واذا حصل الخط عن تركب النقطة
حصل السطح ايضا عن تلك الخطوط والجسم من تركب السطوح
فاذن موضع الملاقاة من الكرة شيئ غير منقسم فحصل من
انضمامه الى امثاله الجسم وذلك هو المراد من الجوهر الفرد فان
قيل لانسلم امكان كرة وسطح على الوجه الذي ذكرتم ثم تعريره
بعد هذا ان شاء الله تعالى ان القول بالكرة والدائرة مع القول
بالجوهر الفرد محال سلمنا ذلك لكن لانسلم صحة ملاقاتها سلمنا
صحة ملاقاتها لكن لانسلم ان موضع ملاقاتها امر وجودي
وذلك لان موضع الملاقاة هو النقطة وهو نهاية الخط
ونهاية الخط ان لا يبقى شيئ من الخط وذلك عبارة عن فناء
الخط فتكون النقطة عدمية واذا كان كذلك لم يكن موضع
الملاقاة امرا وجوديا واذا لم يكن امرا وجوديا بطل قولكم انه
اما ان يكون منقسما او غير منقسم سلمنا انه امر وجودي
فلم قلت ان موضع الملاقاة غير منقسم والبراهين الاربعة

التي ذكرتموها مبنية على القول بامكان الدائرة ونحن لا نسلم
ذلك وايضا فالقول باثبات الدائرة يبطل الجوهر الفرد فكان
جعله مقدمة في اثبات الجوهر الفرد متناقضا سلمنا ان
موضع الملاقات شيئ غير منقسم فلم قلت انه يصح تدحرج الكرة
على السطح ولم لا يجوز ان يقال انها لا تقبل التدحرج بل تنزلق
الكرة على السطح سلمنا امكان التدحرج ولكن لا نسلم ان الكرة حال
تدحرجها تماس السطح بالنقطة ولم لا يجوز ان يقال انها تماسه
بخط مستدير سلمنا انها تماس الخط المستوي بالنقطة لكن
الكرة جسم بسيط والنقطة انما توجد فيه بالفعل بسبب
المماسة فاذا زالت المماسة الاولى وحصلت المماسة
الثانية فقد فنيت النقطة الاولى وحدثت النقطة الثانية
فعلى هذا التقدير يكون الحاصل في الكرة ابدا ليس الا نقطة
فلم يلزم تركب الخط عن النقطة ولئن سلمنا بقاء النقطتين
فلم لا يجوز ان يقال بين تينك النقطتين خط فلم يلزم
تتابع النقط لا يقال الكرة اذا صارت مماسة للسطح بنقطة
في آن فني الآن الثاني اما ان تبقى تلك المماسة او تحصل
مماسة اخرى فان بقيت تلك المماسة كانت الكرة ساكنة
وقد فرضناها متحركة هذا خلف وان لم تبق تلك المماسة

فالمماسة الثانية الحاصلة في اول زمان آن المماسة بالنقطة
الاولى تحصل على نقطة اخرى فيلزم تتابع النقط لانا نقول
قولك اذا حصلت المماسة على نقطة في آن في الآن اما ان
يكون كذا او كذا بناء على امكان تتالي الآنين والنزاع في تتالي
الآنين كالنزاع في تتابع النقطتين فجعل احدهما مقدمة
في اثبات الثاني يكون ابتناء للشيئ بما يساويه في الخفاء وانه
غير جائز الجواب اما قوله لم قلتم انه يمكن وجود كرة وسطح
على الوجه الذي ذكرتموه قلت اما المنع من وجود مثل هذه
الكرة فغير مستقيم على اصول الفلاسفة لان هذا الشكل
هو الذي يقتضيه عندكم جميع الطبائع البسيطة ووجود البسيط
غير ممتنع اذ لو امتنع البسيط لامتنع المركب وخلو البسيط
عن كل ما يستلزمه ماهيته غير ممتنع وبتقدير وجوده
خاليا عن جميع العوارض الغريبة يجب ان يكون كرة فاذن
امكان كونه كرة موقوف على حصول ما لا يمتنع حصوله فلا
يكون كونه كرة ممتنع الحصول اما وجود السطح المستوي
فلان سبب المخروطة الزاوية وهي لا بد وان تكون
من سطوح صغار ملس والا لذهبت الزوايا الى غير
النهاية واذا جاز وجود سطح كبير مستو لما

ثبت وجود سطح صغير الكني ذلك في المقصود ولما ثبت امكانهما
كان القول بالجوهر الفرد حقا لانه لو كان باطلا لاستحال لزومه
عند تقرير وجودهما المثبت في الاصل المنطقي ان الممكن لا يستلزم
المحال قوله لانسلم امكان ملاقاتهما قلنا هذا المنع مكابرة وهو
معلوم البطلان بالضرورة قوله لانسلم ان موضع الملاقاة امر
وجودي قلنا الجواب عنه من وجهين الاول ان هذا باطل على
قولنا وقولكم اما على قولنا فلان عندنا موضع الملاقاة هو الجوهر
الفرد واما على قولكم فلان موضع الملاقاة هو النقطة وعندكم
النقطة شيئ لا جزء له لا يقال النقطة عندنا لها وجود في الذهن
اما الوجود الخارجي فلا نا نقول هذا باطل لان ملاقاة الكرة
للسطح حاصلة في نفس الامر فيتحمل ان تكون الملاقاة الحاصلة
خارج الذهن بامر لا يتحقق الا عند الفرض والاعتبار والجواب
الثاني وهو ان الملاقاة حاصلة خارج الذهن والملاقاة الحاصلة
خارج الذهن لا تقع الا على شيئ موجود فكان موضع الملاقاة
موجودا خارج الذهن قوله ملاقاة احد الجسمين صاحبه
بنهايته ونهايته امر عدمي قلنا اعني بالنهاية عدم الغير ام
الامر الوجودي المستلزم لعدم الغير فاذا اردت به الاول
فلا نسلم ان الجسمين المتلاقيين انما يتلاقيان بنهايتهما لان
على هذا التقدير يصير المعنى ان عدم هذا الجسم انتفى عدم ذلك

الجسم وتلاقي العدمين محال بضرورة العقل وان عنيت به الثاني فسلم لكن لانسلم ان المستلزم للعدم يجب ان يكون عدمياً وهذا لان طرف الجسم سطحه وهو امر وجودي وكذا القول في كل الاطراف كالنقطة والخط قوله لانسلم ان موضع الملاقاة غير منقسم قلنا لما تقدم من البراهين قوله هذه الدلائل مبنية على اثبات الدائرة وهو ممنوع قلنا هذا غير مسموع منكم لانكم تقيمون على ثبوت الدائرة قوله لانسلم تدحرج الدائرة قلنا هب انه لا يصح تدحرجها لكن النزاع في امكان انزلاقها وبتقدير انزلاقها يعرض في البسيط المستوي خط مركب من نقط التماس ويحصل منه المطلوب قوله الكرة حال حركتها تماس السطح المستوي بالخط قلنا هذا باطل لان الخط لا يماس خطا آخر الا بان ينطبق عليه فلو ماست الكرة السطح حال حركتها بالخط لوجد في الكرة خط منطبق على الخط المستقيم والمنطبق على الخط المستقيم مستقيم ففي الكرة خط مستقيم هذا خلف قوله الموجود في الكرة ابدا مماسة واحدة فالموجود فيها ابدا نقطة واحدة وظاهر ان ذلك غير لازم لاحتمال ان يكون في الكرة خط ذو نهاية بالفعل والكرة تلقي السطح بها ثم ان عند زوال الملاقاة عنها تحصل الملاقاة بنقطة اخرى تتلوها فالنقطة الثانية تكون بسبب المماسة والنقطة

الاولى

الاولى تكون موجودة بالفعل بسبب كونها نهاية بالفعل لذلك الخط سلمنا انه لا تتشافع نقطتان لكن المماستين اثنتان فيلزم من تتالي المماستين تتالي ذينك الاثنين والضافلان الخط المرتسم اما على محيط الكرة المتدحرجة او على السطح المستوي وذلك انما ارتسم من المماسات الحاصلة بنقط لا تتجزى فيكون الخط متألفا من النقط التي لا تتجزى وهو المطلوب قوله لم قلتم انه ليس بين تينك النقطتين قلنا لانه اذا زالت الملاقاة بالنقطة الاولى لزم ان لا ملاقاة اول وفي ذلك الاول تتحقق الملاقاة بنقطة اخرى وذلك من جملة ما يحصل دفعة والآن الذي هو اول زمان تحقق الملاقاة لابد وان تتحقق فيه الملاقاة بنقطة اخرى وذلك الآن غير الآن الذي حصلت فيه الملاقاة بالنقطة الاولى لاستحالة ان يكون الآن الواحد آن الوجود والعدم معا فيلزم القول بتتالي الآنين واذا ثبت ذلك كانت النقطة التي صارت مماسة في الآن الثاني غير النقطة التي كانت مماسة في الآن الاول ولا يمكن ان يوجد بين هاتين النقطتين شيء آخر والا لكان حصول الملاقاة بتلك الواسطة قبل حصول الملاقاة بالنقطة الثانية فيكون قد توسط بين ذينك الآنين شيء وقد فرضنا انه لا متوسط بينهما فاذن لا متوسط

بين هاتين النقطتين فيلزم تشافع النقط وذلك هو المطلوب

البرهان الرابع في اثبات الجوهر الفرد اذا فرضنا خطا قائما على خط ثم فرضنا الخط القائم متحركا على الخط الآخر حتى انتهى من اوله الى آخره فهذا الخط المتحرك قد ماس بطرفه كل نقطة من الخط المتحرك عليه لان الحركة على الشيء بدون المماسة غير معقول فاذن الخط المتحرك عليه مركب من امور احدها الخط المتحرك لكن طرفي الخط المتحرك نقطة والذي تماسه النقطة نقطة فالخط المتحرك عليه مركب من النقط وهو المطلوب واعلم انه قد يعبر عن هذا البرهان من وجهين احدهما ان دائرة معدل النهار اذا كانت مقاطعة لدائرة الافق فلا شك انهما لا تتقاطعان الا على نقطتين فاذا استدار الفلك حتى تمت الدورة فلا شك ان تلك النقطة من دائرة الافق مست جميع دائرة معدل النهار على التعاقب والذي تماسه النقطة هو نقطة فاذن دائرة معدل النهار مركبة من نقط التماس وثانيها ان الجرم الكري المركوز في تخن الفلك كالكواكب والجرام الكواكب متى ابتدأ الجرم الحامل لها فانه يرسم من مراكزها دوائر وهذا ما اتفق المهندسون عليه فتلك الدوائر المرتسمة من حركات تلك المراكز انما ترسم بمماسة ذلك المركز وذلك المركز جزء فجزء او النقطة فالمماس الا نقطة فتلك الدوائر

مرتسمة

مرتسمة من نقط متشافعة واعلم ان السيد المهندس عمل رسالة في الجواب عن الوجه المبني على تقاطع الافق ومعدل النهار ومنتهى جوابه ان قال لا شك ان هاتين الدائرتين انما تتلاقيان بنقطة بعد نقطة لكن بين كل نقطتين خط وبين كل آنين زمان وذلك لان الدائرة في نفسها خط واحد والنقطة انما تعرض فيها بسبب التوهم اما قبل التوهم فليس فيها شيء من النقطة اصلا فاذا توهمنا نقطة ثم نقطة اخرى فقد حزنا هاتان النقطتان من القوة الى الفعل لكن بينهما خط وبحواب ما تقدم ان اول زمان الملاقاة بالنقطة الاولى لابد وان تحصل الملاقاة فيه بنقطة اخرى ويمتنع ان يحصل بين تينك النقطتين متوسط اذ لو توسط غيرهما لكان حصول الملاقاة بذلك المتوسط متقدما على حصول الملاقاة بالنقطة الثانية فلم تكن الملاقاة بالنقطة الثانية حاصلة في اول زمان الملاقاة بالنقطة الاولى هذا خلف واعلم ان هذا البرهان اقوى من الثالث لان الثالث يحتاج فيه الى اثبات الكرة وهذا البرهان لا يحتاج اليه

البرهان الخامس النقطة شيء ذو وضع لانه اذا كان كذلك كان القول بالجوهر الفرد لازما اما بيان ان النقطة شيء ذو وضع لا ينقسم فهو متفق عليه بين المهندسين واحكمنا ايضا فنحن نقيم البرهان عليه حتى

البرهان الخامس

تصير الحجة برهانية فنقول قولنا النقطة شيء ذو وضع لاجزء له
مشتمل على قيود ثلاثة القيد الاول انه شيء والدليل عليه
ان الخط اذا التقى خطا آخر فالمتلاقيان في الحقيقة هما طرفا
الخطين والعدم المحض يستحيل ان يكون ملاقيا للعدم والعلم بذلك
بديهي وبهذا الظاهر فساد قول من يقول انه موجود في الذهن
لا في الخارج لان الملاقاة اذا كانت حاصلة خارج الذهن وجب
ان يكون الملتقي في خارج الذهن القيد الثاني هو انه ذو وضع
وذلك ظاهر لان المراد من كونها ذات وضع ان تمكن الاشارة
الحسية اليها والعلم البديهي حاصل بان النقطة اعني طرف
الخط كذلك القيد الثالث قولنا انه لاجزء له والذي
يدل عليه وجوه ثلاثة احدها البراهين الاربعة الهندسية
التي قد بيناها في بيان ان موضع الملاقاة من الكرة غير
منقسم وثانيها وهو ان النقطة طرف الخط فهذا الطرف
ان كان منقسما يفرض فيه جزآن فلا يكون واحد منهما طرفا
للخط بل القسم الاخير منهما هو الطرف فلا يكون الطرف طرفا
هذا خلف ثم القسم الذي جعلناه طرفا ان كان منقسما عاد
التقسيم وان لم يكن منقسما فهو المطلوب وثالثها وهو ان
للحركات المحسوسة بداية ونهاية فالموضع الذي يقع فيه
ابتداء الحركة وانتهاؤها لا بد وان يكون موجودا بالفعل

فاما

فاما ان يكون منقسما او لا يكون منقسما ومحال ان يكون منقسما
لانه لو كان كذلك لكان مبدأ الحركة اما ان يكون كل واحد
من ذينك النصفين معاودة وهو محال ولما بطل ذلك
تعين القسم الثاني وهو ان يكون مبدأ الحركة احد نصفي ذلك
المنقسم ثم ان كان ذلك النصف منقسما عاد التقسيم فيه
وان لم يكن منقسما فهو المطلوب بيانه انه يلزم من القول
باثبات النقطة القول بالجوهر الفرد لان هذه النقطة
اما ان تكون جوهرا او عرضا فان كانت جوهرا فقد ثبت
الجوهر الفرد وان كانت عرضا فلا بد من محل ومحله اما ان
يكون منقسما او لا يكون فان كان منقسما لزم انقسام
النقطة بانقسام محلها لما ثبت ان الحال في المنقسم منقسم
وان لم يكن ذلك المحل منقسما فذلك المحل ان كان عرضا
عاد التقسيم فيه ولا يتسلسل بل ينتهي الى محل هو جوهر
وهو المطلوب فان قيل النقطة عرض ومحلها الخط فلم لا يجوز
ان يكون كذلك او نقول لم لا يجوز ان يكون محل النقطة
شيئا منقسما قوله بان ما يحل محلا منقسما فهو ينقسم
قلنا لا نسلم فان الحلول على قسمين حلول بمعنى السريان
كحلول اللون في الجسم وهذا يقتضي انقسام الحال بانقسام
المحل فان اي جزء فرضناه في الجسم فانه يفرض في بعض

امرا ثبوتيا وذلك محال فثبت ان الوحدة امر ثبوتي وهو لا يخلو
اما ان يكون نفس الماهية الموصوفة بالوحدة او نفس وجودها
وغيرهما لا يجوز ان يكون نفس الماهية لان الماهيات
المختلفة الحقيقة مشتركة في كونها واحدة ومابه الاشتراك
غير مابه الامتياز فوحدتها مغايرة لنفس تلك الماهيات
ولا يجوز ان تكون نفس وجودها لان الموجود قد يوصف
بالوحدة تارة وبالكثرة اخرى فاذن وحدتها وصف
مغاير لماهيتها ولوجودها وهو المطلوب وقول من يقول
ان الوحدة صفة اعتبارية ذهنية كيف لا نه ان
عنى به ان العلم بالوحدة حاصل في الذهن فلا نزاع وان
عنى به كون الشيء واحدا في نفسه لا وجود له الا في الذهن
فهو جهالة وهذه الدلالة تظهر كون الاضافة موجودة
في الاعيان واذا ثبت ذلك قلنا فظاهر ان الوحدة والاضافة
لا ينقسم واحد منهما بسبب انقسام المحل فلم لا يجوز ان
يكون الامر كذلك في النقطة والجواب ان كل ما يحل في المنقسم
منقسم لانا اذا فرضنا المحل منقسما ثم اخذنا احد جزئيه
فذلك الجزء من المحل اما ان يحصل فيه ذلك الحال او يحصل
فيه جزء من ذلك الحال او لا يحصل فيه ذلك الحال ولا جزء
منه فان حصل فيه ذلك الحال فالشيء الحال بتمامه في جزئه

لكن

لكن جزؤه غيره فالحال في الشيء حال بعينه في غيره فيكون العرض
بتمامه حالا في محلين وهو محال وان حصل فيه جزء ذلك الحال
فقد انقسم الحال وان لم يحصل فيه لا الحال ولا شيء من اجزائه
كان الحال حالا بتمامه في الجزء الاخير من المحل فتمام المحل هو ذلك
الجزء الاخير فيكون ذلك الجزء تمام المحل لا جزء المحل ثم ذلك الشيء
ان انقسم عاد التقسيم فيه وان لم ينقسم لزم في الشيء الذي
لا ينقسم ان لا يكون محله منقسما وهو المطلوب واما الوحدة
والاضافة فما ذكرناه من الدلالة القاطعة على انقسام الحال
بانقسام محله مما ينفي وجودها او يقتضي وجود الفرق بينهما
وبين النقطة لانها لو كانت موجودة لكانت منقسمة فاذا ثبت
امتناع القسمة عليها لزم وجود القطع بانها لا وجود لها
في الاعيان وان لم يظهر الفرق بينها وبين النقطة لانا قد دللنا
على امتناع القسمة على النقطة فلا جرم يمتنع قيامها بالمنقسم
والوحدة والاضافة لم يمتنع عليهما القسمة فلا جرم لا يمتنع
قيامهما بالمنقسم

البرهان السادس

وهو ان نقيم الدلائل
على امتناع تركب الجسم من اجزاء غير متناهية بالفعل ثم نبين
انه يلزم من ذلك امتناع كونه قابلا لانقسامات غير متناهية
اما المقام الاول فهو الذي استقل با فساده وذكر في ابطاله
وجوها خمسة الاول انه يستحيل على المتحرك ان يقطع المسافة

ذلك الجسم بعض ذلك وحلول لا بمعنى السريان وهذا مثل
وصفنا العشرة بانها عشرة واحدة فان الوحدة صفة العشرة
ولا يمكن ان يقال حصل في كل واحد من اجزآء العشرة جزء من
اجزآء الوحدة لان الوحدة لا تقبل القسمة وكذلك نصف الشخص
بانه ابو زيد وابن عمرو ولا يمكن ان يقال قام بكل واحد من
اجزآء بدن الأب جزء من اجزآء الابن حتى يقوم نصف
الاب نصف الابوة وبثلثه ثلثها واذ اثبت ان قيام
العرض بالجوهر على هذين الوجهين وثبت ان العيام بالغير
الثاني لا يقتضي انقسام المحال بانقسام الحل فقول لم لا يكون
١ بانقسام ص ان تكون النقطة قائمة بالخط واذا لم يجب انقسامها الخط
لا يقال لا نسلم ان المحال لا ينقسم بانقسام محله واما
الوحدة فلا نسلم بانها عرض اذ لو كانت عرضا كانت اما
واحدة او كثيرة اذ لو كانت واحدة لزم قيام وحد
٢ عليها ص اخرى ولزم التسلسل وان كانت كثيرة فكل كثير مؤلف
من الوحدات فيلزم كون الوحدة من الوحدات وذلك
محال واما الاضافة فلا نسلم كونها صفة ثبوتية في الاعيان
لانها لو كانت صفة ثبوتية في الاعيان لانها لو كانت صفة
ثبوتية كانت حالة في محل وحلولها في المحل نسبة بينها
وبين المحل والنسبة الحاصلة بين الشيئين يتوقف تحققها

على

على تحقق كل واحد منهما فالمتوقف على الشيء مغاير لذلك الشيء
فحلول تلك الاضافة في المحل مغاير لتلك الاضافة فذلك
الحلول اضافة قائمة بتلك الاضافة وحلول الاضافة الثانية
في الاضافة الاولى يكون اضافة ثالثة لا يعين ما تقدم من
الدلالة فيلزم وجود اضافات لا نهاية لها يقوم بعضها
ببعض وهو محال ولان الاضافة بتقدير ان تكون موجودة
في الاعيان تكون مساوية لسائر الموجودات في الوجود
ومخالفة لها في الماهية فوجودها غير ماهيتها والتصاق
ماهيتها بوجودها نسبة حاصلة بين ماهيتها ووجودها
وتلك النسبة ايضا تكون موجودة فاذن وجود النسبة
يتوقف على وجود النسبة هذا خلف لانا نقول الدليل على
ان الوحدة صفة موجودة وذلك لان المفهوم من الوحدة
اما سلبي او ثبوتي لا جائز ان يكون سلبيا لما بينا فيما وهو
الكثرة فالكثرة اما ان تكون سلبية او ثبوتية فان
كانت سلبية كانت الوحدة سلبا للسلب وسلب
السلب ثبوت فالوحدة صفة ثبوتية وهو المطلوب وان
كانت الكثرة ثبوتية والكثرة لا معنى لها الا مجموع الوحدات
فاذا كانت الوحدة سلبية كانت الكثرة عبارة عن
مجموع العدمات فان كانت الكثرة ثبوتية كان مجموع العدم

الآبعد قطع نصفها ولا يمكنه قطع نصفها الآ بعد قطع نصف نصفها
٧ من اجزاء ص فلو كانت المسافة مركبة غير متناهية لاستحال قطعها الا في زمان
غير متناه لكن يمكن قطعها في زمان متناه فعلمنا ان المسافة
ليست مركبة من اجزآء غير متناهية واعلم ان ابا الهذيل العلاف
لما احتج بهذه الدلالة على النظام اجاب النظام عنه بان المحال
ان لو كان المتحرك قاطعا كل المسافة وذلك ممنوع بل عندي
انه قطع بعض اجزآء المسافة وطفر بعضها والمراد من الطفر
انتقال المتحرك من الجزء الاول الى الثالث من غير ان يمر بينهما
قال والعقل بالطفر وان كان مستبعدا الآن مثبتي الجوهر الفرد
التزموا ذلك الزاما على ما سياتي بيانه وذلك الزام مستبعد فليس
التزام احد الشنيعين احق من التزام الآخر او ليس من العكس واحتج
النظام على القول بالطفر من وجوه احدها وهو انا لو قدرنا ثلاثة
اجزآء متماسة على هذه الصورة ثم وضعنا فوق جزء آخر ثم
تحول هذا الخط بالكلية الى الجانب الايمن حتى دخل مكانا جديدا
وب دخل مكان غ او غ دخل مكان ف فعند حركة الى المكان
الجديد قدرنا انه انتقل ذلك الجزء الفوقاني منه الى الجانب
الايمن منه فهذا الجزء بعد هذه الحركة اما ان يحصل فوق المكان
الذي دخله او حيزا آخر والاول محال والا فهو لم يتحرك عن
ملاقاته وقد فرضناه متحركا عنها فهو اذن قد قطع حيزين

حال

حال ما قطع الجزء الذي تحته حيزا واحدا وما ذلك الا بالطفر
واما الفلاسفة فانهم يحتجون بهذه الحجة لا على الطفر بل على انقسام
الجزء وذلك لانه ثبت بهذا الكلام ان حركة الجزء الفوقاني
اسرع من حركة الجزء التحتاني لان الفوقاني قطع جزءين في ذلك
الزمان وزمان حركة الجزء التحتاني كان منقسما فكانت حركة
الجزء التالي منقسمة لان الواقع منها في بعض ذلك الزمان
غير الواقع منها في النصف الثاني ولما كانت الحركة منقسمة كان
المتحرك عنه واليه منقسما لان الذي وقع فيه احد نصفي الحركة
غير الذي وقع فيه النصف الآخر فتكون المسافة ابدا منقسمة
الثاني قال النظام لكن الخط المفروض بحاله لكن عند من تحرك
الخط الى الجانب تحرك الى فوقه الى خلاف ذلك الجانب فان انتقل
عن آ فان صار هلاقيا لب فهو محال لأن ب قد دخل قبل دخول
مكان آ فلو قلنا الجزء الذي كان فوق آ تحرك عنه انما تحرك الى
ب مع أن ب حصل في مكان آ قبل ذلك الجزء الفوقاني لم يتحرك
عن آ مع انا قد فرضناه متحركا عنه هذا خلف فبقي ان يقال
انه تحرك عن الحيز الذي كان فيه الى الحيز الذي يليه وهو الذي
فوق ح فالجزء الفوقاني بلغ الثالث في الزمان الذي قطع
ما تحته جزءا واحدا ويعود الطفر على قول النظام والتفاوت
في السرعة على قول الفلاسفة الوجه الثالث البرانية

عمقها مائة ذراع اذا كان في منتصفها خشبة وعلق عليها حبل مقداره خمسون ذراعاً وعلق بالطرف الأخير من الحبل دلو فاذا ارسلنا حبلاً بمقدار خمسين ذراعاً وشددنا على طرف الحبل كلاباً فاذا جعلنا الكلاب على طرف الحبل ثم جررناه الى اعلى البئر فان الدلو ينتهي من اسفل البئر الى اعلاها في الزمان الذي ينتهي الكلاب من وسط البئر الى اعلاها وذلك هو الطفر على قول النظام والتفاوت في السرعة على قول الفلاسفة واعلم انا لو قدرنا بئراً طولها مقدار عشرين ذراعاً فاذا كان في منتصفها خشبة وعلق عليها حبل مقداره اثنان وثلاثون ذراعاً ثم نصفنا النصف الفوقاني وجعلنا في منتصفه خشبة وعلقنا عليها حبلاً مقداره ستة عشر ذراعاً وعلقنا على اسفله كلاباً معلقاً على طرف الحبل الاول ثم نصفنا النصف الفوقاني على الطريق الذي تقدم ونصفنا الباقي ايضاً الى ان ينتهي الى الذراع الواحد فاذا اخذنا حبلاً بمقدار ذراع وعلقنا على طرفه كلاباً ثم ارسلناه الى البئر وعلقنا كلابه بالحبل المشدود بالخشبة الاولى فاذا انجر ذلك الكلاب على راس البئر انجر الدلو من اسفل البئر الى اعلاها في الزمان الذي قطع الكلاب الأخير مقدار ذراع قطع الدلو مقدار اربعة وستين ذراعاً فلو فرضنا طول البئر

مائة

مائة الف ذراع فانه ينجر الدلو من اسفلها الى اعلاها حال ما يقطع الكلاب الاخير ذراعاً او اقل بعد ان كانت النسبة المذكورة محفوظة الوجه الرابع السفينة تتحرك الى جانب والرجل الذي فيها يتحرك الى خلاف تلك الجهة فني الزمان الذي قطع من السفينة جزءاً من قطع الرجل جزءاً ذاهب الزايد بالناقص يلزم ان يبقى الرجل في مكانه واقفاً وهذا هو السبب في وقوف الكواكب المتحيرة في الرؤية وان تحرك اكثر لزم الطفر على قول النظام والتفاوت في السرعة والبطء على قول الفلاسفة الوجه الخامس ان الشمس كما تطلع تصل الاجزاء النورانية الينا دفعة واحدة وقطع هذه المسافة في هذه اللحظة اللطيفة لا يمكن الا بالطفر الوجه السادس وهو انا اذا استدنا الكوة ثم فتحناها دخلت الاجزاء النورانية دفعة واحدة وهذا لا يمكن الا بالطفر فهذه جملة الوجوه المذكورة في اثبات الطفر والجملة فكل دليل احتجت الفلاسفة في اثبات الحركة وكونها اسرع من حركة اخرى فالنظام يحتج به في اثبات الطفر ولئن سلمنا ان المتحرك قطع المسافة فلم قلت ان المسافة لو كانت من اجزاء لا نهاية لها لامتنع قطعها في هذه المدة قوله لان المدة متناهية وقطع ما لا نهاية له في زمان متناه غير جائز قلنا لم لا يجوز ان يقال الزمان مركب من آنات متتالية بالفعل غير متناهية

فان ادعيتم العلم الضروري بان الشيء الذي له نهاية بالفعل وبداية بالفعل يستحيل ان يتوسطهما اعداد غير متناهية فنقول الجسم المتناهي ايضاً له اطراف موجودة بالفعل فان امتنع ان يحصل فيما بين الاطراف الموجودة بالفعل اجزاء غير متناهية بالفعل فكان يجب عليكم ان تذكروا هذا الكلام في الجسم ابتداء ولا تتعرضوا لكون الزمان متناهياً وغير متناهي وان بقي ذلك الاحتمال في الجسم فلم لا يبقى مثله في الزمان هذا تمام الكلام على هذه الطريقة الجواب اما القول بالطفر فباطل والعلم بامتناعه ضروري لان مرور الجسم من الاول الى الثالث حال بقائه من غير ان يمر بالثاني معلوم الامتناع بالضرورة واما الوجوه التي احتج بها النظام فهي تجري مجرى شبه السوفسطائية ثم اجوبة عن الاول والثاني انهما مبنيان على ان المتمكن يجوز ان يتحرك عند حركة مكانه اما الى حركة جهة مكانه او الى خلاف تلك الجهة وهذا الجواز ممنوع ولا بد من الدلالة والجواب عن الثالث ان حركة الكلاب لا بد وان تكون بحيث تتخللها السكنات فان خلت عن السكنات فلا نسلم امكان حركة الدلو بل ينقطع ذلك الحبل والجواب عن الرابع ان حركة السفينة لا بد وان يتخللها الحركات اذ لو لم يتخللها الحركات لزم ان يتحرك الرجل بحركة تلك السفينة الى جهة وبحركته الاختيارية الى جهة اخرى والحركة الى جهة تقتضي

الحصول في تلك الجهة فلو تحرك الشيء الى جهتين اما بالذات واما بالعرض لزم حصوله في جهتين وذلك محال والجواب عن الخامس والسادس انه بناء على ان النور جسم وهو ممنوع بل النور عندنا كيفية تحدث من المضيء في المقابل المقابل سلمنا امكان الطفر في الجملة لكنه غير واقع وهذا لانا لو لطخنا رجل المتحرك بصبغ ظهر على المسافة خط مستقيم وذلك يقتضي ان المتحرك قد مس جميع اجزاء المسافة سلمنا وقوع الطفر هنا لكن المتحرك مع انه طفر بعض اجزاء المسافة لا شك انه قطع بعضها وذلك البعض المقطوع لا بد وان يكون متناهياً وهو المطلوب قوله لم لا يجوز ان يكون الزمان مركباً من آنات متتالية غير متناهية بالفعل قلنا ذلك اولي واحري فلو وجدنا فيما بينهما اجزاء لكان الجزء الاخير منها في الوجود موقوفاً على ما لا نهاية له بالفعل وذلك محال والموقوف على المحال محال فكان ينبغي ان لا يوجد اخر هذا الزمان فلما وجدنا علم ان اجزاءه متناهية واذا كانت اجزاؤه متناهية استحال تقطع اجزاء لا نهاية لها بالفعل من المسافة فيها والحجة الثانية للمتكلمين قالوا لو حصل في الجسم اجزاء غير متناهية لزم ان لا يلحق السريع البطيء اذا ابتداء الحركة بعد البطيء فالي ان

يصل السريع الي موضع البطيئ يكون البطيئ قد تحرك عن ذلك
الموضع ثم اذا وصل السريع الي ذلك الموضع الثاني يكون البطيئ
قد انتقل الي موضع ثالث فلو كان في الجسم اجزاء غير متناهية
لزم ان لا يدرك السريع البطيئ ابدا الحجة الثالثة كل
كثرة كانت متناهية او غير متناهية فان الواحد فيها موجود
لان الكثرة عبارة عن مجموع الوحدات ويستحيل تقدير مجموع الوحدات
الا عند حصول كل واحد من تلك الوحدات فالجزء الواحد من
تلك الاجزاء الغير المتناهية اذا انضم الي غيره فان لم يزد
مقدار الاثنين على مقدار الواحد لم يكن تاليف هذه الاجزاء
مفيدا للعظم والمقدار فلم تكن المقادير والاعظام متناهية
منها وان ازداد مقدار الاثنين على مقدار الواحد كان تاليف
تلك الاجزاء سببا لازدياد العظم فكلما كانت الاجزاء
اكثر كان المقدار اعظم فيكون نسبة المقادير بعضها الي
بعض كنسبة الاعداد التي تركيب منها تلك المقادير بعضها
الي بعض نسبة متناه الي متناه فنسبة تلك الاعداد
بعضها الي بعض نسبة عدد متناه الي عدد متناه فالاجزاء
الحاصلة في الجسم عددها متناه الحجة الرابعة لو كان
الجسم مركبا من اجزاء لا نهاية لها لكانت تلك الاجزاء مجتمعة
ولا شك ان تلك الاجتماعات قابلة للزوال واذا كان

كذلك

كذلك صح وجود تلك الاجزاء منفكة عن تلك الاجتماعات
وعلى هذا التقدير يكون كل واحد منها جزءا لا يتجزى الحجة
الخامسة ان اجزاء الجبل اما ان تكون مساوية لاجزاء الخردلة
او لا تكون فان كان لزم اما كون الجبل مساويا للخردلة
او كون تركيب تلك الاجزاء غير مفيد للعظم والثاني يوجب
تناهي اجزاء الخردلة لان الناقص متناه فهذا مجموع ادلة
المتكلمين قالت الفلاسفة انهما المتكلمون استحلتم على اقسام
المحال وذلك لان هذه المحالات انما تلزم على من قال الجسم مركب
من اجزاء لا نهاية لها واما نحن فلا نقول الجسم البسيط مركب
فضلا عن ان نقول انه مركب من اجزاء لا نهاية لها بل
هو في نفسه عندنا شيئ واحد كما هو عند الحس واحد بل نحن
نقول هذا الواحد يقبل التقسيمات التي لا نهاية لها وليس
اذا كان الجسم قابلا لهذه التقسيمات وجب حصول التقسيمات
كما انه لا يلزم من كون اللون الابيض قابلا للسواد ان يكون
في نفسه موصوفا بالسواد فكذا ههنا قال المتكلمون لا تظنوا
انا كنا غافلين عن ذلك المذهب الا انا كنا لغاية بعده
ونهاية ركاكته ما تعرضنا له لا بالنفي ولا بالاثبات والآن
لما احوجتمونا الي ابطاله فنحن نبطله من وجوه الاول ان
الجسم لو كان واحدا في نفسه لكانت واحديته اما ان تكون

عين ذاته او غير ذاته وبتقدير ان تكون غير ذاته فاما ان تكون
لازما لذاته او غير لازم فان كانت الوحدة غير ذاته ولازمة
لذاته استحال طريان الكثرة عليه فكان يلزم ان لا يقبل الجسم
التكثير وان كانت الوحدة وصفا قائما به غير لازم لذاته فذلك
الشيئ الذي قامت به هذه الوحدة اما ان يكون شيئا واحدا
او اكثر من واحد فان كان الاول كان قيام الوحدة به مشروطا
بكونه في نفسه واحدا فيقتضي ان يكون الشيئ مشروطا بنفسه
والي قيام وحدتين بالشيئ الواحد ثم يعود الكلام في الوحدة
الاخري ويعود الكلام المبان يقتضي الي قيام وحدات لا نهاية
لها بذلك الجسم الواحد وهو محال وان كان الثاني لزم قيام
الوحدة بمحلين وهو محال لانقال الشيئ الذي قامت به الوحدة
لا يوصف بانه واحد او اكثر من واحد لانا نقول حلول الوحدة
في ذلك المحل عبارة عن كون ذلك الشيئ محلا للوحدة والشيئ
ما لم يكن موجودا في نفسه استحال ان يكون محلا لغيره وكل
ما كان موجودا فهو في نفسه قبل حلول شيئ اخر فيه اما ان
يكون واحدا او اكثر من واحد ويعود المحال المذكور فاذن
قيام الوحدة به محال فاذن لو كان الجسم واحدا لكانت واحديته
عين ذاته فكان يلزم ان لا يقبل الانقسام لانقال قد
بينا فيما تقدم ان الواحدية لا يجوز ان تكون صفة

سلبية بل هي صفة ثبوتية والاشياء المختلفة في الماهية التي
يكون كل واحدة منها موصوفة بالواحدية متساوية في الواحدية
ومتباينة بالماهية فواحديتها صفة قائمة بماهيتها فالوحدة
عرض قائم بالمحل فصار هذا الدليل معارضا لدليلكم ان الواحدية
ليست عرضا لانا نقول هذا الوجه الذي ذكرتموه معارض فان
الواحدية لو كانت عرضا لكان ذلك العرض واحدا فيلزم التسلسل
الوجه الثاني في بيان ان الجسم الواحد يستحيل ان يكون قابلا
للقسمة اذا اوردنا القسمة على جسم حتى صار جسمين فلا يخلو
اما ان يقال ان هوية كل واحد من هذين الجسمين ما كانت
حاصلة قبل تلك القسمة او كانت حاصلة فان كانت حاصلة
فان كان الاول فالهويتان كانتا حاصلتين فقد حدثت هاتان
الهويتان عند التقسيم وبطل ذلك الجسم الواحد الذي كان
موجودا قبل فيكون التفريق اعداما للجسم الاول وايجادا
للجسمين اللذين حصلا بعد التفريق فاذا صارت البعوضة
على البحر المحيط وشفت براس ابرتها جزءا من سطح الماء
لزم ان يقال انها اعدمت البحر الذي كان واوجدت بحرا
اخر لانه متى تفرق الاتصال في ذلك الموضع فقد فني ما كان
متصلا به بسبب الافتراق وهلم جرا الي اخر البحر لا يقال
تلك الجسمية وان عدمت لكن لها هيولي مشتركة لانا نقول

تلك الهيولي ليست تمام الجسم بل هي جزء من اجزائه ولا يكفي بقاء
جزء من اجزاء الشيء في بقاء ذلك الشيء فيكون الجسم الموجود
في البحر قد افنته البعوضة واحدثت جسماً آخر وذلك في غاية
الفساد على انا نقول ما ذا البحر حين كان واحداً اما ان نقول ان
هيولاه كانت واحدة فبعد انقسام الجسم اما ان تبقى الهيولي واحدة
او تنقسم ومحال ان تبقى واحدة والا فقد حلت في محل واحد
جسميات كثيرة ومقادير جمة لان لكل جسم جسمية على حدة ومقدارا
على حدة ويلزم اجتماع الامثال وهو محال فبقي ان يقال
لما انقسم الجسم فقد انقسمت تلك الهيولي والتقسيم كما تقدم
اعدام فيلزم عدم تلك الهيولي واذا كان كذلك استحال بقاء
هيولي الجسم عند تفرقه واما ان قيل الجسم عند تفرقه واما
ان قيل الجسم حين كان واحداً كان هيولاه متعددة بحسب
ما يمكن في الجسم من الانقسامات فيلزم ان تكون الجسمية القائمة
بكل واحد من اجزاء الهيولي غير الجسمية القائمة بالجزء الآخر
لاستحالة قيام الشيء الواحد بالمحال الكثيرة واذا كانت اجزاء
الهيولي متغايرة بالفعل كانت الكثرة حاصلة قبل التقسيم
تفريعاً على المتبادرين لا حداثها للاثنينية الوجه الثالث
وهو انا لما نظرنا الى الجسم البسيط اعلم بالضرورة ان
احد نصفيه مغاير للنصف الآخر ممتاز عنه فكيف يمكن ان

يقال

يقال انه لا امتياز في الجسم البتة لانا نقول الكثرة بالفعل انما
حصلت بسبب التوهم لانا نقول التميز في الاشارة متوقف
على التميز في المشار اليه لاستحالة ان يتميز في الاشارة ما ليس
بمتميز في ذاته فلو جعلنا التميز في المشار اليه معللا بالتميز
في الاشارة لزم الدور وهذا هو البرهان على فساد ما تقولوه
من اختلاف الاعراض الاضافية او الحقيقية لوجوب وقوع الامتياز
بالفعل وذلك لان اختصاص احد نصفي الجسم بعرض دون النصف
الثاني يتوقف على امتيازه احد قسميه عن الثاني فان الشيء
ما لم يتميز عن غيره استحال ان يختص بصفة بعينها لاتحصل
في الثاني فلما كان الاختصاص بالعرض موقوفا على امتياز ذاته
عن غيره فلو علمنا امتياز ذاته عن غيره باختصاصه بتلك
الصفة لزم الدور وهو محال الوجه الرابع اذا حكمت على الجسم
البسيط بانه موجود فالمحكوم عليه ليس الا هذه الجملة المنحلة
عن هذه الابعاض المفروضة فيه فلو فرضنا ان تلك الابعاض
امور تحدث عند القسمة الوهمية وان الموجود قبل القسمة
كان شيئاً آخر غير هذه الابعاض التي نشير اليها كان ذلك
خروجاً عن المعقول لانا لا نعقل من هذا الجسم الا المجموع الحاصل
من اجزائه وجوانبه ومن العجائب ان يكون تخيل الانسان
لصورة الفلك واشارته اليها سببا مما يوجب انقسام الفلك

وانقسامه يوجب فناء الجسم الواحد الذي كان وحدوث الجسم الآخر
وعلى هذا التقدير هذه الافلاك لعدم وتوجد كل يوم الف الف
مرة بحسب اشارة كل مشير ومعلوم ان ذلك محض الجهالة الوجه
الخامس انكم سلمتم انه مهما اختص احد الجزئين بخاصية لاتحصل
في الجزء الآخر كان احد الجزئين متميزاً بالفعل عن الجزء الآخر فنقول
كل واحد من الاجزاء التي يمكن فرضها في الجسم فانه كان قبل
الفرض مختصاً بخاصية لم توجد تلك الخاصة في الجزء الآخر
فيلزم تميز كل واحد من الاجزاء عن غيره قبل الفرض وانما قلنا
ان كل واحد من الاجزاء التي يمكن فرضها فيه قد كان قبل الفرض
مختصاً بخاصية غير حاصلة في الجزء الآخر وذلك لانا نفرض الكلام
في خط معين فنقول لاشك ان مقطع النصف منه متعين
وكذا مقطع الربع والخمس وسائر الاجزاء التي لانهاية لها
ومقطع النصف يستحيل ان يقبل الثلثية وسائر الاجزاء ومقطع
الثلث يستحيل ان يقبل النصفية ولا سائر الاجزاء ولا شك
ان كل جزء يفرض في ذلك الخط فان له الى ذلك الخط نسبة
ولو ازداد ذلك الجزء او انتقص لم تبق تلك النسبة واذا
كان لكل مقطع خاصية معينة يستحيل حصولها في المقطع
الآخر فقد تمايزت الاخواص بالفعل وذلك يوجب امتيازها
محالها بالفعل ولا يقال هذه الاوصاف النصفية والثلثية

امور

امور لا تحصل الا بعد حصول الاجزاء بالفعل ونحن لا نساعد على حصول
تلك الاجزاء فيها بالفعل فان ذلك هو عين المطلوب لانا نقول
لا نزاع في آحاد حصول وصف النصفية والثلثية يتوقف
على حصول الاجزاء في الجسم ونحن ما بنينا غرضنا على حصول وصف
النصفية والثلثية بل بنينا غرضنا على امكان حصولها فقلنا
امكان التنصيف غير امكان التثليث وهذا الامكان حاصل
قبل فرضنا واعتبارنا وهي متغايرة متنافية فتكون محالها
متغايرة متنافية بالفعل وذلك يقتضي حصول الكثرة بالفعل
في الجسم الوجه السادس وهو ان عندهم اختلاف الاعراض
الاضافية موجب لحدوث الانقسام بالفعل وكل جسم موجود
فانه لابد ان يلاقي احد طرفيه فيه شيئاً غير ما يلاقي الطرف
الثاني فيلزم ان يحدث في ذلك الجسم انقسام بالفعل ثم ان
احد قسميه يلاقي باحد وجهيه غير ما يلاقيه بوجهه الآخر فيلزم
ان ينتصف ذلك النصف القائم الكلام في نصف النصف
كما في الاول فان كان قبول القسمة حاصلا الى غير النهاية
وكان المقتضي لحصول الانقسام بالفعل الى غير النهاية لزم حصول
الانقسامات التي لا نهاية لها بالفعل لا يقال الجسم اذا لاقى
باحد طرفيه شيئاً وباحد طرفيه شيئاً آخر فاختلاف الملاقيين
يقتضي تغاير الطرفين بالفعل فلا جرم قلنا ان احد سطحيه

يغاير السطح الآخر فلم قلت بانه يوجب الانقسام في ذات الجسم
لانا نقول السطحان اذا كانا جزأين من ماهية الجسم لزم من
تغايرهما وقوع القسمة في الجسم وان كانا عرضين حالين فيه
اقتضى تغايرهما تغاير محلهما ولا يمكن حلول كل عرض في عرض الى
غير النهاية بل لا بد من الانتهاء الى الجسم وهو في الاخر يوجب
وقوع التغاير في الجسم ويحصل المطلوب الوجه السابع هو انه
لما ثبت ان وجود الاجزاء التي لا نهاية لها محال كان قبول
الانقسامات التي لا نهاية لها محالا لان الشيء اذا كان
ممتنع الوجود في ذاته كان الصاقه غيره ايضا ممتنعا لا وهذا
الوجه فيه الكلام الذي قدمناه في الرسالة الوجه الثامن
هو انا اذا فرضنا خطا وفرضنا فيه نقطتين وجعلنا احد
طرفي ذلك الخط مبدأ فاذا تحرك من ذلك المبدأ استحال
وصوله الى النقطة المتأخرة الا بعد وصوله الى النقطة المتقدمة
واذا ثبت ذلك فنقول كل نقطة تفرض فيها فلا بد وان
يكون لبعضها تقدم على البعض بالعياس الى ذلك المبدأ واذا
كان كذلك كان لكل واحد من النقط التي يمكن فرضها في ذلك
الخط خاصية في التقدم والتأخر يستحيل حصولها في سائر النقط
واذا حصل التباين بالخواص حصل التغاير بالفعل لا يقال
الخط قبل فرض تلك النقطة فيه يكون واحدا ولا يحصل

فيه

فيه شيء من تلك النقط واذا كانت النقطة غير حاصلة بالفعل
استحال وصفها بالتقدم والتأخر لانا نقول هب ان النقط
غير حاصلة لكن كونها بحيث لو حصل فيه نقطة لكانت تلك
النقطة متأخرة عن النقطة الاخرى بالقياس الى ذلك المبدأ
امر حاصل بالفعل وذلك يوجب الغرض فهذه هي الوجوه الدالة
على ان كل ما يقبل القسمة فانه لا بد وان يكون منقسما بالفعل
وهنا مقام اخر وهو انا نسلم ان الجسم البسيط في نفسه شيء
واحد ومع ذلك فان الادلة الخمسة المنقولة عن المتكلمين
متوجهة وذلك لان الجسم اذا تحرك على جسم كان طرفا للمتحرك
ابدا الملاقي من المتحرك عليه غير ما يلاقي قبل ذلك فاذا تحرك
خط على خط فطرف المتحرك يلاقي نقطة بعد نقطة ولا شك ان
كل نقطة يلقاها فانها تتميز بالفعل بسبب تلك الملاقاة عما
قبلها وما بعدها فلو كان ذلك الخط قابلا للانقسامات لا نهاية
لها لكان عند حركة الخط المتحرك قد حدث في الخط المتحرك عليه
نقط بالفعل متتالية لا نهاية لها وذلك يقتضي وصول
المتحرك من اول الخط المتحرك عليه الى اخره فهذا تمام الكلام
في تقرير ادلة مثبتي الجوهر الفرد ونختم هذا الفصل بذكر
التشنيعات الواردة على نفاة الجوهر الفرد وهي من ثلاثة اوجه
التشنيع الاول وهو ان الجسم لو كان قابلا للانقسامات لانها

لها لجاز ان ينتزع من صفائح المزدلة ما يغشي به اطباق السموات
والارض بل لجاز ان ينتزع من صفيحة واحدة من تلك
الصفائح ما يغشي به وجه السماء والارض مرة اخرى بلا امر
لا نهاية لها وذلك شنيع قال ابو علي هذا الزام على مثبتي
الجوهر الفرد لعلة توجد في المزدلة الواحدة ما يغشي اطباق
السموات والارض قلنا لا نسلم ان ذلك لازم على مثبتي
الجوهر الفرد لان المزدلة الواحدة وان كانت مشتملة على الجواهر
الفردة الا انا نعلم بالضرورة انه لا يبلغ عددها الى حيث يغشي
به اطباق السموات والارض مرارا لا نهاية لها واما على مذهب
النفاة فتجويزه مقطوع به اذ الجسم الواحد يمكن تقسيمه بنصفين
الى ما لا نهاية له فكان التشنيع لازما عليكم لا محالة التشنيع
الثاني وهو ان القول في قبول القسمة الى غير نهاية يقتضي
وجود مقدارين صغيرين بيتناقص احدهما الى غير النهاية
ويتزايد احدهما الى غير النهاية ثم ان المتزايد الى غير النهاية
لا يصل الى قدر المتناقص الى غير النهاية ببيانه انه ثبت في الشكل
الخامس عشر من المقالة الثالثة من كتاب اقليدس اذا خرج
من طرف قطر دائرة خط على زاوية قائمة فان الزاوية يحيط
بها العمود وهدبة الدائرة اصغر من كل زاوية حادة مستقيمة
الخطين وزاوية نصف الدائرة اعظم من كل حادة مستقيمة

الخطين

الخطين فاذا عملنا على قطر الدائرة دائرة اصغر منها مماسة لها
على طرف العمود كانت الزاوية التي تحدث بين العمود وحدبة
الدائرة ومع ذلك فان الذي يتصاغر ابدا اعظم من الذي
يتعاظم ابدا وذلك بين الاستحالة وهنا الزام اخر وهو
ان عند الحكماء الدوائر المختلفة في العظم والصغر مختلفة بالماهية
فسبيلها ان يكون مختلفا بالماهية واذا كان المحدب الذي
يحيط به القطر ونصف الدائرة قابلا لقسمي مختلفة غير متناهية
وكل موضع يقبل قوسا استحال ان يقبل قوسا منها اعظم منه
او اصغر فاذا اختلف القسمي المقبولة وتعين المواضع القابلة
لتلك القسمي فقد امتنع وضع كل قوس منها بخاصية يمتنع
ثبوتها في الموضع الاخر وهو قابلة تلك القوس وذلك يقتضي
حصول اجزاء لا نهاية لها بالفعل التشنيع الثالث وهو ان
اقليدس زعم ان كل خطين وقع عليهما خط واحد ليصير الزاويتين
اللتين من جهة واحدة اقل من قائمتين فانهما يلتقيان
في تلك الجهة وهذا الذي قاله اقليدس واتفق المهندسون
عليه ولو كانت المقادير قابلة لانقسامات لا نهاية لها لما
وجب ذلك ببيانه ان ذينك الخطين لا شك انهما كلما تزايدا
قربا وتزايد القرب لا يوجب الوصول لثلاثة اوجه احدها
ما بينا في التشنيع الثاني ان الزاوية الناقصة اذا اخذت

في التزايد والآخر أبدة اخذت في التناقص فهما يتقاربان ابدًا
مع انهما لا يتواصلان ابدًا وثانيها انه ثبت في المحزوطات
وجود خطين يتقاربان ابدًا ولا يلتقيان وثالثها انا اذا
نعفنا جسمًا فالخط المنتصف كان اقرب من احد الطرفين ثم اذا
نعفنا ذلك النصف فهذا الخط الثاني ازداد قربه من ذلك
الطرف فاذا كان الجسم قابلًا للتصيفات لانهاية لها كانت مراتب
القرب غير متناهية مع ان احد الخطين لا يصل البتة الى
الآخر والا لكان بين كل خطين ابدًا مقدارًا قابلًا للقسمة فثبت
انه لا يلزم من تزايد القرب الى غير النهاية وصول احدهما
الى الآخر فظهر ان القول بكون المقدار قابلًا للانقسامات
لانهاية لها يمنع القطع بصحة المصادرة التي القعوا عليها
وهذا آخر تقرير كلام مثبتي الجوهر الفرد الفصل
الثالث في حكاية نفاة الجوهر الفرد والكلام عليها اعلم
ان لهم اجناسًا كثيرة من الادلة ونحن نضم كل واحد منها
الى جنسه القول بالادلة المتعلقة بالمساحة وهي ثلاثة
الحجة الاولى وهي انا لو قدرنا جوهرًا بين جوهرين
فالمتوسط اما ان يلاقي ما على يمينه بعين ما يلاقي به
ما على يساره او بغيره والاول باطل ببديهة العقل
والثاني يوجب القول بالتجزئة وقد عبروا عن هذه

الحجة

الحجة بوجوه اخر وهو انه اذا جزء جزءًا فاما ان يتلاقيا
بالكلية او لا بالكلية والتلاقي بالكلية محال وبتقدير جوازه
فهو يقتضي التجزئة وانما قلنا ان التلاقي بالكلية محال لان
التلاقي بالكلية انما يتحقق عند نفوذ كلية كل واحد منهما في كلية
الاخر وذلك محال من وجوه احدها انه اذا نفذت كلية كل
واحد في كلية الآخر فاذا لقي احدهما ثالثًا نفذ هذا الثالث ايضا
فيهما ولا يزيد مقدار الثاني على مقدار الاول فعلى هذا الجسم
الف الف منها وجب ان لا يزداد المقدار واذا كان كذلك
لم يكن تأليف هذه الاجزاء سببًا لازدياد فلا تكون هذه
المقادير متناهية من اجتماعها فلا تكون هذه المقادير
مركبة من الجواهر الفرد وهو المطلوب وثانيها وهو ان هذه
الاجزاء متساوية في الماهية عند المتكلمين فعند تداخلهما اما ان
يبقى واحد منهما متميزًا عن صاحبه او لا يبقى الامتياز
ومحال ان يبقى الامتياز لان الامتياز لا يتحقق بالماهية
ولا بلوازمها لانا فرضناها متساوية في الماهية ولا بالعوارض
لانا فرضناها متداخلين فكل عارض يفرض ثبوته لاحدها
كان ثابتًا للآخر واذا صار ذلك العارض مشتركًا فيه لا يبقى
متميزًا فثبت ان عند التداخل لا يبقى الامتياز واذا بطل
الامتياز لا يختص احدهما بعينه فاذا تغير هذا ثابت لذلك

وتغير ذلك ثابت لهذا فهذا ذاك وذاك هذا فالاثنان واحد
هذا خلف وثالثها وهو انا نرى الاجسام متماثلة عند التداخل
على معنى انه يجب بقاء كل واحد منها في حيز غير حيز الآخر والمقتضى
لذلك هو نفس التحيز لان المقتضى للبقاء في حيز مغاير ليس الا
كونه متحيزًا فان المانع من التداخل هو التحيز وتلك الاجزاء
متحيزة فيمتنع عليها التداخل وراجعها وهو انا لو جوزنا التداخل
لما امتنع نفوذ جسم بمقدار الفلك الاعظم في حيز الخردلة ولما امتنع
في الانسان الذي نشاهده ان لا يكون انسانا واحدا بل انسانا
كثيرين متداخلة وذلك جهالة فثبت بهذه الوجوه ان الجواهر
اذا تلاقيا فلم يتلاقيا بالكلية واذا لم يتلاقيا بالكلية لزم الانقسام
لان البعض الموصوف بالملاقاة غير البعض الذي هو غير موصوف
بالملاقاة وانما قلنا ان بتقدير جواز الملاقاة بالكلية يلزم
الانقسام وذلك لان الشيء اذا حاول النفوذ في شيء فانه
يلاقيه اولا بطرفه ثم يأخذ في النفوذ فيه ثم عند تمام النفوذ
بالاسر لا شك ان الملاقيا لطرف متقدم على النفوذ والنفوذ
متقدم على تمام النفوذ فالذي لقيه عند لقاء الطرف اقل
من الذي لقيه عند تمام النفوذ وذلك يقتضي انقسام الجوهر
الفرد قال مثبتو الجوهر الفرد الكلام على هذه الحجة من
وجهين احدهما وهو ان هذه الحجة لو صحت لأنتجت

نتائج

نتائج متناقضة وذلك لأنها لو صحت لانتجت كون الجسم مركبًا من
اجزاء غير متناهية بالفعل لان البديهة شاهدة بان الموصوف
بصفة يغاير الموصوف بضد تلك الصفة مغايرة بالفعل فالجسم
الذي باحد وجهيه شيء وبالوجه الآخر شيء آخر فهاتان الملاقاتان
متغايرتان بالفعل ومحلاهما متغايران بالفعل ومحلاهما ان
كانا عرضين عاد التقسيم الى محل ذينك العرضين ولا يتسلسل
بل ينتهي الى الاجزاء التي وقع الكثرة في ذات الجسم فتنصف ذلك
الجسم بالفعل ثم كل واحد من نصفيه فانه يلاقي باحد وجهيه شيئًا غير
ما يلقاه بنصفه الثاني فينصف ذلك النصف ايضًا بالفعل وهذا
يقتضي حصول انقسامات لا نهاية لها بالفعل في جسم لكن ذلك
باطل فاذن ما امكن استنتاجه من هذه الحجة فالحكيم لا يقول به
وما يقول به الحكيم لا يمكن استنتاجه من هذه الحجة فكانت الحجة
باطلة فان قلت هب ان غرض الحكيم لا يحصل من هذه
الحجة فما قولك لو تمسك النظام بها في اثبات اجزاء لا نهاية
لها بالفعل قلت انها ايضًا غير صالحة لذلك لان من
قال بالكثرة سواء كانت متناهية او غير متناهية فلا بد
من ان يقول بالواحد لان الكثرة عبارة عن مجموع الوحدات
وليت شعري حصول الوحدات بدون حصول الوحدة فالنظام انما
يمكنه اثبات اجزاء لا نهاية لها بالفعل لو اعترف بثبوت الجزء

الواحد لكن هذه الحجة تنفي وجود الجزء الواحد لان كل ما فرض واحدا
لابد وان يلقى باحد وجهيه غير ما يلقاه بوجهه الآخر وذلك يقتضي
وقوع الكثرة فيه فاذن كل ما فرض واحدا فليس بواحد فاذن لا واحد
البتة واذا كان لا واحد البتة فلا كثير البتة فعلم ان اثبات
نتيجة هذه الحجة تفضي الى نفيها فكانت الحجة باطلة الوجه الثاني
في الاعتراض ان نقول قولكم الجوهر المتوسط اما ان يلاقي ما على يمينه
بالوجه الذي يلاقي ما على يساره فغير مسلم بل كون الجوهر المتوسط ملاقيا
ما على طرفيه وهذا ممنوع فعندنا كل جوهر يختص بحيز نفسه لا تعلق
له البتة بالجوهر الآخر لا بالمماسة ولا بالمباينة فالجوهران وقعا
بحيث لا يمكن ان يتخلل بينهما ثالث سميا متلاقيين وان وقعا
بحيث يمكن ان يتخلل بينهما ثالث سميا متباينين فاما كون الجوهر
ملاقيا للآخر فهذا ممنوع لا نقال بان صريح العقل يشهد بان
الجوهرين اذا وجدا بحيث لا يمكن ان يتخللهما ثالث فلا بد ان
يلقى احدهما صاحبه لانا نقول لم لا يجوز ان يكون ذلك من
احكام الوهم لا من احكام العقل وعندكم حكم الوهم كاذب الا
ترى ان الذهن يجزم بان الواقف على طرف العالم لا بد وأن
يتميز الجانب الذي يلي وجهه عن الجانب الذي يلي قفاه وانتم
قد ذكرتم ان ذلك من حكم الوهم وهو غير معتبر واذا كان كذلك
فلم لا يجوز ان يكون هنا كذلك سلمنا ان الحاكم بذلك العقل

لكن

لكن لا نسلم انه يلزم تحقق الملاقاة خارج الذهن واذا لم تتحقق
الملاقاة خارج الذهن لم يلزم تحقق القسمة خارج الذهن وانما
قلنا انه لا يلزم تحقق الملاقاة خارج الذهن لان الملاقاة من
باب النسب والنسبيات قد لا تكون موجودة في الخارج فان
العقل يحكم بكون هذا الجسم محلا لهذا العرض ثم كون الجسم محلا لهذا
العرض ليس هو نفس كونه جسما لانه يمكن ان يعقل احدهما
حال الشك في الآخر فهو اذن مغاير لكونه جسما وهذا النعت
انما يكون سلبيا او ثبوتيا لا جائز ان يكون سلبيا لانه نقيض
اللامحلية واللامحلية سلبية لما انه يصح حملها على المعدوم واذا
كانت اللامحلية سلبية كانت المحلية ثبوتية لان رفع السلب ثبوت
فثبت ان المحلية امر ثبوتي ولا جائز ان يكون له ثبوت في الخارج
والا لكانت صفة قائمة بالجسم فكانت محلية الجسم لتلك
الصفة محلية اخرى ويلزم منه التسلسل وهو محال فثبت
ان كون الجسم محلا للعرض صفة ثبوتية لا تحقق لها في الخارج
وايضا فوجوب الواجبات وامكان الممكنات وامتناع الممتنعات
اعتبارات عقلية لا وجود لها في الخارج والا لزم التسلسل على ما هو
مقرر في كتبنا واذا ثبت ذلك فنقول لا سلمنا ان الملاقات
من باب النسب وقد دللنا على ان من النسب ما لا وجود له في الاعيان
واذا كان كذلك فلم لا يجوز ان نقال ان الملاقات من النسب لا تتحقق

لها في الاعيان واذا كان وجود الملاقات في الاعيان لم يلزم انقسام
الاجزاء في الاعيان سلمنا حصول الملاقاة في الاعيان وان الوجه
الذي يلاقي به المتوسط ما على يمينه غير الوجه الذي يلاقي به
ما على يساره ولكن لم لا يجوز ان نقال الوجهان عرضان قائمان
به ولا يلزم من وقوع العدد في العرضين القائمين به وقوع الكثرة
في ذاته لا نقال الاعراض يستحيل عليها الملاقاة والمماسة وذلك
يوجب ان يكون وجها الجزء المتوسط جزائين منه لانا نقول
لا نسلم ان الاعراض يستحيل عليها الملاقاة ببيانه وهو عندكم الاجسام
انما تتلاقى بالسطوح والسطوح انما تتلاقى بالخطوط والخطوط انما
تتلاقى بالنقط ثم السطوح والخطوط والنقط اعراض فثبت
ان المحكوم عليه بالتلاقي على مذهبكم ليس الا الاعراض واذا كان
كذلك كان قولك الجزء المتوسط يلاقي ما على يمينه باحد جانبيه
وما على يساره بالجانب الآخر يقتضي تغاير الجوانب وكثرة الجوانب
ليس الا كثرة الاعراض القائمة بالمحل فاما وقوع الكثرة في ذات
المحل فذلك ممنوع والذي يزيد ما ذكرناه تحقيقا هو ان النقط
في المركز مساماتة جملة النقط التي يمكن فرضها في الدائرة بل
تساوت كل نقطة في العالم وان اقليدس ذكر في مصادرات المقالة
الاولى انا لنا ان نصل بين كل نقطتين وهذا يدل على ان كل
نقطة نفرض فانها مساماتة تكون لجميع النقط التي يمكن فرضها

في جميع

في جميع اقسام العالم ثم كون النقطة الواحدة المحاذية لجميع نقط العالم
لا يقتضي كون تلك النقطة منقسمة وما ذاك الا ان المحاذاة والمماسة
امور اضافية وكثرة الاضافات لا توجب كثرة الذات واذا كان
كذلك فلم لا يجوز ان يكون الامر في الملاقاة كذلك الحجة الثانية
من الادلة المتعلقة بالمماسة انا اذا ركبنا خطا من ثلاثة اجزاء
ووضعنا جزائين على طرفيه فاما ان لا يصح الحركة على هذين الجزائين
او يصح والاول باطل لان كل واحد منهما في نفسه قابل للحركة والجزء
المتوسط فارغ ولا مانع اصلا فكان القول بامتناع الحركة باطلا
فثبت ان الجزائين الطرفين يصح ان يتحركا دفعة وعلى هذا التقدير
يصح ان يكون النصف من كل واحد منهما مماسا لنصف الجزء الوسطاني
من الخط الاسفل وذلك يقتضي انقسام الاجزاء كلها واعلم ان
الاعتراضات الواردة على الحجة السالفة واردة على هذه الحجة وفيها
بحث زائد وهو ان اكثر المتكلمين منعوا من امكان حركة ذينك
الجزائين الموضوعين على الطرفين فاما قول المستدل ان كل واحد
منهما قابل للحركة والجزء فارغ قلنا هب انه كذلك فلم قلتم
ان الحركة ممكنة وذلك لان الحكم كما يعتبر في امكان تحققه
امكانه في ذاته وانتفاء موانعه فكذلك يعتبر في امكان حصول
شرائطه ولا شك ان حركة ذينك الجزائين مشروطة بانقسام
الجزء الوسطاني من الخط الاسفل فبتقدير ان لا يكون

ذلك الجزء منقسماً كان شرط امكان حركتهما فائتاً واذا كان الشرط فائتاً كان المشروط ممتنعاً فاذن القطع بامكان حركة ذينك الجزئين انما يمكن عند القطع بانقسام ذلك الجزء المتوسط وذلك هو المسئلة

فظهر بهذا ضعف هذه الحجة الحجة الثالثة انا اذا ركبنا خطاً من اربعة اجزاء ووضعنا فوق طرفه الايمن جزأ وتحت طرفه الايسر جزأ آخر ثم ابتدأ الجزآن بالحركة وانتهيا الى آخر الخط دفعة واحدة فلا شك انه لا يمر كل واحد منهما بصاحبه بل الآن بعد تحاذيهما وذلك لا يتحقق الا على متصل الثاني والثالث وهو يوجب التجزئة وهذه الحجة تدل على امكان وقوع جوهر على متصل جوهري وبه تقوي الحجة الثانية ويزول عنها الاعتراض الذي خصصناها به الآن الوجوه التي اجبنا بها عن الحجة الاولى متوجهة ايضاً على هذا الوجه القول في الادلة المبنية على الحركة وهي من وجوه الاول وهو ان الجوهر الفرد اذا انتقل من جوهر الى جوهر آخر فلا صقه فالجزء المنتقل اما ان يتصف بكونه منتقلا حال ما يكون تمامه ملاقياً لتمام الجزء الاول وهو محال لانه بعد لم يتحرك او عند ما يصير ملاقياً لتمام الثاني وهو ايضاً محال لانه حينئذ قد انتهت الحركة او فيما بينهما وهو موجب للانقسام الحجة الثانية قالوا لو لم يكن بطء الحركات لتخلل السكنات لكان القول بالجزء الذي لا يتجزى باطلا فيفتقر هنا الى تقدير مقدمتين

المقدمة

المقدمة الاولى في بيان ان البطء لا يجوز ان يكون لتخلل السكنات واحتجوا عليه من ثلاثة اوجه الاول لو كان البطء لتخلل السكنات لكانت نسبة السكنات المتخللة بين حركات الفرس الذي يعدو من اول اليوم الى الظهر خمسين فرسخاً الى حركاته نسبة فصل حركة الفلك الاعظم قطع في هذه المدة قريباً من ربع مركزه ومعلوم انه ازيد من المسافة المذكورة الف الف مرة فيجب ان يكون سكنات هذا الفرس ازيد من حركاته الف الف مرة ولو كان كذلك لما ظهرت تلك الحركات القليلة فيما بين تلك السكنات الكثيرة لكن الامر بالعكس فانا لا نشاهد في حركاته سكنات اصلاً فوجب ان لا يكون البطء لتخلل السكنات الوجه الثاني اذا غرزنا خشبة في الارض فاذا ارتفعت الشمس من افقها الشرقي وقع لها ظل في الجانب الغربي ثم لا يزال يتناقص الى ان تبلغ الشمس الى غاية الارتفاع فاما ان تكون حركة الظل في الانتقاص مساوية لحركة الشمس في الارتفاع وهو محال والا لاستوى المداران في المقدار ولانتقال حركات الظل مشوبة بالسكنات وحركات الشمس خالصة عنها او هو ايضاً محال اذ لو جاز ان ترتفع الشمس جزأ ولا ينتقص من الظل شيء جاز ذلك في الثاني والثالث حتى تبلغ الشمس غاية الارتفاع والم ينتقص من الظل شيء فاما ان تقال حركة الظل في الارتفاع البطء من حركة الشمس في الارتفاع مع تخلل شيء من السكنات وهو

المطلوب الوجه الثالث ان كل دائرة تكون اقرب الى قطب الرحا تكون اصغر من الدائرة التي تكون ابعد فاما ان تقال كلما تحركت الدائرة الكبيرة جزأ تحركت الدائرة الصغيرة جزأ وهو محال او تقال الدائرة الكبيرة تكون متحركة في اوقات فتكون الدائرة الصغيرة ساكنة في تلك الاوقات وذلك محال لانه يوجب تفكك اجزاء الرحا بعضها عن بعض او تقال بان الدائرتين تكونان متحركتين في جميع ذلك الوقت الا ان حركة الدائرة الكبيرة اسرع وحركة الدائرة الصغيرة ابطأ من غير ان يكون ذلك البطء لتخلل السكنات وهو المطلوب الوجه الرابع في اثبات ان البطء قد يكون لا لتخلل السكنات التمسك بالوجوه التي حكيناها عن النظام في اثبات الطفرة وقد تقدم تقريرها وبيان انه كيف التمسك بها في اثبات هذا المطلوب الوجه الخامس الشيء كلما كان اثقل كانت حركته اسرع فاذا بلغ في الثقل الى حيث تخلص حركاته عن ثبوت السكنات فاذا ازداد الثقل وجب ازدياد السرعة بناء على المقدمة التي ذكرناها من ان الجسم كلما كان اثقل كانت حركته اسرع واذا كان كذلك كان ذلك التفاوت بين الاسرع والسريع ليس لتخلل السكنات الوجه السادس اذا تحرك المتحرك في هواء راكد او في هواء ممزوج بالخلاء فيبدأ حركة ذلك المتحرك في ذلك الهواء او في ذلك الخلاء مثل تحركه الى جهة السفل فاذا كان ذلك الميل باقياً فيه ولا يفارقه في شيء

ولا

ولا يحصل عنها الحركة في حيز آخر مع ان الاحيان متشابهة في بقاء الميل وعدم العائق قال ابن سينا في الشفا كانه كميل متعين فميل الميل بالاختيار الى السكون ثم يثوب اليه النشاط او تقال ان الميل يبطل تارة ويحدث اخرى مع التشابه المذكور في الاحوال وكل ذلك من العجائب فهذه هي الوجوه الدالة على ان التفاوت بالبطء والسرعة لا يجوز ان يكون لتخلل السكنات اما المقدمة الثانية وهي في بيان انه لما لم يكن البطء لاجل تخلل السكنات كان القول بالجوهر الفرد باطلا بالبرهان فانا اذا قطعنا مسافة بحركة سريعة فقد قطعنا ما فيها من الاجزاء على القول بان المسافة مركبة من الاجزاء ولا بد وان يقع قطع كل واحد منها في زمان متعين في مثل ذلك الزمان لا بد وان يقطع ذلك البطيء اقل من ذلك الجزء فينقسم ذلك الجزء الذي لا يتجزى واعلم بان القول بان التفاوت بين البطيء والسريع ليس لاجل تخلل السكنات يقتضي انقسام المسافة والزمان الى غير النهاية وذلك محال لان اي قدر من المسافة قطعه السريع في قدر من الزمان فان البطيء يقطع في مثل ذلك الزمان اقل من ذلك القدر فتنقسم المسافة واي قدر من المسافة قطعه البطيء فان السريع يقطع مثل ذلك القدر في اقل من ذلك الزمان وهكذا الى ما لا اخر له الحجة الثالثة لنفاة الجزء اذا دار الرحى فاما ان تقال مهما قطع الطرف العظيم جزأ قطع الطرف

الصغير اقل من جزء فينقسم الجزء حينئذ وهو المطلوب او جزء تمامه
فتكون الدائرة الصغيرة مثلاً للعظيمة هذا خلف او يقال الدائرة
الصغيرة تسكن في بعض الاوقات وتتحرك في البعض اما الدائرة
الكبيرة فتتحرك ابداً الآن هذا يقتضي تفكك اجزاء الرحى وهذا
باطل اما اولاً فلأن الحس يشهد بان جرم الرحا حال حركته بقي صلباً
كما كان حال سكونه واما ثانياً فلأنا نفرض هذا الكلام في الفلك
مع ان الخرق والالتئام عليه محال بالدلائل المذكورة في موضعها
واما ثالثاً فلما فيه من الامر العجيب وهو ما اعطى كل جزء من اجزاء
الرحى من الغلظة حتى علم الابطأ منها انه لا ينبغي ان يغلظ حتى
لا يزول عن سمته الذي كان له الى الاوسع مع ان الانسان المتفطن
في الغلظة والذكاء لا يعرف ذلك واما رابعاً فالانسان لو وضع
عقبه على الارض وادار نفسه عليه دورة تامة لزم ان يحال
في تلك الحالة انه تفكك اجزاؤه بالكلية وذلك معلوم الفساد
بضرورة العقل واعلم ان هذه الحجة تقتضي ايضا انقسام المسافة
والزمان معاً لان الكبرى اذا قطعت قوساً فالصغرى قطعت
في مثل ذلك الزمان اقل من ذلك القوس فتكون الصغرى قائمة
للمسافة والكبرى قطعت مثل ما قطعته الصغرى في زمان
اقل فتكون الكبرى قاسمة للزمان الحجة الرابعة للمتشبثين
بالغرزة في الارض اذا وقع لها ظل فمن المعلوم ان الظل ينتقص

عند

عند ازدياد ارتفاع الشمس فاما ان يقال مهما ارتفعت الشمس جزءاً
انتقص من الظل جزءاً فيكون طول الظل لمقدار الشمس هذا خلف
او قد ترتفع الشمس مع انه لا ينتقص من الظل شيء وهذا محال
اما اولاً فلأنه لو جاز ذلك في جزء الواحد لجاز في الجزائن او الثلاثة
وهلم جرا حتى تشرق الشمس الى غاية ارتفاعها مع بقاء الظل كما كان
هذا خلف واما ثانياً فلأن الخط المرتسم فيما بين الشمس وطرف
الظل اذا تحرك الطرف المتصل منه بالشمس دون الطرف المتصل
بالظل حدث لذلك الظل لسان وهو محال الا
والا فليكن خط مح ف متصلين بخط ان على الاستقامة
وقد ثبت ان كل خط مستقيم وقع عليه خط آخر مستقيم فالزاويتان
الحادثتان عن جنبي الخط لا بد وان تكونا قائمتين وثبت ان
ان القوائم كلها متساوية فاذا كان خط اب د خطاً مستقيماً
وخط ابح خطاً مستقيماً وقع على هذا الخط خط د ح لزم ان
تكون زاويتا اب د ب ح مساويتين لزاويتي اب
ب د ف فاذا احذ فالمشترك وهو زاوية ابه بقي هج هب
الجزء الكل هذا خلف ولما بطل هذان القسمان بقي الثالث وهو
انه مهما ارتفعت الشمس جزءاً انتقص من الظل اقل من الجزء وهو
المطلوب الحجة الخامسة اذا اخذ نابركار ايعني بركاراً ذا شعب
ثلاثة ووضعنا راس الشعبة الاولى منه على مركز الدائرة وراس

الشعبة الثانية منه على دائرة محيطة مركبة من خمسين جزءاً وراس الشعبة
الثالثة على محيط دائرة اخرى محيطة بالاولى مركبة من مائة جزء
فاما ان يقال مهما قطع راس الشعبة الموضوعة على الدائرة المحيطة
جزءاً من تلك الدائرة قطع راس الشعبة الموضوعة على الدائرة
المحاطبها جزءاً من تلك الدائرة فحينئذ يلزم انكسار البركار او
يقال مهما قطعت الشعبة الثالثة جزءاً قطعت الشعبة الثانية
اقل من ذلك وهو المطلوب اجاب المتكلمون عن الحجة
الاولى فقالوا لا معنى للحركة عندنا الا الكون الاول في الجزء الثاني
وذلك لان الجسم اذا كان حاصلاً في حيز ملاصق للحيز الاول
فكونه حاصلاً في الحيز الثاني عقيب حصوله في الحيز الاول هو
نفس الحركة وهذه الحصولات امور متتالية الوجود وحقيقتها
كل واحد منها يوجد دفعة واحدة ويعدم دفعة واحدة وانها
متعاقبة متتالية فاما الذي يتوهم من الحصول في الحيز الثاني
هو نهاية الحركة والحركة عبارة عن انتقال الجسم من الحالة
الاولى الى الحالة الثانية فهذا توهم كاذب غير مطابق لما
في الوجود الخارجي والذي يدل عليه ان الجسم حال ما يصدق
عليه انه متحرك بالفعل اما ان لا يكون في مكان وحيز البتة وهذا
معلوم البطلان بضرورة العقل واما ان يصدق عليه انه
في تلك الحالة في حيز ومكان ثم على هذا التقدير اما ان يكون

حاصلا

حاصلاً في مكان غير معين او في مكان معين والاول باطل وذلك
لان كل ما كان موجوداً خارج الذهن فهو في نفسه معين وهذا يلزم
اما ان لا يكون معيناً في نفسه فهو غير موجود خارج الذهن وما لا
يكون موجوداً خارج الذهن استحال ان يكون الجسم الموجود خارج
الذهن موجوداً فيه خارج الذهن فاذا ثبت ان الجسم حال كونه
متحركاً لا بد وان يكون في مكان معين واذا ثبت ذلك بطل قولهم ان
الحصول في الحيز المعين انما يحصل عند انتهاء الحركة وانقضائها لان
ما لا يحصل عند انتهاء الحركة وانقضائها لا يكون حاصلاً عند
حصول الحركة لكنا قد دللنا على ان الحصول في الحيز المعين حاصل عند
حصول الحركة فعلمنا ان الذي يقع في الوهم من ان الحصول في الحيز
المعين انما يحصل عند انتهاء الحركة وانقضائها كلام باطل فاذا
عرفت فساد ذلك ظهر لك فساد ما قلناه ان ارسطاطاليس
من انها كمال اول لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة لان معنى هذا
الكلام ان هذا الجسم اذا كان حاصلاً في هذا الحيز بالقوة في الحيز
الثاني لكن الانتقال من الحيز الاول الى الحيز الثاني متقدم
في الوجود على الحصول في الحيز الثاني فالانتقال من الحيز الاول
الى الحيز الثاني كمال اول والحصول في الحيز الثاني كمال ثان
فاذن الحركة كمال اول فهذا تلخيص ما قاله وهو مبني على ان
الانتقال من الحيز الاول الى الحيز الثاني مغاير للحصول

في الجزء الثاني ومتقدم عليه تقدماً بالزمان ولعمري ان الامر كما قدر بحسب الوهم لكنا قد بينا بالبرهان الذي ذكرناه انه وهم كاذب وتخيل باطل واما الحجة الثانية وهي قولهم ان البطء ليس الا لتخلل السكنات ومتى كان كذلك كان القول بالجزء باطلاً لكن لانسلم ان البطء ليس لتخلل السكنات اما الوجه الاول من الاوجه الستة التي احتجوا بها على هذا المطلوب فنقول لانزاع انه لابد من الاعتراف بان سكنات الفلك ازيد من حركاته الف الف مرة لكن لم قلتم انه لو كان الامر كذلك لما ظهرت تلك الحركات فيما بين تلك السكنات بيانه ان السكون عند الفلاسفة عبارة عن عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك والعدم لايكون محسوساً وعند من يقول السكون صفة ثبوتية الا انها غير محسوسة ايضاً اما الحركة فلانها امر وجودي محسوس واذا كان كذلك فلم قلتم ان اخلاط القليل الذي يكون محسوساً بالكثير الذي لايكون محسوساً يمنع الاحساس بذلك القليل وخرج على هذا ما اذا اخلط القليل من الابيض والاسود الكثير فانه يصير ذلك القليل غير محسوس وذلك لان هذا القليل والكثير محسوسان فاشتغال الحس بذلك الكثير يمنعه عن الشعور بالقليل بخلاف مسئلتنا هذه فان الكثير ههنا غير محسوس فلا يلزم ان يمنع الحس عن الشعور بالمحسوس القليل واما الوجه الثاني والثالث وهو التمسك

بحركة

بحركة الظل والرحى فسيأتي الجواب عنه ان شاء الله تعالى واما الوجه الرابع وهو التمسك بالوجوه الذي تمسك النظام بها في اثبات الطفرة فقد تقدم الكلام عليه واما الوجه الخامس وهو قولهم الجسم كلما كان اثقل كانت حركته اسرع فالجواب عنه من وجهين الاول ان هذا بناء على ان الثقل يوجب الهوي وذلك عندنا باطل ويدل عليه ان الموجب للجزء الثاني من الحركة اما الثقل فقط او الثقل بشرط انتفاء الجزء الاول من الحركة والاول باطل والا لما تخلف هذا الجزء من الحركة عن الثقل لان تخلف الاثر عن المؤثر التام في المؤثر ممتنع والثاني محال لانه يصير انتفاء الجزء من الحركة اما شرطاً للعلة او شطراً لها وكيفما كان فيلزم ان يكون العدم معتبراً فيما هو علة للوجودي وذلك محال فثبت انه يمتنع ان يكون الثقل موجباً للهوي بل عندنا ان الفاعل المختار هو الذي يخلق الحركة في الجرم الثقيل بقدرته ابتداءً المقام الثاني سلمنا ان الموجب للحركة الثقل لكن لانسلم انه كلما ازداد الثقل وجب ازدياد السرعة وذلك لانه كما يعتبر في حصول الاثر وجود المؤثر فكذلك يعتبر فيه كونه ممكن ذلك الاثر الموجود في نفسه فاذا صارت الحركة خالصة عن شوائب السكنات فقد تكون السرعة الى حيث يستحيل عقلاً ان توجد حركة اسرع منها واذا كان منها ممتنعاً لذاته لم يلزم من حصول الزيادة في الثقل حصول الزيادة في السرعة

الاترى ان الحركة موجبة للسخونة ثم ان الحركة الفلكية التي هي اسرع الحركات واقواها لاتوجب سخونة جرم الفلك لان الحركة غير موجبة للسخونة لكن لان المادة الفلكية غير قابلة فكذا ههنا واما الوجه السادس وهو قوله اذا كان الثقل باقياً في الاحوال كلها والهوا والخلا مشابه الاجرام فلماذا يقف الثقيل في بعض الاحياز ويتحرك في بعض الجواب انا اذا اسندنا حركة الثقيل الى قدرة الفاعل المختار فقد زال السؤال بالكلية واما اذا اسندنا تلك الحركة الى ثقل الثقيل فنقول ان احداً لايقول ان الجو الواقف بين السما والارض خلا محض بل منهم من يقول انه ملا محض ومنهم من يقول انه خلا ممزوج بملا فان قلنا انه ملا فالثقيل حال نزوله لابد وان يخرق اتصال الهوا واتصال الهوا امر طبيعي فلا بد وان يصير الهوا مانعاً لذلك الثقيل من النزول وكلما كانت الحركة اخارقة لاتصال الهوا اشد واسرع كانت الممانعة والمصادمة اكمل واصلة في جرم الهوا اشد فلا يبعد ان تنتهي تلك المصادمة الى حيث يقتضي وقوف الثقيل في بعض الاحيان واذا حصل ذلك الوقوف زال كون الهوا مصادماً ومانعاً للثقيل من النزول فاذا زال المانع قوي الثقيل بعد ذلك على اقتضاء النزول فهذا جملة ما ذكروه في بيان ان البطء لايجوز ان يكون لتخلل السكنات واما الحجة الثالثة التي ذكروها

وهي

وهي التمسك بحركة الرحا فاعلم ان المتكلمين التزموا المحال غاية ما في الباب انه يستبعد في الظاهر الا انا نقول الجواب عن هذا الاستبعاد من وجهين الاول انا اذا اعتقدنا ان للعالم صانعاً مختاراً فقد زال هذا التعجب بالكلية فان استبعاد ان يخرق الصانع المختار بجميع الحركات والسكنات والكيفية القادر على جميع الممكنات اجزاء ذلك الجزء عند الحركة ويخلق فيها السكون لايوجد بل الجواب الثاني الدلائل التي ذكرناها في اثبات الجوهر الفرد دلائل مركبة من مقدمتين يقينيتين غير قابلتين للطعن والقدح وهذه الدلائل مبنية على هذه المقدمة وهي كانت قوية لكنها في الجملة تقبل الشك والطعن والحجة اليقينية لاتعارضها الحجة التي تقبل الشك والطعن الثالث وهو ان الفلاسفة اذا تمسكوا بما هو اشنع من ذلك والبعد من وجوه احدها انهم لما اقاموا الدلالة على انه لابد بين كل حركتين من سكون اوردوا على المتكلمين سؤالاً فقالوا لو ان اعظم جبل في العالم قدرناه نازلاً من السما الى الارض وقدرنا انا رمينا خردلة الى فوق فوصل الجبل الى تلك الخردلة في الهوا لزم مرور فوقها في الهوا ووقوف ذلك الجبل العظيم في الهوا في تلك الساعة فيلزم ان يقال ان تلك الخردلة وقفت ذلك الجبل العظيم في الهوا ثم ان الفلاسفة التزموا ذلك وقالوا لما قامت الدلالة على انه لابد بين كل حركتين من سكون فتلك الدلالة اوجبت الاقرار بهذا الكلام الشنيع وجب

من السكنات

لا وجه لذكر

وان من

الاعتراف به والمصير اليه لان البرهان قاطع وهذه المعدمة
محتملة والقاطع لا يعارض بالمحتمل اذا عرفت هذا فنقول اذا
جاز للفلاسفة ان يلتزموا مثل هذا الامر الشنيع لاجل ان البرهان
ساقهم اليه فلم لا يجوز لنا ايضا ان نلتزم التفكك مع شناعته
لاجل ان تلك البراهين العاطعة ساقتنا اليه وثانيها ان ابن
سينا لما اقام الدلالة على ان النفس جوهر مجرد ثم اقام الدلالة
على ان الجوهر المجرد لا يدرك الجزئيات لزمه ان يقول ان الذي
هو الانسان بالحقيقة لم ير الاشخاص ولم يسمع الاصوات بل
الرائي للاشخاص قوة جسمانية وذلك عام بما نهاده ما يقوله
كل احد من اني ابصرت وسمعت وشممت وذقت ولمست وتخيلت
وتفكرت وتحركت فاذا جاز لهم القدح في مثل هذه المقدمة التي
هي اصل المعجزات عند كل عاقل بسبب حجة ساقتهم اليه فلم
لا يجوز مثله لنا هنا وثالثها ان مشبتي الجوهر الفرد لما التزموا
نفاته بانه يلزمكم ان تاخذوا من صفائح المزدلة الواحدة ما يشي
به اطباق السموات والارض بل يلزمكم ان تاخذوا من صفيحة
واحدة من مجموع تلك الصفائح ما يغشى به وجه الف
الف عالم وذلك في غاية الشناعة ثم
انكم التزمتم ذلك وقلتم الدلائل لما
اوجبت العقول بذلك نلتزمه ولا نبالي فاذا جاز لكم

ذلك

ذلك فلم لا يجوز مثله لنا ورابعها انكم قلتم الانقسامات الممكنة حاصلة
بالفعل لزمكم ان تكون المزدلة مركبة من اجزاء لا نهاية لها بالفعل
وذلك يقتضي ان لا تكون المزدلة اصغر من الجبل ولا شك ان
هذا اكثر امتناعا من القول بالتفكيك واما ان قلتم ان الانقسامات
الممكنة غير حاصلة بالفعل فحينئذ يكون الجسم في نفسه واحدا
وايراد القسمة عليه يقتضي اعدام ذلك الواحد وايجاد جسمين
آخرين ابدا فيلزم ان من غمس اصبعه في البحر يكون قد اعدم
البحر وقد اوجد بحرين آخرين ولا شك ان هذا اظهر امتناعا
من القول بالتفكيك الرابع ان بعض مثبتي الجوهر قال القول
بتفكيك الرحا لا نهم ايضا على انفاة الجوهر الفرد وذلك لان
حركة الدائرة الصغيرة لا شك انها ابطاء من حركة الدائرة المحيطة
بها والشيء ان اذا كان احدهما متصلا بالآخر ثم ان احدهما تحرك حركة
سريعة والآخر تحرك حركة بطيئة فانه لا بد وان يتخلف البطيء
عن السريع ولا يتخلف الا بانفصال احدهما عن الآخر وذلك يفسر
القول بالتفكيك فثبت ان القول بالتفكك لا نهم عليهم ايضا هذا
ما ذكروه وهو عندي ليس بقوي بل اقول هذا السؤال اقوى
منه وذلك انا اذا اخرجنا من مركز الرحا الى محيطها خطا فالرحا
اذا استدارت فكل نقطة تفرض في ذلك الخط فانها تفعل دائرة

عندنا
ظ

عند حركة الرحا وكل نقطة هي اقرب الى القطب فانها تفعل بحركتها دائرة
اصغر من الدائرة التي تفعلها النقطة البعيدة اذا ثبت هذا فنقول
ذلك الخط لو كان قابلا لانقسامات لا نهاية لها في الطول لامكن
ان نفرض فيها نقط غير متناهية ولا بد وان يكون حركة كل نقطة
من تلك النقط الممكنة مخالفة لحركة الاخرى في السرعة والبطء
لان كل نقطة سواها فان كانت اقرب منها الى القطب كانت حركتها
البطأ وان كانت ابعد كانت حركتها اسرع والاختلاف في العوارض
احد الاسباب المقتضية حصول القسمة بالفعل فيلزم ان يحصل
في ذلك الخط انقسامات لا نهاية لها بالفعل وذلك محال عند
الفلاسفة فثبت ان هذا الكلام يلزم عليهم لا عنا ان بهذا المحال
لا يقال ان اختصاص كل نقطة معروضة على ذلك الخط بقدر
معين من السرعة والبطء انما يكون بعد امتياز بعد تلك النقطة
عن سائر النقط وذلك مما لا يحصل الا باحد الاسباب الثلاثة
التي يجوز حصول الخط منفكا عنها وبتقدير انفكاك الخط عنها كان
الخط خطا واحدا بالفعل وله حركة واحدة بالفعل ولا يلزم منه
المحال الذي التزمتموه لانا نقول هذا الدفع ضعيف وذلك لان
كل نقطة مفترضة في ذلك الخط فانها نقطة لو كانت نقطة لو كانت
حاصلة بالفعل لاستحال ان لا تتصف الا بذلك القدر المعين من السرعة
والبطء

والبطء يمتنع ان يحصل لنقطة اخرى واذا كان كذلك فامكان
الاتصاف بذلك القدر من السرعة والبطء امر حاصل لتلك النقطة
لا لنقطة اخرى البتة والتغاير في هذه الامكانات بالفعل يقتضي
التغاير بالفعل في محال هذه الامكانات بالفعل تقتضي التغاير
بالفعل في محال هذه الامكانات وتمام هذا الكلام ما ذكرناه في
مقطع النصف والثالث والرابع واما الحجة الرابعة فنقول الاشكال
انما يلزم ان لو قلنا المؤثر في انتقاص الظل ارتفاع الشمس
فاما اذا اسندنا ذلك الى الفاعل المختار فالاشكال زائل
وتمام الكلام في المعارضات ما ذكرناه في شبهة الرحا واما الحجة
الخامسة وهي البركار ذو الشعب الثلاثة فهي معارضة لحجة الرحا
والكلام عليها واحد والله اعلم القول في الادلة المبنية على
المسامتات الحجة الاولى لهم قالوا الصفحة المركبة من الاجزاء التي
لا تتجزى اذا اشرقت الشمس عليها حتى صار احد وجهيها مضيئا
دون الثاني فانه لا بد وان يكون المضيء مغايرا لغير المضيء
وذلك يوجب القسمة الحجة الثانية قالوا القول بكون الجسم
مركبا من الجزء الذي لا يتجزى ان يكون السطح الظاهر من الجسم الذي
يكون مركبا من الاجزاء كل واحد منها يكون متصلا بما تحته فنقول
الوجه الذي نراه من كل واحد من تلك الاجزاء اما ان يكون
هذا الوجه الذي به التصل بما تحته او غيره فان كان الاول لزم ان

الاولى المبنية على المسامتات

يقتضي ظ

يكون الاتصال بماتحته مرئيا وليس كذلك ولما بطل هذا القسم
ثبت ان الوجه الذي رئي من كل واحد من تلك الاجزاء غير هذا
الوجه الذي به اتصل بماتحته وذلك يوجب الانقسام المحجة الثالثة
الجسم قد يكون ظله في وقت من السنة مثله من الظل ظل نفسه
والجسم الذي يكون اجزاؤه وترا يكون ظله شفعا فيكون لظل نصف
ونصف ظله ظل نصفه فيكون لهذا الجسم نصف فينتصف الجزء
اجاب المتكلمون عن الكلامين الاولين بان هذين الكلامين
يوجبان كون الجسم مركبا من اجزاء غير متناهية بالفعل وذلك
بالاتفاق باطل بيانه وهو انه اذا كان احد الوجهين مرئيا والوجه
الآخر غير مرئي لنا فالوجه الذي عرض له وصف كونه مرئيا
غير الوجه الذي لم يعرض له وصف كونه مرئيا والا لزم اجتماع
النفي والاثبات في الشيء الواحد وهو محال ولما حصل التغاير
فنقول هذا الذي صدق عليه انه مرئي ان كان له وجه آخر صدق
عليه انه غير مرئي فيلزم ان ينقسم وهو ايضا على قسمين اخرين
بالفعل والكلام في احد قسميه كما في الاول فيلزم ان يتجزى
الى ما لا نهاية له من الانقسامات الحاصلة بالفعل واما ان
كان الذي يصدق عليه انه مرئي لا يصدق على وجه آخر منه انه غير
مرئي فقد بطل الوجه الذي عولتم عليه في بيان كونه مركبا مؤلفا
لا يقال المرئي السطح لا الجسم فلا يقع التركيب في ذات الجسم لانا نقول

انه

انه يعود الكلام في ان ما هو محل هذا السطح مغاير لما هو محل السطح
الآخر الذي هو غير مرئي وحينئذ يعود التركيب وتمام تقريره
ما تقدم في الجواب المبني على المماسة واما الحجة الثالثة التي لهم
وهي قولهم قد يكون الشيء في وقت من السنة ظله مثليه وحينئذ
يلزم ان يكون مثله من الظل ظل نصفه فنقول انما يلزم ان
يكون مثله من الظل ظل نصفه لو كان له نصف فلم قلتم ان
الخط مركب من اجزاء يكون عددها وترا قابلا للتنصيف حتى
يتم مرامكم ومقصودكم والله اعلم القول في ادلتهم المبنية على
الاشكال واعلم ان اكثر المباحث الهندسية تؤيد مذهبهم
وتنصر مقالتهم ونحن نشير الى معاقدها على سبيل الايجاز فتلك
الادلة انواع كثيرة النوع الاول ما يتعلق بالدائرة والكرة
وهو من وجهين الاول قالوا القول بالدائرة حق ومتى ثبت
القول بامكان الدائرة بطل القول بالجزء الذي لا يتجزى
واحتجوا على القول بالدائرة من وجهين فتارة يثبتون القول
بالدائرة ثم يتوسطون من القول بالدائرة الى القول بالكرة
وتارة يعكسون الامر فيثبتون القول بالكرة ثم يتوسطون
من القول بالكرة الى القول بالدائرة اما الطريق الاول فقالوا
اذا تخيلنا بسيطا مستويا وتخيلنا خطا مستقيما متناهيا في ذلك
البسيط وتخيلنا احدى نهايتي ذلك الخط ثابتة لا تتحرك وتخيلنا

جمع الخط متحركا في ذلك البسيط حول تلك النهاية الثابتة الى
ان يعود الى الموضع الذي بدأ منه بالحركة فانه يثبت من هذه
الحركة دائرة وذلك لان الخط اذا تحرك على استدارة فان
نهاية المتحرك قد تحركت على مسافة وتلك المسافة هي طول
الرسم في نهاية الخط ونهاية الخط غير منقسمة فالمرسوم من
نهاية الخط غير منقسم فهو اذن خط والنهاية الثانية من الخط
المستقيم هي في وسط ذلك السطح المستدير وكل الخطوط
المستقيمة الخارجة من هذه النهاية الى الخط المحيط يساوي
بعضها بعضا لانها بأسرها مساوية للخط المستقيم الذي فرضنا احد
طرفيه ثابتا والآخر متحركا فاذا ثبت القول بوجود الدائرة ثبت
القول بالكرة ايضا لانا اذا توهمنا نصف دائرة وتوهمنا ثبوت
المحور وادرنا ذلك السطح حتى عاد الى موضعه الاول حدثت الكرة
اما الطريق الثاني في قولهم الجسم اما بسيط واما مركب وكل مركب
فلا بد ان ينتهي تركيبا من البسيط وكل بسيط فلا بد ان يقتضي طبيعة
شكلا وطبيعة البسيط واحدة ويقتضي الواحد واحدا متشابها
فشكل البسيط يجب ان يكون شكلا متشابه الاجزاء وما ذاك الا الكرة
فاذن شكل البسيط الكرة واما اذا ثبت وجود الكرة وتوهمنا
انها تقطعت تقطيعا تاما حدثت الدائرة من موضع قطع الكرة
وذلك هو المطلوب فهذا جملة ما عولوا عليه في اثبات المقام

الثاني

الثاني وهو انه لما كان القول بالدائرة حقا كان القول بالجزء
الذي لا يتجزى باطلا والذي يدل عليه ان الخط المركب من اجزاء
لا تتجزى لا يمكن جعله دائرة واذا كان كذلك وجب امتناع وجود
الدائرة وانما قلنا ان الخط المركب من اجزاء لا تتجزى لا يمكن
جعله دائرة وذلك لانا اذا جعلناه دائرة فلا بد وان تكون
بواطن تلك الاجزاء متلاقية فاما ان تكون ظواهرها متلاقية
كما ان بواطنها متلاقية لزم ان يكون مساحة ظاهرها مساوية
لمساحة باطنها فاذا احاطت بها دائرة اخرى كان حكمها كذلك
ايضا فيكون ظاهر الدائرة المحيط المساوي لباطنها المساوي
لظاهرها المحاط به المساوي لباطنه مساويا لباطن المحاط به
ثم لا نزال نجعل الدوائر محيطا بعضها بالبعض الى ان يبلغ الى
دائرة طوقها مثل طوق الفلك الاعظم ولا يكون فيها فرجة
اصلا ومع ذلك فلا تزيد اجزاؤها على اجزاء الدائرة الصغيرة
المفروضة اولا هذا خلف واما ان قلنا ان ظواهرها لا تكون
متلاقية مع ان بواطنها متلاقية فهذا يقتضي وقوع التجزئة
من وجهين الاول ان الجوانب التي يصدق عليها انها متلاقية
تغاير الجوانب التي يصدق عليها انها غير متلاقية والثاني
ان كل واحد من تلك الفرج ان اتسع لتمام جزء فلنملأه

جعله ٢ ان كان فان كان ظواهرها متلاقية

به فاما ان يرتفع بعض الجزء عن تلك الفرجة فيلزم الانقسام
او لا يرتفع فيكون ذلك الجزء المماس اصغر من تلك الاجزاء التي
حصلت تلك الفرج في ظواهرها فيلزم القسمة ايضا فثبت ان
الخط المركب من اجزاء لا تتجزى لا يمكن جعله دائرة واذا كان
كذلك وجب القول بامتناع الدائرة مطلقا لان على القول بالجوهر
الفرد الجسم الذي له عرض ليس الا خطوطا منتظمة بعضها الى بعض فاذا
امتنع على كل واحد منها وجب ان يمتنع على الكل ايضا فثبت ان القول
بالدائرة حق وثبت انه متى كان القول بالدائرة حقا كان القول
بالجزء الذي لا يتجزى باطلا فوجب القطع ببطلان الجزء الذي
لا يتجزى الحجة الثانية لهم قالوا الجزء متناه وكل متناه مشكل
وكل مشكل فاما ان يحيط به حد واحد كما في الكرة او حدود كما في المضلعات
فان كان كرة فالكرات اذا انضم بعضها الى بعض حصلت الفرج فيما
بينها فتلك الفرج ان اتسعت للاجزاء ملأتها بها وعلى كل حال
تبقى الفرج التي هي اصغر من تلك الاجزاء وذلك يوجب انقسام
الجزء واذا كان الجزء الذي لا يتجزى مضلعا مثل ان يكون مثلثا
او مربعا كان جانب الزاوية منه اقل من جانب الضلع فينقسم
الجزء اجاب المتكلمون عن الحجة الاولى فقالوا لا نزاع في ان القول
بالدائرة يبطل القول بالجزء الذي لا يتجزى لكنا لا نسلم ان القول

بالدائرة

بالدائرة حق اما دليلكم الاول على اثبات الدائرة فهو مبني على امكان
بقاء ثبات احد طرفي الخط حال كون طرفه الاخر متحركا وهذا الامكان
غير معلوم في بديهة العقل وانتم ما ذكرتم عليه برهانا فقد خرجت
هذه الحجة عن ان تكون يقينية واما الحجة الثانية فلا نسلم ان
الطبيعة الواحدة لا تقتضي الا شكلا مشابها بالاطراف والذي يدل
عليه وجوه الاول ان الفلك المماس اذا انفصل عنه الفلك الخارج
المركز بقي متمما ان احدهما خارج والاخر داخل فذلك المتمم مختلف
الشخص مع انه بسيط وثانيها ان الفلك بسيط ثم ان له سطحين
احدهما السطح المحدب والثاني السطح المقعر وكل واحد من هذين السطحين
مغاير للاخر في الكمية لان مسافة المحدب اعظم من مسافة المقعر
وفي الكيفية ايضا لان السطح المحدب اعظم من مسافة المقعر وفي
الكيفية ايضا لان السطح المحدب موصوف بالمحدبية والسطح المقعر
موصوف بالمقعرية وثالثها ان الكوكب مركوز في جانب من جوانب
فلك التدوير ومركوز في جانب من جوانب الفلك الخارج
المركز بعينه دون سائر الجوانب مع ان الافلاك بسائط سلمنا
ان شكل البسيط الكرة فلم قلتم بان القول بالكرة لما كان ممكنا
كان القول بالدائرة ايضا ممكنا قوله اذا قطعت الكرة قطعا
تاما كان ذلك القطع دائرة قلنا ذلك القطع انما يكون

دائرة لو كان القطع قطعا مستويا من غير ان يصير منحرفا الى جانب
وجانب فلم قلتم ان القطع المستوي ممكن واذا خرجت هذه المقدمة
عن كونها يقينية خرجت حجتكم عن كونها يقينية اما الحجة الثانية
فقد اجابوا عنها بان المشكل هو الذي له جوانب واطراف فاذا
كان جميع جوانبه متشابها متساويا كان شكله كرة وان لم يكن
جميع جوانبه متشابها متساويا كان مضلعا فاذن الشيء لا يكون
مشكلا اذا حصلت له اطراف وجوانب وهذا انما يكون اذا كان
الشيء منقسما فالقول بان كل جسم مشكل قول بان كل جسم منقسم وهذه
مصادرة على المطلوب الاول فيكون التعويل عليه في انتاج المطلوب
باطلا النوع الثاني ما يتعلق بالمثلثات والمربعات وقد احتجوا
بهذا النوع من وجوه اولها ان قالوا ثبت بشكل العروس ان وتر
الزاوية القائمة لابد وان يكون جذر مجموع الضلعين المحيطين
بتلك القائمة قالوا واذا ثبت ذلك لزم فساد القول بالجوهر الفرد
من وجوه احدها انا اذا ركبنا خطا من جزأين ووضعنا فوق احد
الجزئين جزأ آخر على هذه الصورة حصل هناك مثلث قائم الزاوية
القائمة جذر ثمانية اجزاء لكن جذر الثمانية اصم لا ينطق به وذلك
يقتضي انكسار الجزء فاذا جعلنا احد الضلعين جزأين والضلع الثالث
ثلاثة يلزم ان يكون وتر القائمة جذر ثلاثة عشر وهو ايضا اصم

فان

فان جعلنا احد الضلعين جزأين والضلع الآخر خمسة كان
وتر القائمة جذر تسعة وعشرين وهو ايضا اصم فان جعلنا
احد الضلعين جزأين والثاني ستة كان وتر القائمة جذر
اربعين وهو ايضا اصم فان جعلنا احدي الضلعين جزأين
والثاني سبعة كان وتر القائمة جذر ثلاثة وخمسين وهو ايضا
اصم ولو جعل الضلع الاول ثلاثة والضلع الثاني ثلاثة
كان وتر القائمة جذر ثمانية عشر وهو اصم فان جعلنا الضلع
الاول ثلاثة والثاني اربعة كان وتر القائمة جذر خمسة
وعشرين وهذا منطوق فلا يصلح لاستدلالنا فلو جعلنا الضلع
الاول ثلاثة والثاني خمسة كان وتر القائمة جذر اربعة
وثلاثين وهو اصم فيصح لاستدلالنا واعتبرانت من نفسك
حال سائر المراتب حتى انك لو جعلت كل واحد من الضلعين
المحيطين بالقائمة عشرة عشرة كان وتر القائمة جذر مائتين
وانه اصم وذلك يوجب انكسار الجزء الذي لا يتجزى الحجة
الثانية اذا ركبنا خطا من اربعة اجزاء لا تتجزى ثم ضممنا
الى احد طرفيه جزأ لا يتجزى على هذه الصورة كان ذلك
مثلثا قائمة الزاوية ووتر القائمة ان كان اربعة اجزاء كان
وتر القائمة مساويا لاحد الضلعين المحيطين بها هذا خلف
وان كان خمسة كان وتر القائمة مساويا لمجموع الضلعين المحيطين

بها هذا خلف فاذن وتر القائمة اذا من اربعة اجزآء واقل من
خمسة اجزآء وذلك يوجب الانقسام الحجة الثالثة وهي قريبة
من الثانية اخذنا خطا من جزأين ووضعنا على احد الجزأين جزأ فيحصل
هناك زاوية قائمة فوترها ان كان مركبا من جزأين كان وتر القائمة
مساويا لاحد الضلعين المحيطين بها هذا خلف وان مركبا من ثلاثة
اجزآء كان الوتر مساويا لمجموع الضلعين هذا خلف فاذن هو اكثر من
الاثنين واقل من الثلاثة الحجة الرابعة اذا وقفنا خطا مستقيما كان
الوتر على قائمة حتى يحصل الوتر جذر مجموع مربعي الضلعين وفرضنا كل
واحد من الضلعين خمسة فيلزم ان يكون هذا الوتر جذر خمسين فاذ
جذبنا طرف هذا الوتر من احد الجانبين جزأ تحرك الطرف الآخر اقل
من جزء فانه ان تحرك جزأ صار احد الضلعين ستة والاخر اربعة
فيصير الوتر جذر اثنين وخمسين وقد كان هو بعينه جذر خمسين
هذا خلف فاذن قد تحرك اقل من جزء وذلك يوجب القول
بانقسام الجزء الحجة الخامسة كل خط متناهي الجانبين فانه
يمكننا ان نعمل عليه مثلثا متساوي الاضلاع ويخط المركب من جزأين
اذ اعملنا عليه مثلثا متساوي الاضلاع وقع كل واحد من اجزاء
الملك على متصل الجزأين الاخرين فذلك يوجب الانقسام وهذا
صورته ٥٥ وايضا الخط المركب من ثلاثة اجزآء اذا جعلنا
مثلثا يصير ايضا كذلك وهذا صورته ٥٥٥ وعلم ان الاعمال

نهاية

نهاية له من المراتب فظهر بهذا التقرير انه لا يعقل بالجزء الذي لا يتجزى
لا يمكن عمل المثلث المتساوي الاضلاع من اي خط كان على اي
عدد كان الآن يكون كل واحد من اجزآء ذلك الملك واقعا على
متصل جزأين اخرين من ذلك الملك وذلك يوجب انقسام
الآخر الحجة السادسة لهم مثلث متساوي الاضلاع على خط من ثلاثة
اجزآء اخرج من احدى زواياه خطا عموديا الى الجزء الثاني من الضلع الذي
يوترها فحينئذ ينقسم ذلك المثلث الى مثلثين متساويين فكل واحد
من هذين المثلثين فيه قائمة والزاوية الاخرى منه ثلث قائمة وهي
زوايا الملك الاول والزاوية الثالثة منه ثلث قائمة لكونها نصف
احدى زوايا الملك الاول فنقول وتر القائمة هنا ثلاثة اجزآء ووتر
الزاوية التي هي ثلث القائمة جزأ ان فوتر الزاوية التي هي ثلثا
القائمة اكثر من جزأين فان كانت ثلاثة كان ضلع القائمة مساويا
لوترها هذا خلف وان كان اقل من ثلاثة فقد انقسم الجزء الحجة
السابعة لهم [figure] وليفصل من آ من جانب ر جزأ من
الفتح وهو ح خطاح داه من نقطتي ح اكل واحد منهما
مركب من اجزآء متساوية كم كانت ولتكن ثلاثة وليخرج من ب الى
ح خطا والى ه اخر ولا شك ان به يقطع ح د على نقطة وليكن ط
فنقول مثلثا سحياه متشابهان فنسبة سح الى ما كنسبة
ح الى الفه فجزء جزء من الف جزء من ثلاثة اجزآء لا يتجزى

هذا خلف ولو كان في طول اب وعملت العمل المذكور ازداد
انقساما ولما كان ذلك محالا كان القول بالجزء باطلا الحجة
الثامنة لهم ان الواحد مع الاثنين والثلاثة لا يمكن ان يجعل
اضلاعا للشكل المستقيم الخطوط الذي هو مثلث لان الثلاثة
مثل الاثنين والواحد فيلزم ان يكون الضلع الواحد من الملك
مساويا لمجموع الضلعين فيه وذلك محال فان جعلت البدا من
الاثنين امكن ان تجعل الاعداد الثلاثة المتوالية التي بدؤها
اثنان اضلاعا للمثلث مثل مثلث احد اضلاعه اثنان والثاني
ثلاثة والثالث اربعة الآن الثلاثة يكون منفرج الزاوية
فيظهر من هذا ان الملك المنفرج الزاوية اقدم الملكات
بالطبع لان الاثنين اقدم في الرتبة من الثلاثة واما ان جعلت
البدا من الثلاثة امكن ان يجعل الثلاثة والاربعة والخمسة
اضلاعا لمثلثة الآن تلك المثلثة تكون مثلثة قائمة الزاوية
ومن اجل ان الثلاثة تلي الاثنين علمنا ان الثلاثة القائمة
الزاوية تلي المنفرجة فان جعلت بدء هذه الاعداد من الاربعة
امكن ان تكون الاربعة والخمسة والستة اضلاعا لمثلثة حادة
الزوايا وتكون هذه الزاوية الحادة التي يوترها العدد
الاعظم هي اعظم زوايا هذه المثلثة اذا عرفت هذا
فنقول ان جعلنا ابتداء الاعداد من الخمسة والستة والسبعة

حصل

حصل مثلث حادة الزوايا وتكون الزاوية التي يوترها اعظم اضلاع
هذه المثلثة احد من الزاوية التي كان يوترها اعظم اضلاع المثلث
الذي قبل هذا المثلث والبرهان الهندسي والاستقراء يكشفان
عن صحة ذلك واذا كان من المعلوم بالضرورة انه لا نهاية لمراتب
تزايد الاعداد وجب القطع بانه لا نهاية لمراتب تصاغر الزاوية
الحادة وذلك يوجب القطع بفساد القول بالجزء الذي لا يتجزى
الحجة التاسعة لهم قالوا جميع الاشكال المستقيمة الخطوط مركبة
من المثلث الذي هو اول الاشكال المستقيمة الخطوط ثم ان كل
مثلث ثلاثة اضلاع وثلاث زوايا وجميع زوايا الملك مساوية
لقائمتين فان زيد على الملك ضلع رابع صار المربع مركبا
من مثلثين فتكون زواياه الاربع مثل اربع قوائم فان
زيد على المربع ضلع آخر بحيث صار مخمسا كان المخمس مركبا
من ثلاث مثلثات فيكون جميع زواياه مساوية لست
قوائم وكذلك كلما زيد ضلعا ازداد مثلث وزادت زاويتان
قائمتان وكذلك الى ما لا نهاية فاذا اردنا ان نعلم من كم
مثلثات تتركب الاشكال كثيرة الاضلاع فاذن يكفي
من جملة اعداد ذلك الشكل ضرب اثنين فيما بقي فهو عدد
المثلثات التي تتركب منها ذلك الشكل فالمعشر منها مثلا
يتركب من ثمان مثلثات فان اردنا ان نعرف كم في كل واحد

من الأشكال الكثيرة الاضلاع من الزوايا القائمة فانا نضرب عدد
مثلثات ذلك الشكل في اثنين فما خرج فهو عدد الزوايا القائمة
التي في ذلك الشكل فان اردنا ان نعرف كم قدر كل زاوية من
زوايا شكل من الاشكال الكثيرة الاضلاع المتساوية الاضلاع
والزوايا فانا نعرف بالطريق الذي ذكرنا انه كم يقع فيه من
القوائم ثم نقسم عدد تلك الزوايا على عدد اضلاع ذلك الشكل
فما خرج من القسمة فهو قدر قائمة ذلك الشكل مثاله نريد
ان نعلم مقدار زاوية المثمن فنقسم الاثنى عشر التي هي
عدد جميع القوائم التي في الثمانية فيخرج لنا واحد ونصف
فعلمنا ان كل زاوية من زوايا المثمن قائمة ونصف اذا
عرفت هذه المقدمة فنقول كلما كانت الاضلاع اكثر صارت
المنفرجة اوسع ولا تنتهي المنفرجة قط الى ان تصير مثل
قائمتين والا لاتصل احد الضلعين بالاخر على الاستقامة
وتبطل الزاوية بالكلية الآن نزيد مراتب اضلاع الأشكال
المضلعة بحسب تزايد مراتب الاعداد فاذا كان لانهاية
لتزايد مراتب الاعداد فكذا لانهاية لتزايد مراتب اضلاع
الاشكال المضلعة فوجب ان يكون لانهاية لتزايد اتساع
المنفرجة ولو كان العقول بالجوهر الفرد حقا لما كان الامر
كذلك فثبت بالحجة الثامنة التي حكيناها عنه انه لانهاية

لمراتب

لمراتب تضايق الحادة وثبت بهذه الحجة التاسعة انه لانهاية
لمراتب اتساع المنفرجة وكل ذلك يبطل القول بالجوهر الفرد والحجة
العاشرة لهم قالوا فرضنا اربعة خطوط كل واحد منها من اربعة
اجزاء وضممنا البعض الى البعض على اقصى ما نقدر عليه فلا شك
ان العظم انما يحصل من الجزء الاول من الخط الاول والثاني من
الثاني والثالث من الثالث والرابع من الرابع فهذه الاجزاء
من جانب العظم ان كانت متلاقية كان العظم مساويا للضلع
هذا خلف او غير ملاقية فهناك فرج فكل واحد منها ان اتسع
الجزء الواحد بتمامه فلنفرض امتلاءه فيصير العظم سبعة اجزاء وضلعا
للضلعين او لا يتسع له فحينئذ فلا حصل ما هو اصغر من الجزء فينقسم
الجزء الى الحجة الحادية عشر برهن اقليدس في المقالة الاولى ان
السطوح المتوازية الاضلاع التي تكون على قاعدة واحدة وعلى جهة
واحدة وفيما بين خطوط باعيانها متوازية مساو بعضها البعض
وذلك يبطل القول بالجزء الذي لا يتجزى لانا اذا قدرنا احد
السطحين اربعة في اربعة كان مجموعها ستة عشر والسطح الاخر
طوله من المشرق الى المغرب يلزم ان يكون مجموع تلك الاجزاء
مساويا لستة عشر جزءا وانه محال لاستحالة هذا المحال لازم
ايضا على اقليدس لان احد السطحين اذا كان ذراعا في ذراع

مكتبة مجلس أبي علي

والاخر طوله من المشرق الى المغرب فكيف يكون احدهما مساويا للاخر
لانا نقول السطحان المتوازيان اذا كان احدهما قائما على قاعدته والاخر
كان مائلا وكانا جميعا على قاعدة واحدة وفيما بين خطين متوازيين
فانه يمكن ان يزاد في طول السطح المائل ينتقص عن عرضه وللحال
انما يلزم لو كان عرض السطح المائل بقدر القاعدة المشتركة لكن الامر
كذلك بل كلما ازداد الطول ينتقص العرض فزال الاشكال
الحجة الثانية عشر قالوا ان اقليدس برهن في الشكل الاخير من
المقالة الثانية على انه يمكن ان يعمل مربعا مساويا لسطح مستقيم
الخطوط لكن القول بتألف السطوح من الاجزاء التي لا تتجزى
يبطل القول بذلك لان المثلث المعمول من ثلاثة اجزاء هكذا ∴
لا يمكن ان يعمل منه المربع البتة فاذا ضم الى هذا الشكل خط
اخر من ثلاثة اجزاء يصير الشكل هكذا ∴∴ فهذا ايضا لا يمكن
ان يعمل منه مربع البتة فاذا ضم الى هذا الشكل خط اخر
من اربعة اجزاء حتى يصير الشكل هكذا ∴∴∴ فهذا ايضا لا يمكن
ان يعمل منه المربع الا بعد تقسيم الجزء وكل ذلك يبطل القول
بالجزء الذي لا يتجزى النوع الثالث الدلائل المبنية على
قسمة الخطوط وقد احتجوا بهذا النوع من وجوه احدها ان
اقليدس برهن على ان كل خط يصح تنصيفه فالخط المركب
من الاجزاء الفرد يصح تنصيفه فيلزم ان ينتصف الجزء وانها

ان

ان ابن الهيثم المهندس ذكر في كتاب حل شكوك اقليدس برهانا
على ان كل خط فانه يمكن تقسيمه بثلاثة اقسام متساوية وذلك
يقتضي ان الخط المركب من اربعة اجزاء وخمسة اذا قسم بثلاثة
اقسام متساوية فانه ينقسم الجزء الذي لا يتجزى واما تقرير
البرهان على ان كل خط فانه يمكن تقسيمه الى ثلاثة اقسام
فهو على هذه الوجه [illegible] يكن الخط المستقيم خطا ب وزيد
تمنه بثلاثة اقسام متساوية فيعمل عليه مثلث اج متساوي
الأضلاع ونقسم زاوية اب بخط اح وزاوية ا
بنصفين بخط يد او زاوية او ونقسم بخط ده وزاويه يد
بنصفين بخط ده فنقول ان خط اب انقسم بثلاثة اقسام
متساوية بنقطتي ده برهانه ان كل مثلث فزواياه مساوية
لقائمتين ومثلث اب متساوي الاضلاع فزواياه الثلاثة
متساوية الاضلاع وكل واحد منها ثلث قائمة فاذن كل واحد من
زاويتي اب دبا ثلث قائمة فبقي زاوية ادب قائمة
وثلث وقد قسمت باربعة اقسام متساوية فكل واحد منها
ثلث قائمة وزاوية اده مثل زاوية داه فخط ده مثل ه او ايضا
زاوية يد مثل زاوية هيه فخط ده مثل خط ديه ولان
زاوية ادو ثلث قائمة وزاوية دا و ثلث قائمة تبقى زاوية
زاوية د وا قائمة وزاوية و ده ثلث قائمة تبقى زاوية

٢ والقاطع الخطان على نقطة د وقسم زاوية ادب بنصفين بخط

ده وثلثي قائمة وكذلك بن ارد وثلثا قائمة فزوايا
مثلث دهكا متساوية فاضلاعه متساوية فهي مساوية لكل
واحد من خطي هدر داعن كل من اه اب فقد قسمنا
خط اب بثلاثة اقسام متساوية وثالثها بن اقليدس
انه يمكن قسمة كل خط بحيث يكون ضعف كله في احد قسميه مثلا
لمربع القسم الاخر وليسمى هذا الاعتبار لنسبة ذات وسط
وطرفين وذلك يوجب التجزئة لان الخط المركب من ثلاثة
اجزاء اذا قسم بقسمين متساويين كان احدهما اثنين
والاخر واحد وضرب الكل في الواحد ثلاثة ومربع الاثنين
اربعة وذلك لا يصح فيه الحكم المذكور ورابعها انه لو كانت
المقادير مركبة من اجزاء لا تتجزى لكانت نسبة كل مقدار
الى كل مقدار كنسبة عدد الى عدد والتالي باطل فالمقدم مثله
بيان الشرطية ان كل مقدار لفرض فانه لابد وان يكون
مركبا من عدد مفروض من الاجزاء التي لا تتجزى فكانت
لا محالة لنسبة مقدار فرض الى اي مقدار فرض كنسبة
ما في احدهما من الاجزاء التي لا تتجزى الى ما في الاخر
من الاجزاء التي لا تتجزى وبيان امتناع التالي ان
اكثر اشكال المقالة العاشرة ناطقة بوجود مقدارين
لا يشبهان قط في الطول ولا في المقدار لا سيما في الاقسام

الستة

الستة المذكورة لذي الاسمين او في المنفصلات الست فثبت
بما ذكرنا ان القول بالجزء الذي لا يتجزى باطل فهذه جملة
الادلة التي يتمسكون بها في نفي الجزء الذي لا يتجزى من
باب الهندسة والاشكال وليس للمتكلمين على هذا النوع من
الدلائل شيء من الاعتراضات البتة والعذر الممكن ان يقال
فيه هذه الدلائل الهندسية كلما بنيت منها على صحة الدائرة
فالاعتراض عليه ظاهر لانا نبهنا على انه ليس لهم دليل
قوي في اثبات الدائرة واذا كان الاصل مشكوكا فيه فالفرع
اولى ان يكون كذلك فاما الدلائل التي لا تكون مبنية البتة
على القول بالدائرة بل ينتهي تحليل تركيبها الى تطبيق الخطوط
المستقيمة بعضها الى البعض فهو اقوى وعن الاعتراض ابعد
الا ان قوما من مثبتي الجزء الذي لا يتجزى منعوا من وجود
الخطوط المستقيمة في نفس الامر واذا كان كذلك كان
التطبيق الحقيقي الذي هو فرع عليه اولى بان يمنع من امكانه
فهذا جملة ما يتعلق بهذا الباب القول في بقية دلائلهم
في هذه المسئلة الحجة الاولى قالوا الجزء الذي لا يتجزى
اما ان يكون له قدر وحجم واما لا يكون فان كان الاول كان
كان الوجه الذي منه يلي جانب السماء مغايرا للوجه الذي
منه يلي جانب الارض فيكون الجزء منقسما واما ان لا يكون

له قدر وحجم كان ذلك باطلا من وجهين الاول ان الذي لا يكون له في نفسه
مقدار ولا حجم لا يعقل منه التماس والتجاور والائتلاف فكان ينبغي
ان لا يتركب منه الجسم لكن المخصم يدعي بان الجسم متركب منه هذا خلف
الثاني انه لما لم يكن لكل واحد منها في نفسه حجم فعند ائتلافها وتركبها
هل يحصل لكل واحد منها حجم اولا فان حصل لكل واحد منها حجم حال ائتلافها
وتركبها عاد الالزام الاول وهو ان كل واحد منها حال ائتلافها وتركبها
يكون الوجه الذي منه يلي جانب السماء غير الوجه الذي منه
يلي جانب الارض فيعود الزام الانقسام واما ان قيل بانها حال
ائتلافها وتركبها لم يحصل لشيء منها حجم ولا مقدار فحينئذ يكون الجسم
عبارة عن مجموع اشياء ليس لواحد منها حجم ولا مقدار لا قبل اجتماعها
ولا بعد اجتماعها فذلك يقتضي ان لا يكون لذلك المجموع حجم ولا يكون
مقدار البتة فيلزم ان يقال الجسم لا جزء له ولا قدر البتة ولما
كان القول بذلك باطلا علمنا ان القول بالجزء الذي لا يتجزى
باطل الحجة الثانية المعقول عندنا من التجاور والتماس اتصاد
النهايات في الوضع فهذه اجزاء لا تتجزى لو فرضناها متماسة لكان
تماسها عبارة عن اتحاد نهاياتها في الوضع ولا شك ان نهاية الشيء
مغايرة لنفس ذلك الشيء فالجزء الذي لا يتجزى لو فرضناه مماسا
لغيره لكانت ذات كل واحد منها مغايرة لنهايته ولو كانت ذاته
مغايرة لنهايته لكان هو في نفسه مركبا مؤتلفا فيكون الجزء

الذي

الذي لا يتجزى مركبا مؤتلفا هذا خلف فاذن لو كان الجزء الذي
لا يتجزى موجودا لامتنع ان يكون مماسا لغيره ولو كان كذلك لاستحال
ان تحصل هذه المقادير الاجسام من تآلفها فهذه الاجسام غير
حاصلة البتة من تماس الاجزاء التي لا تتجزى ومن تآلفها وتركبها
وذلك هو المطلوب الحجة الثالثة قالوا اذا فرضنا خطا
مركبا من جزأين فذلك الخط قابل للتنصيف ولا شك ان هذا
الجزء غير قابل للتنصيف وذلك الجزء ايضا لا يقبل التنصيف بل
القابل للتنصيف هو موضع اتصال الجزأين فاذن موضع اتصال
الجزء من شيء صدق عليه ما هو غير صادق على كل واحد من الجزأين
فموضع اتصال الجزأين مغاير لذات كل واحد من الجزأين وحده
وانما يكون الامر كذلك لو كان طرف كل واحد منهما مغايرا لذات كل
واحد منهما وعندي كان الامر كذلك كان القول بالانقسام لازما قال
المتكلمون الكلام على هذه الوجوه كالكلام على الوجوه التي ذكرتموها
في باب المماسة وفي باب المماسة فان هذه الوجوه لو صحت لزم
القول باشتمال الجسم على اجزاء غير متناهية بالفعل وذلك محال
فالقياس الذي ينتجه لابد وان يكون محالا فهذا آخر الكلام في ادلة
نفاة الجوهر الفرد وبالله التوفيق الفصل الرابع في تفاريع اثبات
الجزء ونفيه اما تفاريع نفي الجزء فنذكر منها الفرع الاول متى صح

ان المسافة قابلة للقسمة الى غير النهاية صح ان الزمان والحركة قابلان
للقسمة الى غير النهاية لان كل حركة فهي واقعة على مسافة والحركة
الى نصف تلك المسافة نصف تلك الحركة الى آخرها فاذن الحركة على
تلك المسافة منقسمة واذا كانت تلك الحركة منقسمة كان الزمان
ايضا منقسما لان زمان نصف تلك الحركة نصف زمان كلها فكون
الزمان منقسما ابدا وعلى هذا القول يستحيل ان تكون تلك الحركة
عبارة عن مماسات متعاقبة متتالية وان يكون الزمان عبارة
عن آنات متتالية والعجب انه الشيخ ابا البركات البغدادي لما
تكلم في ماهية الحركة وحقيقتها فسرها بانها مماسات متعاقبه
متتاليه ولما تكلم في مسئلة الجزء الذي لا يتجزى غلا وافرط
وزعم ان العلم بفساده ضروري والجمع بين هذين القولين ممتنع
في ضرورة العقل اذا عرفت هذا الاصل فاعلم ان الفلاسفة
زعموا ان الزمان موجود من الموجودات الحاصلة وزعموا انه
كم متصل غير قار الذات ثم زعموا ان الآن الحاصل ليس هو
الزمان ولا يمكن ان يحصل من تتالي هذه الآنات ذات الزمان
بل الآن نهاية الزمن الماضي وبداية المستقبل فنقول لهم ان
هذا القول باطل من وجوه الاول ان الماضي هو الذي كان
حاضرا ثم زال والمستقبل هو الذي يتوقع حضوره لكنه بعد

لم يقع

لم يقع والحاضر ليس الا الآن فهذا الزمان الذي يعقلون ثبوته
ليس له وجود في الحال ولا في الماضي ولا في المستقبل فكيف يعقل
القول بانه موجود الثاني ان الآن نهاية الماضي وبداية المستقبل
والماضي والمستقبل معدومان عند حضور الآن ونهاية الشيء
صفته ولغته وذات الشيء اذا كان معدوما كيف يعقل ان
تكون صفته موجودة واذا كان الماضي والمستقبل معدومين
عند حضور الآن فكيف يعقل ان يكون الحاضر طرفا للماضي والمستقبل
وصفة لهما الثالث ان الزمان انما يكون كما متصلا قلنا
ان الزمان الماضي متصل بالمستقبل بواسطة الآن الذي
هو بعينه نهاية الماضي وبداية المستقبل لكن الماضي والمستقبل
معدومان فهذا يقتضي ان يقال ان معدوما متصل بمعدوم
آخر بواسطة موجود مشترك بينهما وذلك مما لا يقوله عاقل
واعلم ان هذه المحالات انما لزمتهم لأنهم فروا من القول
بان الزمان عبارة عن آنات متتالية وان الحركة عبارة
عن مماسات متتالية وانما فروا من ذلك لانهم علموا انهم
لو اعترفوا بذلك لزمهم الاعتراف بكون المسافة مركبة
من اجزاء لا تتجزى فلما فروا من هذه الاشياء لاجرم وقعوا
في هذه المحالات البينة والممتنعات الظاهرة واعلم ان من
عادة الفلاسفة انك اذا اوردت عليهم هذه المباحث

لو قلنا بتحقق هذا الانفصال

في تحقيق الحركة والزمان لحذوا يعدون الدلائل الدالة على نفي الجزء
الذي لا يتجزى الآن ان ذلك يجري مجرى المعارضة فاما ان يكون
ذلك وافيا بحل الاشكالات التي ذكرناها على قولهم في الحركة والزمان
فلا الفرع الثاني قالت الفلاسفة لما ثبت ان الجسم غير
مركب من الاجزاء التي لا تتجزى لزم في نفسه ان يكون مركبا
تركيبا عقليا من الهيولى والصورة وقد بينا في الكتب
العقلية ان كلامهم في هذا التفريع ساقط جدا الفرع الثالث
زعموا ان الجسم لما كان قابلا لانقسامات لا نهاية لها لزم ان
يكون كل ما كان حالا فيه منقسما ثم بنوا على هذا الاصل فرعين
احدهما ان كل قوة جسمانية فهي متناهية في العدد والمدة
وثانيهما ان الانسان قد يعرف الاشياء المفردة وعرفان المفرد
مفرد والعرفان المفرد يستحيل ان يكون حالا في الجسم المنقسم بناء
على ان الحال في المنقسم منقسم فلاجرم اثبتوا العقول
بالنفس الناطقة وقد بينا في كتبنا البسيطة ان قولهم الحال
في المنقسم منقسم منقوض بصور كثيرة ولكن هذا اخر كلامنا
في مسئلة الجزء الذي لا يتجزى قال الشيخ الامام نور الله
ضريحه اني علقت النصف الاول من هذه الرسالة وكنت في بلاد
ماوراء النهر ثم عاقت العوائق عن اتمامها ولتكثرة النسخ

من ذلك

من ذلك القدر في الافاق الى ان الغرض من ذلك قريب من سبع
سنين واتفق حضوري بمرو فاقترح بعض الاحباب على اتمام
الرسالة فتممتها فان اتفق ان يوجد بعض هذه الرسالة غير تام
فهو هذا السبب وحسبنا الله ونعم الوكيل والحمد لله وحده
وكان الفراغ من كتابة هذه الرسالة في غرة شهر
المحرم الذي هو من شهور سنة الف وماتين
واثنين وتسعين من الهجرة النبوية
على صاحبها افضل الصلاة واتم
التسليم بقلم العبد الراجي رحمة
ربه العربي النابلسي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى بامره قامت الارضون والسموات، وتكوينه تكونت ماهيات الذوات والصفات، وبرحمته عمت الخيرات والبركات، وباحسانه حصلت الكرامات والسعادات، والصلوة على النبى المؤيد بالدلائل والبينات، والمبرا فى قوله وفعله عن جميع المنكرات، محمد وعلى اله واصحابه وسلم تسليما اما بعد فقد سالنى ان اذكر كلاما واضحا مشروحا فى بيان ان الجسم هل هو مركب من الهيولى والصورة وكتبت هذه الرسالة على سبيل الارتجال بعون ذى الجلال ورتبتها على فصول اربعة

الفصل الاول

فى تلخيص محل النزاع اعلم انه لابد ان يكون كل شئ حالا فى شئ آخر والا لزم الدور او التسلسل بل ولابد من الانتهاء الى شئ يكون مستقلا بنفسه غنيا عن المحل قائما بذاته من جميع الوجوه وايضا فلا شك ان فى الوجود موجودا شاغلا للحيز ممتدا فى الجهة وهذا هو الذى نسميه بالجسم اذا عرفت هاتين المقدمتين فنقول ان هذا الشئ الشاغل للحيز الممتد فى الجهة اما ان يكون شيئا قائما بنفسه واما ان يكون حالا فى محل اما الاول فهو قولنا وهو المراد

من

من قولنا ان الجسم ليس مركبا من المادة والصورة واما الثانى فهو قول الفلاسفة الذين يزعمون ان الجسم مركب من الهيولى والصورة وزعموا ان هذا الشئ الممتد فى الحيز والجهة هو الصورة الجسمية واما محل هذه الجسمية فهو الهيولى ومجموعها هو الجسم فهذا

الفصل الثانى

فى تلخيص محل النزاع فنقول فيما يدل على ان الجسم لا يكون مركبا من الهيولى والصورة الذى يدل على ان هذا محال وجوه الحجة الاولى ان الصورة والهيولى اما ان يكون لكل واحد منهما حصول فى الجهة وشغل لها واما ان لا يكون واحد منهما كذلك واما ان يكون احدهما كذلك دون الثانى والكل باطل فالقول بتركب الجسم من الهيولى والصورة باطل اما القسم الاول وهو ان تكون الهيولى فى ذاتها شاغلة للحيز وحاصلة فى الجهة والصورة ايضا تكون كذلك فهذا ايضا يكون على وجوه ثلاثة لانه اما ان يكون كل واحد منهما كذلك امرا ثابتا على سبيل الاستقلال او على سبيل التبعية او يكون احدهما كذلك على سبيل الاستقلال والآخر على سبيل التبعية فان كان كل واحد منهما كذلك على سبيل الاستقلال كان كل واحد منهما جسما لانا لا نعنى بالجسم الا ما يكون كذلك فالقول بان الجسم مركب من شيئين احدهما حال والآخر محل مع ان كل واحد منهما حاصل فى الحيز والجهة على سبيل الاستقلال قول بان الجسم

مركب من جسمين احدهما حال في الآخر وذلك باطل اما اولاً
فلانه قول يتداخل الابعاد واما ثانياً فلانه قول باجتماع المثلين
واما ثالثاً فلان الكلام في كل واحد منهما كما في الآخر فيلزم تركيب
كل واحد منهما من جزأين آخرين وهو محال * واما القسم الثاني
وهو ان يكون كل واحد منهما حاصلاً في الحيز على سبيل التبعية فهذا
ايضاً محال لان كون كل واحد منهما كذلك يستدعي حصول شيء
يكون حاصلاً في الحيز والجهة على سبيل فرضها اذ يجب ان يكون لكل
خط بالقوة جهة قبل تخطيطه حاصلة بالفعل وتلك الخطوط غير
متناهية في قوتها فالجهات المحدة التي تحيط فيها غير متناهية
بالفعل وقوله للجسم جنس هذا صحيح لكن يجب اذا قال ان للجسم جنسا
ان يعلم ان له تحت الجوهر قسماً وقد منع ان تكون الهيولى قسيمة له
لبساطتها والصورة ايضاً بسيطة والعقول لمفارقة بسيطة
والاجوهر غير العقول المفارقة وغير بعض المعاني التي تسمى صوراً
مادية وغير الهيولى وغير المركب فقد ابقينا الجسم وحده نوعاً
للجوهر وقوله اذ لو كان نوع لكان قسيم ولكان له فصل نقول
ان هذا القول يوجب ان الفصل كما هو جزء حد كذلك هو جزء
قوام وان تكون الكيفيات والقوى كلها مركبة لان لها اجناساً
وفصولاً وليس الامر كذلك بل التركيب القولي الذي بحسب القول
غير البساطة بحسب القوام وان الفصل ليس هو صورة ولا الجنس

هو

هو هيولى قد عرف هذا الا انه ليس يجب علينا ان نطول
القول ببيان ذلك بل ليسلم ذلك الآن لها نقول ان يقول لانسلم
ان للجسم جنساً وذلك لانه لو كان له جنس لكان له قسيم ثم
لسنا نجد له قسيما الا الجوهر الذي ليس بجسم ولا جنس له
فليس هو قسيم الجسم فليس للجسم جنس ثم نقول يجب ان
يستعمل في تحديد الجسم الطبيعي وليس يفعله لانه يقول
انه جوهر ذو ابعاد ثلاثة فيذكر الجوهر الذي هو ولا الجوهر الذي
هو جزء منه وهو الهيولى فان هذا الجوهر لم يتعرض له
في تحديده وقد يفهم تحديد الجسم بانه جوهر له ابعاد ثلاثة
ويجهل انه هل للجسمية هيولى تقوم الجسمية فيه او البعد الجسمي
قائم بنفسه جوهر له هذه الابعاد فليتذكر ان في هذا الحد
لم يتعرض الا للصورة والا لشيء ليس هو هو الهيولى فان هذا
الشيء اعني الجوهر المذكور محمول على المركب الذي هو الجسم بانه هو اذ
يقال ان الجسم الذي هو مركب هو جوهر ولا يقال ان الجسم
هيولى اولى فان هذا الجوهر المذكور في تحديد الجسم الطبيعي
ليس هو الهيولى ولا يشير اليه اذ الجوهر المقول على الجسم عنده
لا يقال على الهيولى فان الذي هو جنس الجسم لا يقال على الهيولى
او عسى ان يقول لا بل هو مقول عليهما بمعنى واحد لا بالاشتراك
ولكنه مقوم جنسي بالقياس الى الجسم وليس كذلك بالقياس الى الهيولى

اذ هو غير ذاتي للهيولى وهذا مما لا يسلم فان الجوهر اذا قيل على
الهيولى باي معنى كان قوله عليه مقوماً فان لم يقل عليه الا بالاشتراك
الاسم فاذا استعمل في تحديد الجسم وقيل عليه لم يكن فيه تعرض
للهيولى اصلاً فيكون اذن تحديد المركب غير مشتمل بجميع اجزائه
على هذا الاصل فكان يوجب ان يكون مشتملاً على اجزائه ومع
ذلك فان هذا مضايقة لا يحتاج اليها بل ليسلم ذلك كله له
وليس الامر على ان يجوز والجسم متناول للهيولى والصورة معاً
ما ولا بالفعل فانه يشترط ان تكون الحدود كذلك لكنه كان يجب
ان يراعى هذا ولا يجعل الابعاد التي يحد بها الجسم انما تحصل له
لذات الجسم من حيث هو جسم بل بحسب مقايسات الخارج
العالم وبحسب محاذيات وبحسب اشكال وجميع ذلك في
بحسب امور من خارج وقوله التحديد بالتلويح رسم ويختص في
بالبسيط دون المركب فنقول هذا النوع من التحديد صالح لان
يستعمل في البسيط والمركب فانه يمكن ان يرسم لهما جميعاً بالمقايسات
والسلوب وقوله ولو لا ذلك لما امكن اعتراضه نقول اولاً ليس التحديد
السلبي هو التحديد لشيء الا القوة والعدم مقارن الامكان بل اشياء
بالسلب الاستغراقي بان يسلب عن الشيء الاشياء التي ليست هو
ولا يمكن ان تكون هي فيقال في الشيء انه الشيء لانه ليس بكذا وكذا
حتى تعينه وتنفي ما ليس هو فاذا قيل حد سلبي فيجب ان تفهم هذا

كما قيل في العرض واشياء اخر وهذا هو الرسم الذي يقال ان الاشياء
البسيطة يصعب تعريفها الا به والقول الذي اوهم الناس عكسه
حتى حسبوا ان غير البسيطة لا يمكن تعريفها به فليس كذلك فان
البسيطة قد لا يمكن تعريفها الا بالسلب واما غير البسيطة فقد
يمكن تعريفها به وقد يمكن تعريفها بغيره ويجب ان تعلم ان الحد السلبي
يعني به المتضمن لسلب ما يمتنع ان يكون للشيء فان يعلم ايضاً ان الذي قيل
ان البسائط يحوج تعريفها الا استعمال الرسم السلبي لا ان غير البسائط
لا يمكن فيها ذلك واما الحد المشير الى معنى الاستعداد المقارن لسلب
غير ممتنع فليس هو من قبيل تلك الحدود والا فان الجسم الرطب او
اليابس مع كونه مركباً يفتقر في ترسيمه من حيث انه مركب الا ذكر
هذا الامكان والى استعمال هذا العدم ولا يصير الحد سلبياً وكذلك
النخلة يفتقر في تحديدها الى ذكر التمر الذي لا يجب وجوده عنها
ويصير حينئذ الى السلب ولا يصير حداً سلبياً ولا يعتذر
معتذر بان هذا فعل لا انفعال فان الغرض ليس ذلك بل الغرض
ان السلب يدخل بوجه ما في الحد ولا يكون الحد سلبياً فالامكان
الذي اخذ في حد الجسم هو القسم الثالث فلا يلزم ان يكون
في هذا التحديد اشارة الى سلب مقارن للقوة مع ان هذا التحديد سلبي
واعجب من ذلك قوله كل ما يوخذ في الحد فيجب ان يكون موجوداً
بالفعل للمحدود وهذا قد نص عليه في المنطق وفي سادسة ما بعد الطبيعة

ان من الاشياء التي تدخل في الحد ما لا يوجد بالفعل للمحدود وفصّل ذلك وجملة ذلك التفصيل ان ما يكون محمولاً على المحدود فلا بدّ ان يكون بالفعل للمحدود واما جزء المحمول فقد يكون وقد لا يكون والمثال لذلك تحديد المتصل بانه القابل للانقسام او انه الذي يتهيأ فيه فرض حدّ مشترك وليس ولا واحد من الانقسام والحد المشترك موجوداً بالفعل لانه ليس محمولاً بل جزء محمول مثال آخر الحيوان الناطق الماخوذ في حدّ الانسان فان الحيوان الناطق انما ذاك فيحدّ بانه جسم دون نفسي قوته ان يحس ويتحرك ويست يجب ان يحس ويتحرك وليس يجب ان يكون الحس والتحرك له بالفعل وكذلك معنى الناطق انه ذو نفس مزاجها كذا وكذا الذي بعضه تصور المعاني المعقولة وذلك ليس بالفعل وكذلك حدّ الزاوية الحادة بانها اصغر من قائمة والقائمة لا تحد بالفعل عليها ويرجع الى ما قاله الرجل ان المتصل لا اجزاء له بالفعل البتة ولا قطوع ولو كان فيه شيء من ذلك قبل العارض فوجب ان يكون الموجود منها بالفعل لا مثلثة بل بغير نهاية كيف كانت الامتدادات فهو منكر وجوب الاستقلال والاصالة فحينئذ يكون ذلك الشيء هو الجسم وهذان الشيئان هما عرضان وهذا لا يقتضي كون الجسم متركباً من اثنتين عن جزأين مقومين لماهيته واما القسم الثالث وهو ان يكون احدهما حاصلاً في الحيز والجهة حصولاً على سبيل الاستقلال والاصالة والثاني ان يكون حاصلاً في الجهة والحيز على سبيل التبعية فهذا ايضا

ايضاً باطل لان على هذا التقدير يكون الحاصل في الحيز على سبيل الاستقلال هو الجسم والذات والحاصل على سبيل التبعية هو العرض وهذا لا يقتضي وقوع التركيب في ماهية الجسم * واما القسم الثالث ان يقال كل واحد من الهيولى والصورة ليس له في ذاته حصول في الحيز ولا شغل للجهة فنقول مثل هذين الشيئين اذا اجتمعا فاما ان يحصل عند اجتماعهما امر يكون له حصول في الحيز وشغل للجهة واما ان لا يكون كذلك اما الاول فلانه يلزم منه ان يقال الجسم عبارة عن مجموع امرين فقط ليس لواحد منهما حصول في الحيز ولا شغل للجهة وهذا يقتضي ان لا يكون الجسم حاصلاً في الحيز وكاشغلا للجهة هذا خلف واما القسم الثاني وهو ان يقال عند الاجتماع حصل امر يكون ذلك الامر مختصاً بالحيز وشاغلا للجهة فنقول المختص بالحيز شاغل للجهة القابل للاتصال والانفصال والتشكيل والتصوير ليس الا هذا الشيء الحادث عند اجتماع ذينك الامرين فاما كل واحد من ذينك الامرين فانه غير مختص لا بالحيز ولا بالجهة ولا يعقل فيه قبول الاتصال والانفصال والتشكيل والتصوير ونحن قدمنا انه لا معنى للجسم الا الذي يكون موصوفاً بهذه الاحوال فعلى هذا الجسم في نفسه يكون ذاتاً واحدة ولا تركيب فيه من المادة والصورة اقصى ما في الباب ان يقال ان حقيقة الجسم لا يوجد ولا يحصل الا معقولاً

باجتماع ذينك الامرين الا ان التركيب على هذا القول يكون واقعاً في علة وجود الجسم لا في ماهيته وكلامنا الآن ليس في ان ماهيته هل هي مركبة او لا وامّا القسم الثالث وهو ان يقال ان احد الجزأين اعني المادة او الصورة حاصل في الحيز شاغل للجهة والجزء الآخر ليس كذلك فنقول فالجسم ليس الا ذلك الجزء لانا لا نعني بالجسم الا الشاغل للحيز الحاصل في الجهة القابل للوصل والفصل والمجاورة والمباعدة فاذا كان احد الجزأين هو الموصوف بهذه الاحكام فقط والجزء الثاني غير موصوف بذلك كان الجسم هو احد الجزأين فقط لم يكن المركب واقعاً في ماهية الجسم فان قيل لم لا يجوز ان يقال الصورة عبارة عن الجسمية ولها حصول في الجهة وامتداد في الحيز الا انها حالة في شيء آخر ليس له حصول في الحيز ولا امتداد في الجهة وهو الشيء المسمى بالهيولى فنقول هذا باطل من وجهين الاول ان القابل للفصل والوصل والتشكل والتصور ليس الا الشيء الذي سميتموه بالصورة الجسمية لان القابل للفصل والوصل هو الذي يقبل المقاربة والمباعدة والمماسة والمباينة وليس ذلك الا الجسمية امّا الهيولى فلما لم يكن لها اختصاص بالحيز والجهة استحال عليها ان تصير موصوفة بالمقاربة والمباعدة فلا تكون البتة موصوفة بالقابلية للوصل والفصل والتشكيل والتصوير واذا كانت الجسمية وحدها مستقلة بقبول هذه الاحكام وليس للهيولى

للهيولى مدخل في هذه القابلية وجب ان تكون الجسمية مستقلة بقبول هذه الاحكام من غير مشاركة الهيولى وذلك يبطل كونها حالة في الهيولى الثاني ان محل الجسمية لما كان شيئاً ليس له وضع ولا حيز ولا اليه اشارة فمثل هذا شيء ممتنع ان يعهد وعليه انه في داخل العالم او في خارجه او مباين عن العالم او ملاصق له واذا كان الامر كذلك وجب القطع بامتناع حلول الجسمية فيه لان هذا الشيء لما صدق عليه انه غير مختص بشيء من الاحياز والجهات ولا يقبل القرب منه ولا البعد عنها استحال على الجسمية كونها حالة في مثل ذلك المحل والا لزم اجتماع النقيضين اعني الاختصاص بالحيز وعدم الاختصاص به وذلك محال فاذاً القول بتركيب الجسم من الهيولى والصورة باطل * الحجة الثانية ان الشيخ الرئيس استدل على امتناع خلو الهيولى عن الصورة الجسمية في كتاب الشفاء وكتاب النجاة فقال اذا فرضنا جسماً ونصفناه بنصفين وفرضنا ان هيولى ذلك الجسم خلت عن الصورة فلا شك ان هيولى النصف نصف هيولى الكل فاما ان يحصل بين هيولى الكل وهيولى النصف مخالفة في امر من الامور او لا يحصل بينهما مخالفة اصلاً والثاني محال والا لزم ان يكون الشيء مع غيره كهو لا مع غيره فبقي ان يكون بينهما مخالفة وتلك المخالفة ليست بالماهية ولا بلوازمها لان الهيولى طبيعة نوعية واحدة فلم يبق الا ان يقال

* عند وقوع الجسمية مختصة بالحيز والجهة وضع القرب منها والبعد

واما ان لا يكون فان لم يحصل هذا التميز لم يكن كون احدهما هيولى لكل الجسم وكون الآخر هيولى لجزء الجسم اولى من العكس واما ان حصل الامتياز فذلك الامتياز اما ان يحصل بسبب ان كل الجسمية حل في احدهما وجزء الجسمية حل في الثاني اولا بهذا السبب والاول باطل لان امكان كون احدهما محلاً لكل الجسمية وكون الثاني محلاً لجزء الجسمية موقوف على امتياز احدهما عن الثاني فلو كان هذا الامتياز معللاً بذلك الاختصاص لزم الدور وهو محال فثبت ان امتياز كل الهيولى عن بعضها ليس لاجل حلول الجسمية فيها بل ذلك الامتياز متقدم على هذا الحلول وذلك الامتياز ليس الا ان احدهما كل والآخر جزء وذلك عبارة عن التفاوت في القدر والحجم فالهيولى من حيث انها هي متقدر وكل ما هو كذلك فهو جسم فالهيولى الاولى هي الجسم وليس للجسم هيولى اصلاً وهذا كلام متين

الحجة الثالثة اعلم انا ذكرنا في السنة العاشرة الى الآن وقد بلغت الثانى والخمسين من العمر كنت متصفحا عن مذهب الفلاسفة والقائلين بان الجسم مركب من الهيولى والصورة وان الجسم البسيط الواحد هل هيولاه واحدة او ليس كذلك بل له بحسب كل انفساء ممكن هيولى على حدة وبتقدير ان يقال هيولاه واحدة فعند الانفصال هل تبقى هيولاه واحدة او تصير متعددة وما رأيت احداً منهم شرح في هذا التفصيل والتفريع فنقول هيولى الجسم البسيط اما ان تكون

متفحصا عنه

واحدة اولا تكون والقسمان باطلان فكان القول بالهيولى باطلاً بيان انه يمتنع ان يكون هيولى الجسم البسيط واحدة وذلك لان الجسم البسيط قابل للانفصال والانقسام بالفعلي وصار جسمين فاما ان يقال بقيت تلك الهيولى واحدة كما كانت او ما بقيت والقسمان باطلان اما القول بان تلك الهيولى بقيت واحدة فهذا محال لوجوه الاول ان على هذا التقدير يكون التعدد واقعاً في الجسميات وهي صفات حالة في المحل واما المحل والذات فهي واحدة وذلك يقتضي ان يقال الماء الذي بالمشرق والماء الذي بالمغرب ذاتهما واحدة والتغاير ليس الا في الصفة وذلك باطل في بديهة العقل لانا اذا فرضنا جسماً واحداً كان ابيض ومتحركاً فهنهنا نعلم ان الذات واحدة والصفات متغايرتان فكان يلزم ان يكون الماء الذي بالمشرق والماء الذي بالمغرب ليس الا مثل المغايرة بين الذات الواحدة التي تكون موصوفة بانها ابيض وبانها متحرك ولما كان فساد ذلك معلوماً بالضرورة علمنا ان القول ببقاء الهيولى هيولى واحدة قول باطل الثاني وهو ان الهيولى اذا كانت واحدة فمحل هذه الجسمية هو بعينه محل تلك الجسمية فيلزم اجتماع الامثال في المحل الواحد وذلك باطل عند الفلاسفة واما القسم الثاني ان يقال ان تلك الهيولى كانت واحدة ثم انقسمت عند انقسام الجسم فهذا محال لوجوه الاول وهو ان هذين العددين من الهيولى

فاذا حصل ذلك الانفصال الى الانقسام

الهيولى اللذين حصلا عند انقسام الجسم اما ان يقال انهما كانا حاصلين عند ما كان الجسم واحداً او ما كانا حاصلين عند ما كان الجسم واحداً ما كانت هيولاه واحداً بل متعددا وكلامنا في هذا القسم متفرع على خلاف ذلك وان قلنا انهما ما كانا حاصلين ثم حدثا عند حدوث القسمة بالفعل في الجسم فيلزم ان يقال ان هيولى كلية الجسم قد بطلت عند القسمة وحدث عددان جديدان من الهيولى وهذا باطل اما اولاً فلانه يلزم ان يكون تفريق الجسم اعداماً له بهيولاه وبصورته واحداثاً للجسمين الحاصلين بعد القسمة بهيولاهما وصورتهما وذلك باطل والا لكنا اذا غمسنا الاصبع في البحر لزم ان يقال انا اعدمنا البحر الاول بهيولاه وصورته واحدثنا بحراً آخر بهيولاه وصورته وذلك لا يقوله عاقل واما ثانياً فلان كل محدث فهو مسبوق عند الفلاسفة بهيولى فلو كانت الهيولى قابلة للحدوث والزوال لزم افتقارها الى هيولى اخرى وذلك محال (الوجه الثاني في ابطال ان يقال كانت الهيولى واحدة ثم انقسمت فهو ان القوم لما ذكروا البرهان على حدوث النفس الناطقة قالوا لو كانت ازلية لكانت قبل التعلق بالابدان اما ان يقال انها كانت واحدة او متعددة قالوا ولا يجوز ان يقال انها كانت واحدة لانها عند التعلق بالابدان اما ان تبقى واحدة او تصير منقسمة قالوا ويمتنع ان تبقى واحدة بالعدد والا لزم ان يكون كلما علم زيد فقد علم عمرو ولا يجوز ان تصير منقسمة

فان كانا حاصلين

لان النفس ليست بمتحيزة ولا ذات وضع وما كان كذلك يمتنع
ان يكون قابلاً للانقسام فاقول لما حكموا بان مالیس بمتحيز يمتنع
كونه قابلاً للقسمة فالهيولى ليست فى نفسها بمتحيزة فكيف
يمكن الحكم عليها بكونها قابلة للقسمة والوجه الثالث فى ابطال ان يقال
كانت الهيولى واحدة ثم انقسمت هو ان المعقول من الانقسام تباعد
كل واحد منهما عن ملاصقة الآخر وحصول كل واحد منهما فى حيز
غير حيز الآخر وهذا المعنى لا يعقل ثبوته الا فى حق الشئ الذى يكون
له حصول فى الحيز واختصاص بالجهة والشئ الذى يكون مبرأ عن الجهة
والوضع والحيز كيف يعقل كونه قابلاً للانقسام وتثبت مجموع ما ذكرنا
ان الجسم البسيط يمتنع ان يقال ان هيولاه كانت واحدة قبل ورود
القسمة واما القسم الثانى من القسمين المذكورين فى اول هذا الدليل
وهو ان يقال الجسم البسيط ليست هيولاه واحدة بل له هيولیات
متعددة فنقول هذا يقتضى ان يكون له بحسب كل انقسام يمكن
وروده عليه يكون له هيولى على حدة لانا بينا ان الجسم الذى يمكن
انقسامه الى قسمين لابد وان يكون لكل واحد من قسميه هيولى على حدة
اذ لو كانت هيولاه قبل القسمة واحدة لعادت المحالات المذكورة
فى القسم الاول فثبت ان القول بصحة هذا القسم يقتضى ان يكون
كل جزء يمكن فرضه فى ذلك الجسم البسيط فهيولى ذلك الجزء متميز بالفعل
عن هيولى ذلك الجزء الآخر امتيازا بالتشخص والتعين لكن الانقسامات
التى

التى يمكن فرضها فى الجسم البسيط غير متناهية فيلزم ان يكون الجسم
البسيط له اجزاء من الهيولى غير متناهية بالفعل اذا ثبت هذا فنقول
اما ان يكون الحال فى كل واحد من تلك الهيولات صورة على حدة
او يكون الحال فى الكل صورة واحدة والثانى باطل والا لزم حصول
الصورة الواحدة فى المحال الكثيرة وهذا محال وايضا فلان كل واحد
من تلك الهيولات محل تلك الجسمية بتمامها فحينئذ يحصل الاستغناء
بواحد من تلك الهيولات عن البواقى فيعود الامر على هذا الفرض
والاعتبار الا ان تلك الجسمية حالة فى مادة واحدة وهيولى واحدة
وذلك هو القسم الاول الذى ابطلناه ولما بطل القول بان الصورة
الواحدة حالة فى تلك الهيولى وجب ان يقال الصورة الحالة فى كل
واحد من تلك الهيولات غير الصورة الحالة فى الاخرى وهذا يقتضى
القطع بان الجسم البسيط قبل ورود القسمة عليه كانت هيولى كل جزء
يمكن فرضه فيه متميزة عن هيولى الجزء الآخر وصورة ذلك الجزء متميزة
عن صورة الجزء الآخر وحينئذ يكون الجسم البسيط قبل ورود القسمة
مركبا من تلك الاجزاء ولما كانت الانقسامات الممكنة فى الجسم البسيط
غير متناهية بالفعل وذلك محال فثبت بما ذكرنا ان الجسم لو كان مركبا
من الهيولى والصورة لكانت الهيولى قبل ورود القسمة بالفعل على
ذلك الجسم اما ان تكون واحدة او متعددة وثبت فساد القسمين
فكان القول بتركب الجسم عن الهيولى والصورة باطلا

الفصل الثالث

فى حكاية دليل القائلين بان الجسم مركب من الهيولى والصورة
والجواب عنه احتج الشيخ فى كتبه على القول بتركب الجسم الهيولى
والصورة فقال ثبت ان الجسم البسيط فى نفسه واحد وذلك
المراد من كونه متصلا ولا شك انه قابل للانفصال فنقول قابل هذا الانفصال
اما ان يكون ذلك الاتصال او شئ آخر والاول باطل لان القابل موجود
مع المقبول والاتصال غير موجود مع الانفصال فاذن لابد وان
يكون القابل شيئا آخر سوى الاتصال وذلك الشئ هو الذى كان قابلا
للاتصال حين كان موجودا وهو الذى قبل الانفصال عند وروده
فثبت ان الجسم مركب من شيئين احدهما الاتصال والثانى ما هو
قابل لذلك الاتصال واعلم ان الكلام على هذا الدليل مرتب فى مقامات
المقام الاول اعلم انى لما سمعت هذا الدليل قلت لم لا يجوز ان يقال الجسم
حين كان واحدا كان موصوفا بالوحدة ثم لما انقسم زالت الوحدة
وحدثت الاثنينية فالزائل هو الوحدة والطارئ هو التعدد والوحدة
والعدد عرضان متعاقبان على الجسم وهذا لا يقتضى فى ذاته كون
الجسم مركبا عن قابل ومقبول ولما خطر هذا السؤال ببالى رأيت
ابا البركات ذكر ما يقرب من هذا الكلام ولما طال الخوض فى هذه المسئلة
وعظم تعصبات الناس فى هذا الدليل الذى نقله الشيخ ابو على
عن ابى نصر الفارابى تلخصت فى تقريره وجوها بعضها انا نستنبطها
وبعضها

وبعضها غيرى ذكرها فالوجه الاول وهو الذى تكلفت فى تقرير
هذه الحجة ان نقول الجسم يصح عليه ان يعدم بعد الوجود وان يوجد
بعد العدم وكل ما كان كذلك فلابد له من مادة اما بيان المقدمة
الاولى والدليل عليها ان الجسم البسيط كان قبل القسمة شيئا واحدا
فى نفسه ثم بعد القسمة حصل جسمان فهاتان الجسميتان الحادثتان
بعد القسمة اما ان يقال انهما كانا حاصلين قبل القسمة او ما كانا
حاصلين قبل القسمة والاول باطل لان هاتين الجسميتين لو كانتا
حاصلتين قبل القسمة لكان كل ذلك الجسم مركبا عنهما فحينئذ لا يكون
ذلك الجسم قبل ورود الانقسام عليه واحدا وانا فرضناه واحدا هذا
خلف واما القسم الثانى وهو ان يقال هاتان الجسميتان حادثتان
بعد ورود القسمة وما كانتا حاصلتين قبل ورود القسمة
عليه بل هما حادثتان الآن فهذا يقتضى ان يقال ان تلك الجسمية الواحدة
التى كانت موجودة قبل ورود القسمة بطلت بعد ان كانت موجودة
والجسميتان الحادثتان بعد ورود القسمة بعد ان كانتا معدومتين وجدتا
فثبت ان الجسمية يصح عليها الحدوث والزوال فلها مادة والدليل عليه
ان كل محدث مسبوق بالامكان وذلك الامكان لابد له من محل موجود
وذلك المحل هو الهيولى وتقرير هذه المقدمة مشهور فى كتب الحكمة
فهذا هو الوجه الذى استخرجته وخصصته فى تقرير دليل الشيخ واعلم
ان هذا الكلام بعد هذا التقرير والتلخيص ضعيف وبيانه من وجوه

الاول ان هذا الكلام يقتضي ان يكون الجسم البسيط اذا اوردنا عليه
القسمة فانه تفنى الجسمية الاولى وتحدث جسميتان جديدتان
فيكون التفريق اعداماً للجسم الاول وايجاداً للجسمين الآخرين
وهذا يوجب ان من غمس اصبعه في البحر فقد اعدم البحر الاول واوجد
بحراً جديداً او ذلك لا يقوله عاقل فان قيل انه وان زالت الجسمية
الاولى وحدثت جسميتان جديدتان لكن الهيولى باقية
في الحالين فلا جرم لم يلزم منه ان يكون التفريق اعداماً قلنا هذا
الكلام ضعيف من وجهين الاول وهو انا قد بينا ان على قانون
مذهبهم يلزم ان يقال الجسم الواحد هيولاه واحدة فاذا انقسم
ذلك الجسم فقد صارت هيولاه منقسمة فاذا كان التقسيم اعداماً
وقد ثبت ان الصورة الجسمية كما ورد الانقسام عليه فكذلك
الهيولى ورد الانقسام عليه فهذا يقتضي ان يكون التقسيم اعداماً
للصورة والهيولى فيكون التقسيم اعداماً بالكلية وسقط عذرهم
بالكلية والثاني ان الجسم المعين عبارة عن مجموع الهيولى المعينة
والصورة المعينة فاذا بطل تلك الصورة المعينة وقد بطل احدى جزئي
ذلك الجسم وبطلان اجزاء المركب يوجب بطلان ذلك المركب
فهذا يقتضي ان يكون تفريق البحر اعداماً لذلك البحر المعين وايجاداً
للبحرين الآخرين وذلك لا يقوله عاقل الوجه الثاني سلمنا
ان الجسمية يصح عليها الحدوث والفناء لكن لا نسلم ان في كل ما كان كذلك

فله

فله مادة والذي احتجوا به فقد تكلمنا عليه في كثير من كتبنا الفلسفية
والكلامية ولا نعيد ههنا الوجه الثاني في تقرير دليل الشيخ ان بقاء
الجسم متصل بالفعل ومنفصل بالقوة فكونه متصلاً بالفعل ومنفصلاً
بالقوة امران متغايران والشيء الواحد لا يمكن ان يكون اثر الامرين
متغايرين بناءً على ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد فلابد
وان يكون الجسم مركباً من امرين احدهما عنه له الفعل والثاني عنه له
القوة والاول هو الصورة والثاني هو الهيولى وهذا الوجه تكلفنا
في نصرة دليل الرئيس الا انه ايضاً ضعيف وذلك لانه بناء على ان
الواحد لا يصدر عنه الا الواحد وهذه مقدمة استقصينا ها في
الكتب الفلسفية والكلامية ثم نقول هذا ايضاً وارد عليكم في الهيولى
لان الهيولى اما ان يكون لها في نفسها وجود او لا يكون فان لم يكن
لها في نفسها وجود امتنع كونها جزءاً من ماهية الجسم لان العدم لا
يكون جزءاً من الوجود وان كان لها في نفسها وجود فحينئذ يصدق
عليها انها موجودة بالفعل ويصدق عليها انها قابلة للصورة والاعراض
وحينئذ يرجع الكلام الذي ذكرتموه بعينه في الهيولى فيلزم افتقار الهيولى
الى هيولى اخرى ويلزم التسلسل وهو باطل الوجه الثالث في تقرير
دليل الشيخ ما سمعته من بعض الافاضل فقال قد ثبت ان الجسم
البسيط في نفسه شيء واحد وثبت انه قابل لانقسامات
غير متناهية بمعنى انه لا ينتهي في الصغر الى حد لا يقبل بعده

الانقسام وثبت انه لا يمكن خروج تلك الانقسامات التي لا نهاية لها
الى الفعل وهذا يقتضي ان الجسم لا ينتهي في الصغر الى انقسام احد
الا ويكون بعد ذلك قابلاً للانقسام ولا معنى للاتصال الا كونه
واحداً مع كونه قابلاً للانقسام ثبت ان الجسم يمتنع انتهاؤه في قبول
القسمة الى حد الا ويكون الاتصال باقياً وهذا يقتضي ان يقال ان بقاء ذات
الجسم بدون الاتصال محال فثبت ان كونه جسماً مستلزم للاتصال
ولا شك في كونه قابلاً للانفصال ولا شك ان الاتصال والانفصال
امران متنافيان متغايران والشيء الواحد لا يكون مستلزماً للشيء
وقابلاً لعدمه فاذن لابد وان يكون الجسم مركباً من شيئين احدهما
الجسمية التي هي مستلزمة للاتصال والآخر الهيولى التي هي قابلة للانفصال
فثبت انه لابد وان يكون الجسم مركباً من جزأين احدهما حال في الآخر
واعلم ان هذا الوجه ضعيف ايضاً وبيان ضعفه من وجوه الاول
لم لا يجوز ان يقال الجسم من حيث انه جسم يقتضي كونه متصلاً لولا
القاسر فاذا ورد القاسر صار قابلاً للانفصال ولا يبعد في الشيء الواحد
ان يوجب اثرين مختلفين بحسب شرطين مختلفين الا ترى ان
طبيعة الجسم توجب التسكن بشرط حصول حاملها في المكان
الطبيعي والحركة بشرط كون حاملها في المكان الغريب فكذا هذا الجسم اذا
ترك وحده كان مقتضياً للاتصال اما اذا اتصل القاسر به واوجب
قطعه وتفكيكه فانه يصير قابلاً لذلك الانقطاع والانفكاك الثاني

ان

ان مدار كلامهم على ان الشيء الواحد لا يكون مستلزماً للشيء وقابلاً
لنقيضه وهذا ايضاً وارد عليهم وذلك لان مذهبهم ان الهيولى
مستلزمة للجسمية وعندهم الجسمية مستلزمة للاتصال فيلزم
ان يقال الهيولى مستلزمة لما هو مستلزم الاتصال ومستلزم المستلزم
مستلزم فالهيولى مستلزمة للاتصال ثم انهم قالوا الهيولى قابلة
للانفصال فلزمهم من هذا الطريق كون الهيولى مستلزمة للاتصال
وقابلة للانفصال فاذا عقل ذلك في الهيولى فلم لا يعقل مثله في الجسم
الثالث انكم تقولون الجسمية مستلزمة للاتصال والهيولى قابلة
للانفصال وهذا باطل لان الانفصال عبارة عن حصول كل واحد
من هذين الجزأين بحيث يتخللهما ثالث وهذا المعنى انما يعقل في الشيء
الذي يكون له حصول في الحيز واختصاص بالجهة والهيولى عندهم
ليس لها حصول في الحيز ولا لها اختصاص بالجهة واذا كان الامر كذلك
امتنع كونها قابلة للانفصال فلئن التزموا ان الهيولى لها حصول
في الحيز واختصاص بالجهة فنقول لا معنى للجسمية والاتصال الا
هذا واذا كان هذا هو الهيولى فحينئذ لم يبق للصورة معنى يشير
العقل اليها الرابع انكم قلتم الانفصال عدم الاتصال عما من شأنه
ان يتصل وهذا يقتضي ان يكون الموصوف بالاتصال والانفصال
شيئاً واحداً ولما كان الموصوف بالاتصال هو الجسمية وجب ان
يكون الموصوف بالانفصال هو الجسمية واذا كان كذلك

الجسمية لانكون موردا للاتصال والانفصال وهما عرضان متعاقبان متواردان عليه وهذا لايقتضي وقوع التركيب في ذات الجسم وماهيته
المقام الثاني في الكلام على دليل الشيخ الرئيس وهو ان كلامه مبني
على ان الجسم الذي يكون في نفسه متصلا قد تعقل فيه الانفصال
وهذا ممنوع وتقريره ان الدلائل الدالة على ان الجسم الذي يكون في نفسه
غير متناهية ما دلت الا على ان القسمة الوهمية غير متناهية الا انه
ليس يلزم من كون القسمة الوهمية غير متناهية كون القسمة الانفكاكية غير متناهية
الا ترى ان كل واحد من الافلاك والكواكب يقبل القسمة الوهمية ولا يقبل
القسمة الانفكاكية فان الفلك عندهم لا يقبل الخرق فاذا ثبت هذا فنقول
ذهب عالم من متقدمي الفلاسفة ومن متأخريهم الى ان هذه الاجسام
المحسوسة مركبة مؤلفة من اجزاء كل واحد منها في غاية الصغر وكل واحد
منها وان كان قابلا للقسمة الوهمية الى غير النهاية لكن لا يكون البتة
قابلا للقسمة الانفكاكية وهؤلاء هم القائلون بالجزء وهو اختيار
محمد بن زكريا والي البركات البغدادي قالوا وهذه الاجسام القابلة
للانفصال ليست في انفسها متصلة اتصالا حقيقيا بل هي مؤلفة
من تلك الجزئيات واما كل واحد من تلك الجزئيات فهو في نفسه متصل
واحد لكنه لا يقبل القسمة الانفصالية وعلى هذا القول فما هو قابل
للانفصال فهو في نفسه غير متصل وما هو في نفسه متصل فهو غير قابل للانفصال
فسقطت هذه الحجة واعلم ان الشيخ الرئيس اعترف في الشفاء والاشارات

بانه

بانه مالم يتبين بالبرهان بطلان هذا المذهب لم تتم الحجة المذكورة
في اثبات الهيولى واحتج في الكتابين على فساد هذا المذهب باذ قال
لما ثبت ان كل واحد من تلك الاجزاء الصغيرة قابل للقسمة الوهمية
فنقول لاشك انه يفترض في كل واحد منهما نصفان وطباع كل
واحد من ذينك النصفين هو طباع الآخر فطباع الجملة وطباع
المخارج لموافق في النوع والاشياء المتساوية في النوعية متساوية
في اللوازم وكما صح على نصفي الجزء الواحد ان يتصلا اتصالا حقيقيا
فكذلك وجب ان يصح على الجزأين ان يتصلا اتصالا حقيقيا وكما صح
على الجزأين ان ينفصلا انفصالا حقيقيا وجب ان يصح على نصفي الجزء
الواحد ان ينفصلا انفصالا حقيقيا واذا ثبت هذا ثبت ان كل
ما صحت القسمة الوهمية عليه الى غير النهاية كذلك وجب ان يصح القسمة
الانفكاكية عليه الى غير النهاية هذا ما ذكره الشيخ والاعتراض عليه من وجوه
الاول ان يقال ان هذه الحجة انما تتم لو ثبت ان تلك الاجزاء متساوية
في تمام الماهية حتى يمكنكم ان تقولوا ما صح على بعضها وجب ان يصح على
الباقي فما الدليل على ذلك ولم لا يجوز ان يقال انه لا ماهية لتلك الاجزاء
وكذلك الهيئات الا انها امور مختصة بالاحياز شاغلة للجهات وهذا
المعنى امر مشترك فيه بين جميع تلك الاجزاء او تلك الهيئات فوجب
الحكم بكونها متماثلة في تمام الماهية لانا نقول لاشك ان تلك الاجزاء
امور حاصلة في تلك الاحياز وفي تلك الجهات الا ان ذواتها مغايرة

لحصولاتها في تلك الاحياز فان ذواتها ذوات قائمة بالنفس وحصولها
في الاحياز نسب واضافات والذات القائمة بنفسها مغايرة للاضافة
والنسبة فثبت ان ذواتها مغايرة لحصولها في الاحياز والجهات
وقد ثبت في العلوم العقلية ان الاشياء المختلفة في الماهيات لا
يستبعد اشتراكها في بعض اللوازم اذا ثبت هذا فنقول لم لا يجوز ان يقال
ان تلك الاجزاء والهيئات ان كان بعضها مخالفا للبعض في الماهية
والحقيقة لكنها تكون مشتركة في هذه الصفة اعني كونها حاصلة
في الاحياز والجهات وعلى هذا التقدير لا يمكن الاستدلال باشتراك
تلك الاجزاء في كونها شاغلة للاحياز والجهات على كونها متساوية
في تمام الماهية واذا تعذر القطع على هذه المقدمة سقط الاستدلال
الذي عليه عول الشيخ الرئيس لا يقال اقصى ان تلك الهيئات مختلفة
الا انها لا تكون كلها مخالفة لكلها بل لابد وان يحصل فيها جزء متشابهة
في تمام النوعية والماهية وحينئذ يعود الاستدلال المذكور لانا نقول
لم لا يجوز ان يقال ان ماهية كل واحد من تلك الاجزاء يكون نوعا مائيا شخصها
اقصى ما في الباب ان يقال هذا مستبعد الا انا نقول الاستبعاد الذي
لا يستند الى الحجة والبرهان هو المستبعد واذا تعذر الاستدلال فكيف
يدعى القطع واليقين (السؤال الثاني) سلمنا ان تلك الاجزاء متساوية
في الماهية النوعية لكن لابد وان يكون كل واحد منها متعينا لمعين
ومتشخصا لمخصوص اذ لو لم يكن كذلك لما بقي الامتياز بالعدد واذا كان
كذلك

كذلك فلم لا يجوز ان يكون تعين كل واحد منها شرطا للحكم الحاصل
فيه وتعين الآخر يكون مانعا عنه وعلى هذا التقدير بطل القول
بان كل ما صح على واحد منها صح على الباقي ولا يمكن ان يقال ان
التعين فيه عدمي والعدم لا يمكن ان يكون معتبرا في علة هذه
الصحة لان المذهب المشهور للحكما ان التعين قد يتوقف وعليه
يتوقف ليلهم في وجود واجب الوجود (السؤال الثالث) هذا الدليل
الذي ذكرتم لا يستقيم على اصولهم وقواعدهم من وجوه الاول
ان مذهبهم ان الجسم البسيط شيء واحد في نفسه فاذا وردت
القسمة عليه فقد عدمت تلك الجسمية الواحدة وحدثت
جسميتان اخريان وعند زوال هذا الاتصال تعود جسمية
واحدة مثل التي كانت موجودة اولا ولا تعود هي بعينها وقد نص
على هذا في الاشارات حيث قال المتصل لذاته يعدم عند الانفصال
وعند زوال الانفصال يعود مثله متجددا اذا عرفت هذا فنقول
الاتصال الحاصل بين الجوهرين ممتنع الحصول بين نصفي الجزء
الواحد لان الجزء الواحد اذا انفصل فقد بطلت تلك الجسمية
وحدثت جسميتان جديدتان فاذا امتنع بقاء جسمية الواحد
عند ورود الانفصال عليه لم يصح على نصفي الجزء الواحد ما صح على ذلك
وكذا القول في جانب الاتصال فثبت ان قولهم انه يصح على نصفي الجزء
الواحد ما صح على الجزأين قول لا يستقيم على مذهبهم (الثاني) الجسم

الموصوف بانه فلك والجسم الموصوف بانه عنصر اما ان يتساويا
في الماهية او لا يتساويا فيها فان تساويا فيها وجب ان يتساويا في
صحة جميع الاحكام وكما صح الخرق والالتئام على العناصر وجب ان يصح
ذلك على الافلاك وان لم يتساويا في الماهية فاذا جاز ان يكون الفلك
والعنصر مع اشتراكهما في الجسمية لم يشتركا في الماهية فلم لا يجوز ان
يقال ان هذه الهيئات وان كانت مشتركة في الجسمية والحصول في الحيز
الا انها غير مشتركة في الماهية وحينئذ يبطل دليلهم الثالث ان الاشخاص
الانسانية مشتركة في تمام الماهية النوعية فنقول يلزم ان يقال ان احد نصفي
الانسان مساو للنصف الثاني وللجملة والخارج الموافق للنوع وكما
صح بقاء الحيوان مع مجموع البدن وجب ان يصح ذلك مع احد نصفي
البدن حال انفصاله عن الثاني وكما صح ان يلتصق رأس زيد بيده
التصاقا طبيعيا فكذلك وجب ان يصح ان يلتصق راس عمرو ببدن
زيد التصاقا طبيعيا وكما ان هذا فاسد فكذا ما ذكروه الرابع ان ما ذكروه
من الدليل معارض بدليل آخر يدل على ان الجسم لا يقبل القسمة الانفكاكية
الى غير النهاية وبيانه من وجهين الاول ان القسمة الوهمية غير متناهية
فلو كان كل تلك المراتب ممكن الخروج الى الفعل لكان ذلك يقتضي امكان حصول
انقسامات لا نهاية لها بالفعل وذلك يقتضي امكان وجود اجزاء لا تتناهى
لها بالفعل ولما كان ذلك محالا علمنا ان قبول القسمة الانفكاكية متناه
وذلك يقتضي انتهاء هذه الاجسام في الصغر الى حيث لا يبقى بعده

قبول

قبول القسمة الانفكاكية اصلا قالوا وبهذا الدليل قلنا ان مراتب الزيادة
وان كانت غير متناهية بحسب الوهم الا انها متناهية بحسب الوجود
الخارجي فكذا ههنا والثاني وهو الذي عول عليه محمد بن زكريا فقال انا لم نكن
نعتقد هو اول المقادير عند الطبيعة لم يمكن ان يقع ابتداء الحركة في الكيف والكم
والاين لان التغير لا يحصل لكل الجسم الا اذا حصل اولا في جزئه فلو لم يحصل
في الجسم جزء هو اصغر الاجزاء لما حصلت الاستحالة التي هي اصغر
اقسام الاستحالات ولو لم تحصل الاستحالة التي هي في غاية الصغر لم تحصل
الاستحالة العظيمة لان الطبيعة انما تبتدئ بالاقل فالاقل مرتقية الى
الاكبر فالاكبر وغير حاصرة الاجرام الفلكية فالدليل خاص بالاجرام
العنصرية (المقام الثالث في الكلام على دليل الشيخ في اثبات الهيولى
هو انه استدل على اثبات الهيولى بكون الجسم قابلا للانفصال وقبول
الالتقام حكم مختص بالاجرام العنصرية وغير حاصل في الاجرام الفلكية
فالدليل خاص بالاجرام العنصرية والدعوى عام وذلك غير جائز
اجاب عنه بان قبول الانفصال عن بعض الاجسام دل على ان الجسمية
حالة في محل وطبيعة الجسمية طبيعة نوعية واحدة فاذا ثبتت
في بعض المواضع كونها مفتقرة الى المحل ثبت انها في جميع المواضع كذلك
واعلم ان هذا الجواب بناء على مقدمات اولها ان طبيعة الجسم طبيعة
نوعية واحدة وقد بينا ان هذه المقدمة غير يقينية لان المعلوم ان
الجسميات مشتركة في وجوب حصولها في الاحياز والجهات وفي وجوب

اتصافها بالمقدار والشكل فهذه صفات خارجية عن الماهية
ولا يلزم من الاستواء في الصفات استواء الموصوفات في تمام الماهية
وثانيها ان الجسميات وان كانت متساوية في الماهية الا انها
غير متساوية في التعين والشخصية فلم لا يجوز ان يكون مابه
المباينة شرطا في احد الموضعين ومانعا في الثاني وثالثها ان من جملة
ان الصورة العقلية المرتسمة في العقل مساوية للمعقول في تمام الماهية
ثم ان المعقول حال وجوده الخارجي يمكنه ان يكون عاقلا للاشياء وهذه
الصورة المأخوذة منها الحاصلة في العقل لا يمكنها ان تعقل الاشياء
وما ذلك الا لاجل ما ذكرنا من ان مابه امتياز احد الشخصين عن الشخص
الآخر كان شرطا او مانعا فكذا ههنا (المقام الرابع في الكلام على دليل
الشيخ الرئيس انه قال في اول الاستدلال ان الجسم منفصل ثم انه فدير ض
له انفصال ثم في آخر الاستدلال قال القابل لذلك الانفصال هو الهيولى
فان كان الذي ذكره في اول الاستدلال ان الجسم يعرض له انفصال
صحيحا كان الذي قال في آخر الاستدلال من ان القابل للانفصال
هو الهيولى باطلا وان كان الذي قال في اول الاستدلال خطأ كان
الذي فرعه عليه اولى ان يكون خطأ ثم نقول الهيولى عندهم ليس
لها في نفسها وضع ولا اليها في نفسها اشارة ولا اختصاص في الحيز
والجهة ومن المعلوم بالضرورة ان الذي يكون كذلك ممتنع ورود
الانفصال والاتصال فثبت ان مورد الانفصال والاتصال

هو

هو الجسم لا الهيولى وحينئذ يبطل ما قاله بالكلية

الفصل الرابع

في خاتمة الكتاب اعلم ان الجسم لا شك ان له في نفسه ذاتا وصفة
حقيقية وهي ذات قائمة بالنفس مستقلة بالحقيقة ثم انه قد
يعرض لتلك الحقيقة الجوهرية كونها حاصلة في الحيز مشارا
اليها في الجهة ومن المعلوم بالضرورة ان الذات المخصوصة القائمة
بالنفس المستقلة بالحقيقة مغايرة للمفهوم من كونها في الجهة مشارا اليها
في الحيز لان الذات القائمة بالنفس لا تكون نفس الاضافة والنسبة
فههنا امران احدهما موصوف والآخر صفة فانه يمكننا اعتبار الموصوف
وحده خاليا عن الصفة فعلى هذا اذا اعتبرنا ذات الجسم من حيث
انها تلك الذات المخصوصة فمن حيث انها هي ليست بحاصلة في
الحيز ولا مشارا اليه في الجهة لانها انما تكون حاصلة في الحيز اذا اخذنا
تلك الذات مع تلك الصفة اما اذا اخذنا تلك الذات بدون هذه
الصفة يمتنع ان تكون تلك الذات في هذه الحالة مختصة بالحيز لان
اعتبارنا للذات بدون الصفة لا يكون اعتبارا للذات مع الصفة
والا لزم الجمع بين النقيضين فثبت ان ذات الجسم بدون هذه الصفة
لا تكون مختصة بالحيز ولا مشارا اليها بحسب الحس بل ان اعتبرنا
تلك الذات المخصوصة بلوازمها كانت مختصة بالحيز فكانت
مشارا اليها فان عنوا بالهيولى تلك الذات المخصوصة وبالصورة

صفة كونه مختصاً بالحيز والجهة فهذا مما لا نزاع فيه وان اراد به غير
ذلك فالكلام عليه ما تقدم وحين انتهينا الى هذا الموضع فلنقطع الكلام
حامدين لله العظيم شاكرين لآلائه بقدر الطاقة البشرية
والمكنة الانسانية مقرين بمضمون قوله سبحانه
وتعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها
راجين الفوز بالسلامة في الاحوال
الثلاثة المذكورة في قوله تعالى وسلام
على يوم ولدت ويوم اموت
ويوم ابعث حياً مصلياً
على ملائكته ورسله
المصطفين من
خلقه
نجز وحسبنا الله ونعم الوكيل
في ٨ رجب سنة ١٢٩٤
نقلت من نسخة قديمة تاريخها ٨ ذي القعدة سنة ٦١٥

كتابخانه
مجلس شوراى ملى
تاريخ ١٣٠٢

۱۴۷۳